

تحدي.....وانجاز

ملف الاسلحة الكيميائية العراقية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق - بغداد: (/)

()

رقم التصنيف :

الوصفات :

ISBN: 978-9922-- الرقم الدولي

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دار الذاكرة للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

2019

حقوق الطبع محفوظة للناشر

حقوق النشر الإلكتروني محفوظة للناشر

يمنع طباعة أو تصوير هذا المنشور بأية طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو

مغناطيسية أو بالتصوير أو بخلاف ذلك دون الرجوع إلى الناشر وبإذن خطي

مسبق وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية



بغداد - الصرافية - مجاور الجسر الحديدي

نقال: 07700488780 / 07800740728

بريد إلكتروني: info@althakera.com / www.althakera.com

تحدٍ وانجاز

ملف الاسلحة الكيميائية العراقية



الاصراء

الى روح أخي المرحوم الشهيد المهندس (سعد) الذي اعتقل في 14/11/1980م ،بجرم التزامة بالدين الاسلامي والخلق القويم والحياء والاخلاص للوطن، واختفى في زنازين الطاغية صدام حسين ولم نعرف عنه أي شيء، ولغاية عام 2003م ، سوى ورقة تشير الى قرار حكمه بالاعدام مع مجموعة من العراقيين ودون أن نعثر على جثته الطاهرة او نعرف أي قبر يحتضن رفاتة. اقدم جهدي في اعداد هذا الكتاب لروحك الطاهرة التي اشعر بها بالقرب مني في كل لحظة واقول لك:

(أخي سعد روحك الطاهرة التي لم تفارقني وتذكرني دائما على ما تربينا عليه وما علمنا المرحوم والدنا وهو الصدق والامانة والابتعاد عن الغيبة والنميمة والاصرار على المبادئ والعزم والارادة والاخلاص للوطن والعمل بجد ومثابرة ونزاهة وعدم الخيانة)

شكر وتقدير

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع من شاركنا وعمل فعليا في تنفيذ مهمة انجاز المشروع واخص بالذكر الدكتور ماجد الساعدي والمجموعة التي عملت معه من المهندسين والكيميائيين والفنيين والاداريين لإنجاز المهمة.

الشكر والتقدير للمهندسة نعمت كريم حواس لجهودها ومتابعتها المستمرة لجميع إجراءات البدء بتنفيذ المهمة ولغاية الإتهاء منها.

كما لا يسعني الا أن اسجل عظيم امتناني وشكري وتقديري للعميد الركن عماد الزهيري قائد عمليات سامراء ولجميع القوات الأمنية التي بمعيته لتوفيرهم الحماية الكاملة لموقع المشروع والطرق المؤدية له ، ومرافقته لنا خلال زيارتنا لمنطقة المشروع.

ومن الواجب ان أذكر بالشكر الجزيل لجميع الذين قدموا ملاحظاتهم وتصحيحاتهم وتساؤلاتهم وتعليقاتهم المهنية والتنظيمية واللغوية على فصول الكتاب بقراءة كلية وهم كل من الدكتورة زينب السلطاني والمهندس طارق الصافي.

ولا يفوتني في هذا المقام ان اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من الدكتورة وصال العيسى والدكتورة منى صباح قاسم والدكتورة اسماء هادي محمد حسن

الوائلي والدكتور سعد العطراني والدكتور عباس الفحام لاشاراتهم المهمة وتصحيحاتهم لبعض فقرات الكتاب.

وأقدم بشكري وتقديري وامتناني للسيد حسين نبيل لتقديمه المساعدة في طباعة الكتاب.

ويلزمي الوفاء ان اسجل شكري وتقديري الى البروفسور المتمرس

محمد الربيعي لما بذله من جهد في كتابته لتصدير الكتاب ولما ابداه من الملاحظات المهمة.

تصدير كتاب "ملف الاسلحة الكيميائية العراقية"

يواجه العالم سلسلة هائلة من التحديات الأمنية، ومن هذه التحديات الوجود المستمر للترسانات النووية، واستخدامات الأسلحة الكيميائية، والمخاطر التي تطرحها صناعة التكنولوجيا الحيوية المتطورة، لكنه ومن حسن الحظ ان الإطار الحالي للمعاهدات، والاتفاقيات الدولية يوفر وسيلة للتغلب على هذه التحديات. إن تنفيذ هذه الاتفاقيات ومراقبتها والتحقق منها والذي يبني على الثقة والدراية الفنية، يسمح للمجتمع الدولي بالعمل بشكل جماعي نحو تحقيق الأمن المتبادل.

لقد ساعد انتشار الأسلحة الكيميائية وغير الخاضعة للرقابة في جميع أنحاء العالم إلى إشعال النزاعات وتشجيع سباقات التسلح وتعزيز عدم الاستقرار بين الدول. لذا كان الدعم في تنفيذ المبادرات التي تقلل من هذه التهديدات - مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مهماً في توفير الثقة للدول التي تحتاجها لكبح جماح التسابق من اجل التسلح.

لعبت الأسلحة الكيميائية دوراً مهماً في الحرب العراقية- الإيرانية، فقد انتج العراق خلال تلك الحرب عدداً من الغازات السامة استُخدمت كأسلحة كيميائية في مختلف جبهات القتال، وكان اكثرها وقعاً، ورعباً وشهرة، هو قيام الجيش العراقي بقصف مدينة حلبجة العراقية بالغازات السامة، والذي أدى الى مقتل اكثر من 5 آلاف من أهالي المدينة الأبرياء. لكنه وبعد حرب الخليج الثانية

فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية خانقة على العراق. بدأت نهاية برنامج إنتاج الأسلحة الكيميائية العراقي في التسعينات من القرن الماضي عندما بدأ مفتشو المفوضية الخاصة بالأمم المتحدة (اليونسكوم)، بتفكيك وإتلاف العتاد، والبنية التحتية، والذخائر، والتي كانت تشكل الجزء الأكبر من البرنامج. واستمرت عمليات تصفية بقايا الأسلحة الكيميائية ومخازنها حتى بعد انضمام العراق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عام 2009، وما ترتب على ذلك من ضرورة التخلص نهائياً من بقايا المواد الكيميائية الملوثة والى عام 2018 عندما تسلم الأستاذ الدكتور عبد الرزاق العيسى مؤلف هذا الكتاب شهادة إتمام العراق برنامج تدمير الأسلحة الكيميائية من قبل الأمين العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

يتناول كتاب "إنهاء ملف الأسلحة الكيميائية" أحداثاً مهمة أصبحت جزءاً مهماً من تاريخ العراق الدموي الحديث، تتعلق بإنتاج، واستعمال الأسلحة الكيميائية، وبإنهاء ملف استعمالها، وتصفيتها، ويعتبره الكاتب: "توثيقاً لتأريخ مؤسسة لم يعرف حقيقتها الشعب العراقي، ولا حتى الكثير من شعوب العالم". اعتمد الكاتب نهج البحث الاستكشافي، وتوثيق المعلومات، والأحداث ضمن أسلوب تحليلي، وبترتيب زمني ووصف واضح يعتمد على أرشيف واسع من الإصدارات الرسمية، والمخاطبات، والأحداث التي شارك المؤلف في صنعها بصورة المسؤول الأول عن عملية طي ملف الأسلحة الكيميائية العراقية، والتي

أرقت المسؤولين العراقيين، والممارسين العالميين على حد سواء، بالإضافة الى كونها استنزافاً للموارد المالية العراقية، ومرتعاً للفساد وهو الأمر الذي أكدته مهمة الكاتب في تخلص العراق من الالتزام الدولي، وإبعاد شبح الخوف من المجهول عن المواطن العراقي، وبيئته عن طريق المؤشرات الخاصة بالغازات السامة، والتي يمكن ان يكون المشروع مصدره، فضلاً عن ايقاف النزف المادي، والإنفاق على المشروع للأعمال التي تقترح داخل العراق من قبل الفاسدين للحصول على المال السحت من جهة، و تحمل تكاليف لجان التفتيش القادمة من خارج العراق من جهة أخرى".

لقد وجدتُ في الكتاب أدلة عديدة على المماثلة في انهاء الملف، وعلى الإصرار في استمرار المشكلة في المرحلة التي سبقت تدخل الكاتب بصفته وزيراً للتعليم العالي، ومسؤولاً عن العلوم والتكنولوجيا، وهي الجهة التي انيطت بها تخلص العراق من مخلفات الأسلحة الكيميائية، فاستطاع عبر جهد متواصل وإصرار وشجاعة من غلق ملف تصفية الاسلحة الكيميائية كالتزام دولي على العراق استنزف منه الكثير من الجهود والأموال، حيث تم غلق احد المراكز المهمة والمسمى بمشروع المثنى في فترة قياسية لم تتعدى ثمانية اشهر، وبمبالغ لم تتجاوز 1٪ من متوقع الانفاق الذي قدر بعشرات الملايين من الدولارات. وتم تحويل المشروع من مشروع يهدد البيئة العراقية الى مشروع صديق للبيئة، حيث استخدمت معداته لاحقاً في التخلص من الملوثات النفطية. وبانتهاء هذا الملف

الخطير تم فتح آفاق جديدة لإنجاز مشاريع ذات التزامات دولية كتصفية المفاعلات الذرية.

أوصي كل مهتم بتاريخ العراق المعاصر، وبكل مهتم بملفات الأسلحة الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل، وبالعقوبات الاقتصادية والعسكرية على العراق، بقراءة هذا الكتاب الذي يُعلمنا كيف ان الإرادة، والإخلاص، والمهنية عند العراقيين أدت الى إنجاز مهمة عسيرة كمهمة تدمير مخلفات الاسلحة الكيميائية، وبذلك خلقوا فرصا جديدة للتعليم واقتناء التكنولوجيا السلمية.

محمد الربيعي - بروفيسور متمرس، جامعة دبلن

المقدمة

حين تكون الإرادة والعزيمة لتحقيق الأهداف متواجدة والكل يعمل بحسب موقعه ضمن الإطار القانوني والإلتزام الأخلاقي والوطني لإنجاز العمل فالنتيجة الحتمية هي النجاح في المهمة .

ربما سمع كثيرون عن ملف أسلحة الدمار الشامل العراقي والعقوبات التي فرضت على العراق من قبل الأمم المتحدة من أجل تصفيتها ولكن هناك الكثير من المعلومات والحقائق الدقيقة مجهولة ومخفية عن الأغلبية. إن ما كتب في هذا المطبوع الذي بين ايديكم هو توثيق لتأريخ مؤسسة لم يعرف حقيقتها الشعب العراقي ولا حتى الكثير من شعوب العالم. ويتضمن المطبوع تجربة فريدة تحوي كثيراً من الأحداث والعبر قد اهملت لسنين طويلة الى حين إنجاز المهمة. وعلى الرغم من محاولات التعتيم الذي شاب الملف الكيميائي والتحجج بضيق الوقت أو خطورة الموقف الذي صور للجميع ومن جهة اخرى هو التحدث عن عدم التخصص لوزارة التعليم العالي ومهامها ولكن على الرغم من كل هذا ، كان إصرارنا وإرادتنا على الأنجاز لأهداف عدة منها: تخليص العراق من الألتزام الدولي وأبعاد شبح الخوف من المجهول عن المواطن العراقي وبيئته ، وذلك عن طريق المؤشرات الخاصة بالغازات السامة والتي يمكن أن يكون المشروع مصدره ، فضلاً عن إيقاف النزف المادي والأنفاق على المشروع للأعمال التي تقترح داخل العراق من جهة من قبل الفاسدين للحصول على المال السحت، ومن جهة اخرى تحمل تكاليف لجان التفتيش القادمة من خارج العراق . فمن اجل هذه الاسباب المذكورة كانت هممنا متوقدة لإنجاز

المهمة كي نثبت أن للعراق أبناءً كفويين منضوين تحت راية مؤسسات الدولة ، يعملون بصمت ويحاولون أنجاز مهامهم قدر المستطاع ، على الرغم من أن الماكنة والأدوات الخارجية والداخلية غير الطاهرة والمتمرسة التي تعمل ضد العراق الجديد نشيطة جداً وتستهدف الاشخاص ومؤسسات الدولة وأداراتها النشيطة والكفوءة والنزيهة.

حصيلة مفهومنا أن القراءة والتعلم والحوار مع الآخرين والأحترام المهني والتخصص والرأي الآخر ، هي عوامل مهمة يمكن أن تؤدي الى إنجاز المهام وكشف الحقيقة حتى لو أخفيت من قبل الآخرين. الإصلاح الحقيقي هو ان نبدأ بأنفسنا محاولين تقويم الذات والنفس وأبعادها من كل ما تحرمه الأديان السماوية وتعيبه الاعراف والإلتزام بالضوابط والتعليمات والقوانين ، عندها يمكننا نقد اعوجاج الآخرين ويمكن أن تكشف الحقيقة عملياً ، وسيعرف الآخرون المخادع على الرغم من قوة ماكنته الإعلامية التي كانت في أوج نشاطها مهنيتها .

لقد كانت الإرادة والإخلاص والمهنية والهّم الوطني لدى الاشخاص الذين عملنا معهم ، هو الديدن لأنجاز مهمة تدمير مخلفات الأسلحة الكيميائية التي بسببها أضرع العراق كثيراً من فرص التعليم والنمو والتقدم ونقل التكنولوجيا السلمية في حين كانت عامل رفاه للدول والشعوب التي اعتمدتها . لنعمل جميعاً من أجل العراق ومستقبله وشبابه وتسليحهم بالتربية والعلم والثقافة يداً بيد مع النزاهة والإخلاص .

إن هذا الكتاب جمع بين التوثيق التاريخي لجزء من إحدى الحقب المظلمة من تاريخ العراق مع بعض المعلومات العلمية والتقنية التي تهتم الاكاديميين والباحثين في الأسلحة الكيميائية. كما أنه سيحسم السجلات والجدل المستمر بشأن الاسلحة الكيميائية العراقية ، وهل كان المتبقي منها يرتقي لاحتلال العراق عام 2003م؟ لذا فان المعلومات التي في الكتاب الذي بين أيديكم ستكون مهمة للكثير من الشرائح المجتمعية العراقية والعالمية بمن فيهم الاكاديميين والمثقفين والسياسيين والإعلاميين.

تأسيساً ، يأتي هذا الكتاب بفصوله الخمسة التي تشمل تاريخ استخدام الأسلحة الكيميائية عالمياً والدول المصنعة والمصدرة لها ومن ثم جاء حظرها بالإرادة الدولية المتمثلة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. حيث تم الحديث عن منشآت تصنيعها في العراق ، واماكن استخدامها وتأثيرها والإجراءات العالمية التي أوقفت ذلك النشاط وإتلاف الخزين من أسلحة ومواد أولية عدا بعض المخلفات التي كان من الصعوبة التخلص منها ، والتي بقيت ضمن الإلتزام العراقي. وعندها جاء دورنا لإنهاء تلك الإلتزامات في مدة زمنية لم تتجاوز الثمانية اشهر.

تناول الفصل الاول من هذا المؤلف موجزاً عن التاريخ العالمي للأسلحة الكيميائية ومستخدميها وأنواعها وتاريخ استخدامها اماكنها تأثيراتها كذلك تضمن تفاصيلاً عن تصنيع الاسلحة الكيميائية العراقية وانواعها وكميات المنتج

منها وأين استخدمت ؟ وتأثيراتها والدول والشركات التي ساعدت في إقامة منشآت التصنيع.

ركز الفصل الثاني على منشآت تصنيع الأسلحة الكيميائية وأماكنها ومواصفات المباني لبعضها وأنواع وكميات الأسلحة التي صنعتها ، وما آلت إليه تلك المنشآت بعد القرارات الدولية لنزع أسلحة العراق.

واشتمل الفصل الثالث على تفاصيل محاولات حسم الإلتزامات الدولية المفروضة على العراق بشأن الاسلحة الكيميائية وذلك بتشكيل لجان ومن ثم بتأسيس مشروع متكامل وبموازنة خاصة له.

أما الإنجاز التاريخي الذي يحق لنا كعراقيين أمناء أن نفخر به فقد جاء في الفصل الرابع والذي تناولنا فيه الخطوات الميدانية التي اتخذت لانتهاء المهمة. وبالتعاون مع الجهات الوطنية المتمثلة برئاسة الوزراء ووزارتي الدفاع والخارجية والامن الوطني. وبالتنسيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في (لاهاي - هولندا) ، والتي تمثل رأي المجتمع الدولي في قراراتها، والتي اقتنعت بمجدية خططنا وخطواتنا ، لذا جاءت موافقاتهم السريعة عليها. وتم تسليم العراق الوثيقة التي تشهد بانهائة الألتزامات التي كانت مفروضة عليه من عام 2009م.

أما ما جاء في الفصل الخامس، والذي يمثل الخاتمة، فقد كان مبيناً على بعض الرؤى والمزايا التي تحققت جراء إنهاء ملف إتلاف مخلفات الأسلحة الكيميائية. وأولها إبعاد خطر وتأثير خزين من المواد السامة والخطرة عن المجتمع

العراقي والقلق والخوف من التلوث البيئي. وبذلك تم استحداث مشروع داعم للأقتصاد الوطني وساهم في الحد من التلوث البيئي بعد أن كان يستنزف أموال العراق.

وأخيراً يمكن القول أن هذا الكتاب سيحسم السجلات التي تثار بين مدة وأخرى بشأن وجود الأسلحة الكيميائية لدى العراق قبل عام 2003م.

الفصل الأول

الأسلحة الكيميائية

تاريخ الأسلحة الكيميائية

بدأ الأستخدام الحديث للأسلحة الكيميائية مع الحرب العالمية الاولى ، فقد إستخدم طرفا الصراع الغاز السام لأحداث معاناة موجعة ، وأسقاط عدد كبير من الضحايا في ساحة القتال . وتمثلت هذه الأسلحة أساساً في مواد كيميائية تجارية معروفة جيداً توضع في ذخائر عادية ، كالقنابل اليدوية وقذائف المدفعية . وكان من المواد الكيميائية المستخدمة غاز الكلور والفسوجين (عامل يسبب الاختناق) . وكانت النتائج خرافية ومدمرة في الغالب . ونتج عن ذلك قرابة 100،000 حالة وفاة . وقد تسببت الأسلحة الكيميائية منذ الحرب العالمية الأولى في إصابة أكثر من مليون شخص على نطاق العالم . وأدى الشعور العام بالغضب الشديد جراء المشاهد المروعة لضحايا الاسلحة الكيميائية مما دفع الرأي العام العالمي الى توقيع بروتوكول جنيف ، الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب ، في عام 1925م . فكان هذا البروتوكول خطوة مهمة وإن كان يشوبها عدد من أوجه القصور، ومنها أنه لا يحظر تصنيع الأسلحة الكيميائية أو إنتاجها أو تطويرها أو تكديسها . وكان من المشكلات أيضاً أن الدول التي صادقت على البروتوكول احتفظت بحقها في إستخدام الأسلحة المحظورة ضد الدول التي ليست طرفاً في البروتوكول ، أو في الأنتقام النوعي إذا استخدمت الأسلحة الكيميائية ضدها . وقد أستخدمت الغازات السامة في اثناء

الحرب العالمية الثانية في معسكرات الاعتقال النازية وفي آسيا ، وإن لم تكن الأسلحة الكيميائية قد أُستُخدمت في ميادين القتال الأوربية .

في عام 1930م تجاوز عدد الموقعين على بروتوكول جنيف 40 دولة وكان العراق من ضمنها ، واستمر العمل به حتى بلغ عدد الدول الموقعة عليه 165 عام 1989م . وشهدت مدة الحرب الباردة عمليات واسعة من استحداث الأسلحة الكيميائية وصنعها وتخزينها، وفي السبعينيات والثمانينيات قُدِّر أن 25 دولة كانت تطور قدرات الأسلحة الكيميائية لديها . ولكن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قيل أن الأسلحة الكيميائية لم تستخدم إلا في حالات قليلة ، كان أبرزها استخدام العراق لها في الثمانينيات ضد جمهورية إيران الإسلامية . كان الألمان تاريخياً الأوائل في اكتشاف إنتاج غازات الحرب السامة والفتاكة وتصنيعها وتطويرها؛ كغاز الخردل Mustard Gas الذي يحمل الرمز المركب $CH_2-ClCH_2-S-CH_2-CH_2Cl$ والذي اكتشفه العالم الألماني IG – Fanden عام 1937م وبعدها اكتشف مركباً مشابهاً له والمسمى بغاز السارين Nerve Gas –Sarine وللغازين أعلاه تأثير فعال على إيقاف وظيفة الأعصاب وشل السيطرة الكلية على حركة العضلات لتؤدي بالمصاب الى تفرغ المثانة والأمعاء الغليظة بشكل لاإرادي ومن ثم الى الموت بعد دقائق .

وأما غاز سيانيد الهايدروجين الشديد السمية والقاتل فهو من إختراعات الالمان كذلك ، إستمر تجاوز دول العالم لبروتوكول جنيف في تطوير أنواع كبيرة وأساليب حديثة في فن القتل والفتك الجماعي للبشرية ، إذ أنتج الالمان في منتصف 1930م غازات سامة جديدة وطوّروها ، إذ اكتشف العالم الألماني

Gerharder أصنافاً جديدة من غازات الأعصاب كالسومان وطور غاز التابون مع العلم أنها ذات تأثير في عضلات القصبات الهوائية للرئة مما يؤدي الى شلها ثم تسبب الموت الفوري للإنسان .

لقد انتهك الايطاليون عام 1935م بروتوكول جنيف 1925م حين استخدموا الاسلحة الكيميائية في مدينة Abussine في دولة أثيوبيا ومثلهم اليابانيون عام 1937م والولايات المتحدة الأمريكية في اندوشين الثانية ووزارة الهاشمي في جنوب العراق ، واستخدم المصريون غاز الخردل ضد الثورة في اليمن وغيرها الكثير، واخيراً النظام العراقي البائد عند استخدامه غازات الحرب الفتاكة بشكل واسع في حربه ضد الجمهورية الإسلامية في إيران بقمع الكتل البشرية الزاحفة على العراق وكذلك في المعارك المحتدمة بين الجيشين العراقي والإيراني والتي يحتمل ان يكون النصر فيها للجيش الأيراني ، عندها تستخدم الأسلحة الكيميائية لتسحق القوتين واستخدامها كذلك ضد الشعب العراقي في حلبجة الشهيدة ومنطقة الاھوار ، جنوب العراق ، الصامدة .

يمكننا التعرف على أن بعض السلاح الكيميائي يستخدم بشكل سائل كثيف قهوائي اللون أو بخار أو غاز عديم اللون وأما الرائحة فتختلف بحسب نوعية الغاز الكيميائي إذ تشبه رائحة غاز الخردل رائحة الثوم ويسبب فقاعات وضيق التنفس واما رائحة غاز التابون فتشبه رائحة السمك وأما غاز السارين فرائحته تشبه الكافور وغاز سيانيد الهيدروجين تشبه رائحة اللوز المر وهو يؤثر في مركبات الدم ويحجب وصول الأوكسجين عنها ليؤدي الى الأختناق والوفاة.

وهناك وسائل كثيرة لاستخدام الأسلحة الكيميائية كالرش بالجو بواسطة الطائرات أو الصواريخ والمدفعية الصاروخية والهاونات والألغام والقنابل اليدوية والحاويات. تصنف الأسلحة الكيميائية الى غازات الحرب كالخردل والساارين والتابون والفي اكس (Vx) والى الغازات الحارقة كالنابالم ويتطلب في استخدامها العسكري الكثافة العالية لأجل تغطية الهدف مع مراعاة الأحوال الجوية المناسبة وتتلخص باتجاه وسرعة الرياح .

وبعد نهاية حرب الخليج الثانية شرعت الدول الكبرى في صياغة معاهدة جديدة تُوَقِّعت من قبل أعضاء مجلس الأمن عام 1992م ووُقِّع عليها عام 1993م من قبل 162 دولة ومن الدول العربية الموقعة : الجزائر والسعودية والبحرين وتنص هذه المعاهدة على منع انتشار الاسلحة الكيميائية ومنع انتاجها وخبزنها وكانت الصور المأساوية لضحايا اسلحة النظام البائد ولمدة عقد من الزمن في ذاكرة ابناء الشعبين العراقي والايرواني وفي أرشيف دول العالم جميعاً. لقد فرضت المعاهدة ضوابط ومراقبة على التجارة الدولية للمنتجات الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج والتي لها فقرات وبنود مشابهة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية TNP .

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)

بعد 12 عاماً من المفاوضات ، اعتمد مؤتمر نزع السلاح اتفاقية الاسلحة الكيميائية في جنيف في 3 / 9 / 1992م. وهذه الاتفاقية تتيح التحقق الصارم من امتثال الدول الاطراف لها وفتح باب التوقيع على الاتفاقية في باريس في

13 / 1 / 1993 م وبدأ تنفيذها في 29 / 4 / 1997 م . وتعدّ اتفاقية الأسلحة الكيميائية أول اتفاق على نزع السلاح يجري التفاوض بشأنه في إطار متعدد الأطراف وينص على القضاء على فئة بأكملها من أسلحة الدمار الشامل، في ظل رقابة دولية تطبق على الصعيد العالمي .

وعلى سبيل التحضير لبدء تنفيذ هذه الاتفاقية ، أنشئت لجنة تحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ، وأُنيط بها تهيئة إجراءات مفصلة للتنفيذ ، وإيجاد الهياكل الأساسية اللازمة للوكالة المنفذة الدائمة المنصوص عليها في الاتفاقية . وتحددت (لاهاي) في هولندا مقرأً لهذه المنظمة . وبدأ تنفيذ الاتفاقية في 29 / 4 / 1997 م ، عندها أنشئت رسمياً منظمة حظر الأسلحة الكيميائية . وتقع الأمانة الفنية لهذه المنظمة في (لاهاي) بهولندا . وقد انضم الى الاتفاقية حتى عام 2019 بحدود 189 دولة تمثل مايقرب من 98 في المائة من سكان العالم . ومهمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنفيذ أحكام الاتفاقية ، وإيجاد نظام شفاف ذي مصداقية للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية ؛ ومنع تجدد ظهورها في أية دولة عضو ؛ وتوفير الحماية والمساعدة ضد الأسلحة الكيميائية ؛ وتشجيع التعاون الدولي في الإستخدامات السلمية للكيمياء ؛ وتحقيق العضوية العالمية في المنظمة . ولا بد من الإشارة الى أن اتفاق العلاقة بين الامم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ، الذي إعتدته الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر 2001م ، هو الذي ينظم التعاون بين هاتين المنظمتين .



بناية منظمة حظر الاسلحة الكيميائية - لاهاي - هولندا

انضمام العراق الى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

في 30 تموز 2007 صادق مجلس النواب على قانون انضمام العراق الى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وفي العامين 2007 و2008 وقبل انضمام العراق رسمياً الى الاتفاقية الكيميائية وفي مرحلة التحضيرات للتوقيع والانضمام اقامت المنظمة ورشتي عمل خاصة بالخبراء العراقيين في اعداد الاعلان الاولي، وقد شارك فيها خبراء السكرتارية الفنية للمنظمة فضلا عن المراقبين من خبراء الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان نتج عنها اكمال الاعلان الاولي الذي ضم اكثر من 200 صفحة .

وفي 12 شباط 2009 أصبح العراق دولة طرف في الاتفاقية .

وعلى وفق الإتفاقية ترتب على العراق عدد من الالتزامات لتنفيذ

أحكامها، في مقدمتها:

- الإعلان عن جميع الأنشطة المتصلة بالأسلحة الكيميائية إبتداءً من عام 1945 م .
 - تدمير الأسلحة الكيميائية والمرافق والمخازن والمواد والمعدات التي أُستُخدمت في تصنيع الأسلحة الكيميائية بموجب المادة الأولى/ الإلتزامات العامة / الفقرتين 2 و4 .
 - تقدم الدولة الطرف الى المنظمة في موعد لا يتجاوز 30 يوماً من بدء نفاذ الاتفاقية إعلاناتها الخاصة بالأسلحة الكيميائية وأماكن تخزينها ومرافق تصنيعها بموجب المادة الثالثة .
 - تقدم خطتها العامة لتدمير الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها أو توجد في حيازتها بموجب المادة الثالثة .
 - تخضع المواقع التي تخزن أو تدمر فيها الأسلحة الكيميائية جميعها لتحقيق منهجي عن طريق التفتيش (في 12 اذار 2009 قدم العراق اعلانه الاساسي الى السكرتارية الفنية لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية) .
- تشكيل اللجنة الفنية والاستشارية وانبثاق مشروع تصفية محتويات مخازن المثنى**
- في 28 نيسان 2010 وباقتراح من هيئة الرقابة الوطنية بتشكيل لجنة فنية من الجهات العراقية، صدر الأمر الديواني (83) لسنة 2010 بتشكيل لجنة فنية لتنفيذ التزامات العراق بموجب المادة الثالثة / الفقرة 1/أ/ 5 من إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، بوضع خطة لتصفية محتويات مخزين من بقايا ملوثة من البرنامج الكيميائي السابق ، واللذين عُلقا من قبل اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة عام 1994م وفي 6 تشرين الاول 2010 صدر قرار مجلس الوزراء

(364) لسنة 2010 والمتضمن المصادقة على توصيات اللجنة الفنية المشكلة بموجب الأمر الديواني (83) لسنة 2010 لغرض تحقيق متطلبات تنفيذ التزامات العراق بموجب المادة الثالثة الفقرة 1/أ/5 من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، واستثنى القرار الفقرة (4) من التوصيات والمتعلقة بتشكيل الهيكل التنظيمي للمشروع والموازنة المستقلة وخول وزير العلوم والتكنولوجيا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات ، والتي نصت على تشكيل لجنة استشارية تتولى متابعة تنفيذ مشروع تصفية محتويات مخازن منشأة المثنى (الملغاة) وتحديد المبالغ المطلوبة واصدار الخطط الخاصة بعملية التصفية .

في 15 كانون الاول 2010 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1957(2010) حيث أبدى ترحيبه بانضمام العراق الى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقرر أن ينهي التدابير المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل بموجب الفقرات 8و9و10و12و13 من القرار 687(1991) والفقرة 3من القرار 707(1991) وان يستعرض في غضون سنة التقدم الذي أحرزه العراق فيما يتعلق بالتزاماته في اطار اتفاقية الاسلحة الكيميائية .

في 14 نيسان 2011 صدر قرار مجلس الوزراء (119) لسنة 2011 ، الذي تضمن ما يأتي :

اولاً: المصادقة على توصيات الاجتماع الثاني للجنة تصفية مخازن منشأة المثنى (الملغاة) .

ثانياً: خصصت وزارة العلوم والتكنولوجيا وبالتنسيق مع وزارة المالية مبالغ وبجسب مراحل العمل في هذه السنة والسنوات القادمة ، ليس بضمنه

الاجهزة والمعدات التخصّصية التي يجري التفاوض مع بعض الدول الاطراف لغرض الحصول عليها بشكل مساعدات .

برنامج العراق للأسلحة البيولوجية

تبنى برنامج الأسلحة البيولوجية العراقية دراسة مجموعة شاملة من العوامل والذخائر . وشملت العوامل البيولوجية في إطار برنامج الأسلحة البيولوجية العراقية عوامل قاتلة ، منها الجمرة الخبيثة وعوامل تعجيزية ، على سبيل المثال الافلاتوكسين والسموم الفطرية . شمل البرنامج مجموعة متنوعة من وسائل إيصال الأسلحة البيولوجية مثل القنابل الجوية (R400) والرؤوس الحربية (صواريخ الحسين) .

بدأ البرنامج عام 1985م في منشأة المثنى العامة بإجراء البحث عن الدراسات والبحوث المنشورة بهذا الصدد ثم استيراد العزلات الجرثومية ، وبعض الأجهزة المخبرية من خارج العراق ، وجرى البدء بالبحوث الأولية عن العوامل البيولوجية .

في عام 1987م وبعد تغيير الإدارة العامة في منشأة المثنى العامة ، إنتقلت المجموعة البيولوجية الى مركز البحوث الفنية في سلمان باك . في المدة بين (1987-1988م) جرى العمل على إعادة عملية البحث والتطوير وإعادة البحوث التي سبق وأن أجريت للتأكد من نجاحها والبدء بإجراء بحوث جديدة واختيار عوامل بيولوجية اخرى للعمل عليها . في المدة بين عامي (1988-1989م) أجريت أولى محاولات إنتاج العوامل البيولوجية . ثم استيراد عدد من الأجهزة والمعدات والأوساط الزرعية واستمرت البحوث لدراسة التأثيرات في

الحيوانات الكبيرة بما في ذلك الأغنام والقردة وأجريت بعض الدراسات عن الإستنشاق داخل غرفة الإستنشاق على بعض الحيوانات وعلى بعض السجناء السياسيين وأجريت التجارب الميدانية على الأسلحة الأولية . كما جرى البدء بعمليات الإنتاج البسيط للمشابها (أحياء مجهرية غير مرضية) لأغراض التجارب الميدانية .

ولعدم ملاءمة موقع مركز البحوث الفنية في سلمان باك لإجراء عمليات إنتاج العوامل البيولوجية ، ولقربه من المناطق المأهولة بالسكان والتي يمكن أن تكتشف وتصور من قبل المواطنين ، وبناءً على ذلك أُختير موقع آخر يكون أكثر ملاءمة لإجراء عمليات البحث والتطوير والإنتاج والخبز وبعيداً عن أنظار العراقيين ، إذ أُقر إنشاء موقع (الحكم) قرب منشأة القعقاع في الصحراء بين كربلاء والأنبار في الربع الأول من عام 1988م .

في المدة بين (1989-1990م) استمر إجراء عمليات البحث والتطوير والإنتاج والخبز وإجراء التجارب الميدانية في موقع (الحكم) . إذ بدأ الإنتاج المكثف للعوامل البيولوجية في الربع الأخير من عام 1990م وقد أُضيفت مواقع جديدة لغرض إنتاج العوامل البيولوجية واستخدامها للإنتاج في المدة بين تموز 1990م وحتى كانون الثاني 1991م .

وبدأت فكرة التسليح في بداية عام 1988م ، إذ كان الغرض منها اختيار الأسلحة الملائمة لإجراء التجارب الميدانية وصولاً الى اختيار ما هو ملائم منها لاستخدامه في تسليح العوامل البيولوجية . وأُختير العديد من الاسلحة

واجراء التجارب عليها وفي النهاية تم اختيار القنابل الجوية (R400) والرؤوس الحربية (صواريخ الحسين) .

وفي نهاية عام 1990م وبداية عام 1991م بدأت عمليات إِملاء القنابل الجوية R400 والرؤوس الحربية (صواريخ الحسين) بثلاثة انواع من العوامل البيولوجية (العامل A والعامل B والعامل C) .

وفي المدة بين كانون الثاني وآذار 1991م أوقف العمل في موقع (الحكم) والمواقع الأخرى كافة ، ووُزعت الأسلحة (القنابل الجوية ورؤوس الصواريخ) على أماكن الخزن المخصصة لها .

وفي تموز 1991م بدأت عمليات التدمير والإتلاف من قبل الجانب العراقي بعد صدور الاوامر الأُممية وكما يأتي :

- تدمير كل المخزونات المتبقية من العوامل البيولوجية التي أُنتجت .
- إتلاف الاوساط الزراعية المخزونة المتبقية .
- تنظيف وتعقيم كل المواقع والمرافق والخدمات والأجهزة والمعدات التي أُستخدمت في البرنامج البيولوجي .
- تدمير كل الاسلحة من (القنابل الجوية ورؤوس الصواريخ) .
- قامت اللجنة الخاصة في عام 1996م بإجراء عمليات تدمير واسعة لكل المواقع التي استخدمت في البرنامج البيولوجي السابق بما فيها البنايات ومرافق الخدمات والمعدات والأجهزة ومعدات الانتاج والبحث والتطوير والأعتدة الفارغة ، إذ دُمّرت اكثر من 926 معدة و 50 بناية وبما يعادل 15200 متر مربع فضلا عن 43 من الاعتدة الفارغة وكميات كبيرة جداً من الاوساط الزرعية والمواد الكيميائية والأجهزة والمعدات والاثاث .

إعتمدت اللجنة الخاصة (إنموفيك) نظاماً صارماً للمراقبة والتحقق منذ عام 1994م وحتى عام 2003م اشتمل على تقديم الإعلانات السنوية والشهرية وتقديم الإشعارات عن عمليات النقل للمواد البيولوجية المشمولة بالمراقبة واجراء البحوث والمشاريع الجديدة ، فضلا عن إستخدام كاميرات المراقبة عن بعد ووضع اللواصق على المعدات والأجهزة البيولوجية ذات الإستخدام المزدوج ، وإجراء الزيارات الميدانية اليومية والزيارات المفاجئة والليلية للمواقع والمنشآت ذات الصلة بالنشاط البيولوجي، التي تحتوي على معدات بيولوجية مزدوجة الإستخدام .

في كانون الأول 2002م قدّم العراق تقريره الشامل والكامل والنهائي (محدود 732 صفحة) عن برنامجه البيولوجي السابق الى لجنة (انموفيك) مع كافة الوثائق المتوفرة . قامت (الانموفيك) بالتحقق من الإعلان العراقي عن طريق التفتيش والبحث وأخذ النماذج وحفر مواقع التدمير والإتلاف وإجراء المقابلات مع العاملين وعن طريق الوثائق التي زُوِّدوا بها من قبل الجانب العراقي .

شبكة الاستيراد الدولية للمواد الكيميائية والدورالالمانى خلال الفترة 1982-1990م

أنشأ العراق في بداية 1979م أول مصنع لإنتاج المبيدات الحشرية وبمساعدة المهندسين الايطاليين وقد شُيّد في منطقة عكاشات ، وقدرت كلفته بـ 50 مليون دولار وتم بناء نظام امني لحمايته بتكاليف تقدر بـ 60 مليون دولار . وقد تنوعت الشركات الغربية التي تعاملت مع النظام البائد في هذا المجال بشكل كبير ؛ كالشركات الاسترالية والهولندية . وعلى سبيل المثال باعت شركات هولندية كميات كبيرة للعراق من المادة الأساسية لصناعة غاز الخردل المسماة بـ

KBS مقابل مبلغ 5,1 مليون مارك ، وقد تورطت كذلك الشركات الإيطالية متعددة الجنسيات بتزويد العراق بـ60 طن من المادة الفوسفاتية التي تدخل في الصناعات الكيميائية ذات الإستخدام المزدوج ، وأما الشركات الفرنسية فقد صدرت للعراق كميات من غاز الحرب (OXYCKLORURE THIODILYCO)، إذ عبرته الأراضي الإيطالية والتركية . وعقدت هذه الصفقة عبر وساطة شركة KARL KOLB الألمانية وحصلت هذه الشركات الألمانية على حصة الأسد في العراق في تصنيع الأسلحة الكيميائية والمثبتة بالتقرير السري لوزير الاقتصاد الألماني في الشطر الغربي (هيلمون هوسمان) بتاريخ 21 آب 1990 م ، إذ يقول التقرير: إن شركات ألمانيا الغربية قد صدرت الى العراق منذ 1983م كميات كبيرة جداً من المواد الأولية والمعدات ومعامل كيميائية تصنيع صغيرة ومتوسطة لغرض إنتاج الغازات السامة وقد شاركت هذه الشركات بشكل فعال في بناء المشروع الكيميائي العراقي-مشروع سعد- وأسهمت في تشييد المجمع العسكري في (التاجي) .

كانت الشركات الألمانية في مقدمة الشركات العالمية في تصدير المواد والمعدات الكيميائية الى العراق ، وهذا ما أظهره تقرير يحمل قائمة بـ 63 صفحة من أسماء الشركات الألمانية بشطريها الغربي والشرقي مع تحديد نوع البضاعة ولقد ، كان لسفير العراق في بون (عبد الجبار عبد الغني) دور كبير في تنسيق شبكة الشركات الغربية وإدارتها في مدة الحرب العراقية-الإيرانية . وبالمثل لعب السفير الألماني الدور نفسه في بغداد ، ولقد كان على علم بتفاصيل ما يحدث في

مجمع الموت في سامراء ، ومنذ عام 1982م؛ ولذا وضعت الحكومة الألمانية الضوابط والقيود الصارمة على تصدير المواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج الى خارج ألمانيا الغربية .

دور الشركات الألمانية في بناء البرنامج الكيميائي العراقي

لعبت الشركة الألمانية KARL KOLB المتخصصة لتجهيز المختبرات الكيميائية ومقرها الإداري في مدينة هيس Hesse دوراً حاسماً في امداد النظام البائد ولمدة 30 سنة بالمواد والمعدات الكيميائية السامة عبر الوسيط المساعد الدكتور (امير السعدي) الذي كان طالب دكتوراه في المانيا ، وقد أجرى الجانب العملي لتحضير شهادته في الكيمياء في هذه المؤسسة وتزوج من امرأة المانية وهو احد العاملين في المشروع الكيميائي العراقي وكان المسؤول عن تنسيق الصفقات وحاجات النظام البائد من المواد الأولية المصنعة والاجهزة مع إدارة شركة KARL KOLB . وقد أوقف نشاطها بأمر القضاء الالمانى في تشرين 1985م على اثر بيعها نظامين الكترونيين لاستنشاق الغازات السامة المستخدمة في غرف الغازات المغلقة إذ تقوم هذه الاجهزة بقياس شدة تفاعلات الغازات السامة مع الانسجة الاحيائية وقياس مدى تأثيرها على الحيوانات كالكلاب والحمير والبغال وكذلك الإنسان ، وقد جربت فعاليتها على السجناء المعارضين العراقيين الذين تنظم لهم شهادات وفاة بانهم محكومين بالإعدام وتسلم جثثهم لاهاليهم في بعض الأحيان.

أبّدت الشركة الهندسية الألمانية KARL KOLB في مدينة فرانكفورت أسفها لتصرف زملائها العاملين في شركة NPD بتزويدهم العراق بالتقنيات اللازمة لبناء برنامج إنتاج الغازات السامة التي استخدمها النظام العراقي في الحرب ضد جيرانه في جمهورية إيران الإسلامية وأبناء شعبه في المناطق الجنوبية والأهوار وحلبجة.

زود المهندس الألماني Anton Ayerles العضو القديم في الشركة الألمانية NPD العراق في حربه مع إيران عددًا من المختبرات الكيميائية التي صنعتها الشركة الألمانية Magirolsdeht والمنصوبة على عربات عسكرية وشاحنات متنقلة ، وقد باعت الشركة الألمانية Munter في مدينة Hithmeaall Form سبعة معامل كيميائية وحاويات قابلة للرمي وذات الاستخدام كأسلحة كيميائية .

قامت الشركة الألمانية Pilot Plan ، بتقديم طلبية لشركة Establishment for Pesticide Production ، وهي إحدى فروع شركة KARL KOLB التي كانت تتعرض للملاحقة القضائية منذ تشرين 1985م، وقد أرسلت الطلبية الى مجمع سامراء بمحتوياتها الست (6) من الوحدات المخبرية المخصصة لصنع مواد كيميائية لحماية الأزهار من هجوم الجراد .

في بداية الثمانينيات أسهم مهندسو ألمانيا الشرقية العاملون في شركة NVA Fut Store ببناء معسكر قرب بغداد لإختبار الأسلحة الكيميائية والجرثومية والنووية ، وقد صُمّم على طراز مماثل لمركز تجارب الاسلحة غير التقليدية Kow في المانيا الشرقية ، ومكَيّف للوقاية من الإشعاعات وهو عبارة عن بنايات خاصة

مزودة بمواقع تطهير للمعدات والاشخاص والتجهيزات العسكرية من واستجابة لضغط الرأي العام الالماني ارسلت منظمة المراقبة الاقتصادية الألمانية خبيرين لها وهما السيدان Hans Ruck و Klaus الى العراق لزيارة معملين في مجمع سامراء عام 1984م ، وعند عودتهما الى بلديهما أثار مخاوفهما ضخامة الانظمة الأمنية المحيطة بالمعامل الكيميائية والتي كانت تسمى تمويهاً (صناعة المبيدات الحشرية) وإن احدهما اصبح شاهداً في الدعوى القضائية ضد شركة KARL KOLB، وادعى بأنه قد خُدع في تلك المدة من قبل النظام البائد وشركة KARL KOLB على حد سواء .

كانت معامل سامراء تقوم بإنتاج وتخزين ثلاثة مركبات لمحاليل الموت وهي غاز الخردل وغاز التابون وحمض الهايدروسيانيد وكان النظام البائد يدعي في كل مرة ان معامل سامراء هي مجموعة من المختبرات تقوم بنشاطات البحث العلمي لصناعة الأدوية والمبيدات الحشرية لحماية مادة الفلور في التربة ، وقدر علماء ألمان الطاقة الانتاجية لمجمع سامراء بألاف الاطنان سنوياً من الاسلحة الكيميائية او غازات الموت. وفي عام 1984م أُشير الى أن مايصنع في معامل سامراء هو غازات الاعصاب الفتاكة ، وهذا ماتم تأكيده في تقرير المخابرات الامريكية CIA وقد قدمت الحكومة الأمريكية لاحقاً أدلة الى حكومة المانية الغربية التي لها علاقة بنشاطات مجمع سامراء ، وهذه الأدلة عبارة عن صور التقطت بواسطة الاقمار الصناعية ، تكشف عن منشآت تحت الارض يعادل ارتفاعها ستة طوابق.

وقد رفضت حكومة ألمانيا الغربية هذه الأدلة بدافع عدم ثبوت الأدلة ضد العراق، ولكن الإلحاح الأمريكي المستمر على الألمان ترك مخاوف حقيقية لدى المهندسين والعاملين الألمان لشركة KARL KOLB في معامل سامراء من إقدام إسرائيل على قصف مجمع سامراء ، وقد دفعت هذه القضية الى الإسراع في بناء الملاجئ الواقية-البيكر- لحماية مخازن الغازات السامة والعاملين في مجمع سامراء .

وقد دفعت صور ومشاهد الموت المروعة لضحايا السلاح الكيميائي العراقي في مدينة حلبجة عام 1988م السلطات الألمانية الى فتح إجراءات قانونية بعد أن رفعت دعوى قضائية ضد الشركات الألمانية Daymstads التي ساعدت النظام البائد في بناء ترسانته لمصانع الأسلحة الكيميائية . واستناداً للدعوى التي قامت بها الأجهزة الفيدرالية للجرائم الكمبركية 285 6/87 js35 وبرقم الاضبارة 21 في البحث الجنائي للعمل على معرفة هوية الشركات الألمانية التي صدرت مواداً ومعدات لتصنيع الغازات السامة للعراق . وقد ضبط المحققون ادلة جنائية ومواد ومعدات كيميائية تقدر بـ 4 اطنان وتم التحقق مع مئات الشهود ، وقدمت حكومة المانيا الغربية دعوى قضائية رسمية في ربيع 1991م . اتهمت فيه المحكمة الجنائية سبعة مدراء في شركة المانيا لمساهمتهم بامداد النظام البائد بالعناصر الأساسية لصناعة الأسلحة الكيميائية WET=Water Engineering Trading الكيميائية في منشأتي سامراء والفلوجة . (2)

إن المشاركة الألمانية الضخمة نقلت العراق عام 1989م الى اكبر دولة منتجة لغازات الحرب السامة في منطقة الشرق الأوسط ، وبحسب تصريح أحد سفراء العراق في مؤتمر باريس للأسلحة الكيميائية بقوله: (إن العراق الآن يتسلم طلبات كثيرة وبإلحاح من دول العالم الثالث لشراء السلاح الكيميائي العراقي) . وقد كان اخر تحذير لسلطات المانيا الغربية في خريف 1990م من قبل اجهزة المخابرات الامريكية CIA ، تناول خطورة مبيعات شركاتها من الغازات السامة الى العراق إذ اخبرتها ان العراقيين يقومون حالياً بصناعة وتحضير غاز سيانيد الهيدروجين ذي التركيز العالي في المعامل الالمانية وهو غاز شديد السمية عند استنشاقه ، وهذا مادفع الامريكان والبريطانيين في نهاية 1990م الى إعادة النظر في وسائل الوقاية لجيوشها ، إذ أن لهذا النوع من الغازات القابلة على مهاجمة الاقنعة الواقية من الغازات وتدميرها .

ويمكننا القول ان المانيا بشطريها قد قامت بنقل تقنيات صناعة الاسلحة الكيميائية وتطويرها الى النظام البائد والمشاركة المباشرة لكوادرها المتقدمة ميدانياً وهذا ما تؤكدته تقارير التحقيقات الجنائية لمحاكم المانيا الغربية ونتائجها ، فضلاً عن تقرير المنظمة الكونفدرالية للتكنولوجيا في (زيورخ) ولجنة الخبراء والعلماء من سويسرا الذين قاموا باعداد تقرير من خمسين صفحة كلها تتهم المانيا الغربية بتزويد النظام البائد بالمعامل الكيميائية المتخصصة في صناعة غاز الخردل والتابون وغاز سيانيد الهيدروجين . وكذلك هناك شركتان المانيتان أُسسستا من قبل النظام البائد ضمن شبكة من مئات الشركات الوهمية لتقوم بتنظيم

المشتريات العراقية والاشراف على ارسال الصادرات من المواد المشبوهة الى العراق .

تأثير الحرب العراقية – الإيرانية على البرنامج الكيميائي العراقي

بدأ العراق في منتصف السبعينيات مع بداية انشاء منظمة (ابن الهيثم للدراسات والابحاث) في التوجه الى إجراء الأبحاث والدراسات لإنتاج الغازات السامة وتجريبها ، القديم منها أو الحديث ، وقد وظفت الكثير من الإمكانيات والملاكات المحلية لدعم البرنامج. وكان الدعم الدولي على وجه الخصوص من ألمانيا بشطريها الشرقي والغربي هو العامل الحاسم في تحريك البرنامج الكيميائي العراقي . فمن خلال المتابعات لابتداء المعارك على جبهات القتال مع إيران ظهرت المشاهد الاولى لاستخدامات المركبات السامة من قبل الجيش العراقي في الاشتباكات الحامية في هور الحويزة عام 1983م . وقد التفت النظام البائد الى اهمية الاسلحة الكيميائية المحرمة ظناً منه انها الوسيلة الوحيدة لايقاف تقدم الموجات البشرية الايرانية المهاجمة ؛ ولذا اوفد النظام البائد اللواء نزار عبد الحميد (مدير الحرب الكيميائية) لزيارة مصر لاقتناعها بتجميع ماتبقى من مشروعها من الاسلحة الكيميائية الذي اوقفته عام 1972م ولم يعترض الرئيس حسني مبارك على اشتراك علماء مصريين في البرنامج الكيميائي العراقي ولكنه رفض بيع مخزونات مصر للأسلحة الكيميائية الى العراق؛ ولذا التجأ العراق بعد ذلك الى شراء كميات كبيرة من غازات الحرب السامة من المانيا الغربية والبرازيل وايطاليا ثم تحول العراق بعد رصد الكثير من الأموال والجهود الى اسلوب آخر يتمثل بالإنتاج المحلي للغازات السامة والاكتفاء الذاتي ، ونجح فعلاً في هذا النهج، إذ تمكّن العراق في نهاية حربه المفروضة على إيران عام

1988م من تعبئة أكثر من الف صاروخ بأنواع مختلفة من الغازات السامة .
وبحسب معطيات لجنة اليونسكوم التي رصدت وجود 15 مركزاً لإنتاج وتطوير
الغازات السامة للاستخدامات العسكرية ، موزعة على مناطق مختلفة من
العراق ولاسيما منطقة سامراء والفلوجة وعكاشات وبيجي والشرقاط وسلمان
باك ، وقد دُمّرت سبعة مواقع كبيرة منها واخضاع القسم الآخر منها الى المراقبة
الدائمة .

لقد نجح النظام البائد في انشاء شبكة استيراد دولية معقدة من الشركات
والاشخاص والدول يتركز جهودهم على نقل المواد الأولية والمعدات والمعامل
وتكنولوجيا التصنيع العسكري وحققت المؤسسات العراقية بالفعل تقدماً
ملحوظاً وطورت إنتاج مركبات سامة مثل غازات الاعصاب والساارين
والتابون ومادة معقدة سائلة شديدة السمية سُمّيت (الفي اكس Vx) وأنتجت
غازات الدم مثل غاز الهيدروسيانيد والغازات الخانقة كالفوسجين ، وكلها
غازات قاتلة وبعضها مسيلة للدموع كالكلور واسيتوفينون وبعضها تسبب
الهلوسة ولها القدرة على شلّ حركة الانسان ويستمر تأثيرها الى مدة طويلة على
بيئة المنطقة التي تنشر فيها ، حيث تؤثر على لون النباتات والمزروعات وتسبب
موت الكثير من الحيوانات .

تمكن النظام البائد في نهاية الثمانينيات وخلال برنامجه الكيميائي من انشاء
صناعة كيميائية متكاملة ، تصنيعاً وتعبئة واستطاع تعبئة رؤس حربية وتركيبها
على وسائل نقل مثل صواريخ أرض - أرض البالستية ، ونجح كذلك في إنتاج
ذخائر كيميائية تعبأ اطلاقات مدافع الميدان والهاون والراجمات ، الى جانب تلك
التي تلقى من الجو .

قُدرت مصادر الدفاع الغربية أن الترسانة الكيميائية العراقية تقارب 30 ألف طن من المواد الغازية والسائلة السامة التي دُمّرت من قبل لجان التفيتش التابعة للأمم المتحدة . لقد كان الخزين العراقي من الأسلحة الكيميائية وإنتاج مؤسساتها منها يفوق حاجته الفعلية حتى أثناء حرب الخليج الأولى ، الحرب مع إيران؛ ولذا كان المتوقع أن يكون مُصدراً لها.

ان الذي دُمّر من الاسلحة الكيميائية العراقية بحسب تقارير لجنة اليونسكوم التابعة للأمم المتحدة ولغاية عام 1995م ما يأتي :

1. تدمير 40 ألف سلاح كيميائي و 700 طن من المواد السامة و 38537 حشوة من الذخائر الكيميائية و 8000 قنبلة سلاح جوي .
2. تدمير 7000 صاروخ ميدان ومنها 10 صواريخ من طراز سكود - الحسين وثلاثة ملايين لتر من المواد الكيميائية الأولية والوسطية ونصف مليون لتر من العوامل الكيميائية المنتجة .
3. تدمير 426 آلة انتاج للحشوات المتفجرة بالمواد السامة و 96 قطعة غيار لأجهزة التحليل الكيميائي ، ولكن الطريقة التي دُمّرت هذه الاسلحة الفتاكة لم تكن سليمة علمياً ولذلك تعرضت البيئة العراقية الى التلوث المؤكد والذي عُد ذلك مأخذاً جدياً ضد سلوك الأمم المتحدة في العراق .

ضحايا الغازات السامة

يمكن اعتماد ضحايا الأسلحة الكيميائية بالحوادث الرئيسية الآتية :

1- الهجمات الكيميائية العراقية على جبهات القتال في الحرب العراقية الإيرانية في المدة ما بين 1983-1988م
ولقد تأكد ذلك لدى السلطات الإيرانية بالأدلة القاطعة نظراً للإصابات الكبيرة لأفراد قواتها المسلحة في الحرب العراقية - الإيرانية ولاسيما في المدة 1983-1984م وما نجم عنها من سقوط الآلاف من جنودها ولم تكن تتوقع إيران الصمت العالمي المطبق بحق هذه الانتهاكات الخطيرة؛ ولذا استعد الجيش الإيراني لهذا النوع من السلاح الفتاك بتوفيره وسائل الوقاية كالأقنعة الكيميائية ووحدات متخصصة للطوارئ الكيميائية تقوم بالتطهير والإجلاء والعلاج لأفراد الجيش وسكان المناطق الحدودية .



استعداد احد الجنود للوقاية من الغازات السامة

استمر النظام البائد في التكثيف من استخدامه الأسلحة الكيميائية على الجبهة الإيرانية في المدة 1985-1987م تبعاً لاتساع ساحة العمليات القتالية إذ

استخدم النظام البائد كميات كبيرة من غازات الاعصاب كغاز السارين عام 1987م على مدينة (خرمشهر-المحمرة) عن طريق إطلاقه صواريخ مزودة بأنظمة دقيقة تمتاز بسرعة انفجارها وانتشار الغازات السامة بشكل كبير ولكن كانت كفاءة الجيش الإيراني عالية لمواجهة الموقف الخطير فاستطاع الإيرانيون انقاذ عدد كبير من الإصابات الحرجة وكرر النظام البائد بتاريخ 1987/6/28م قصف مدينة سرادشت الإيرانية بغاز الخردل وقد أصيب أكثر من 4500 مواطن بالإصابات الخفيفة و 5000 مواطن بإصابة متوسطة وتوفي 30 مواطناً بعد سقوط الهجوم مباشرة .

وفي نهاية عام 1987م تعرضت القرى والمناطق الحدودية الإيرانية - والأهواز جنوب إيران لقصف كيميائي بغاز السارين وسقط عدد كبير من الضحايا وتمكن احصاء عدد ضحايا الغازات السامة التي استخدمها النظام البائد في خمس سنوات من الحرب العراقية - الإيرانية .

وبحسب الجداول الإيرانية المعلنة بالاتي :

- عدد الإصابات الإيرانية الخفيفة بقدر بـ50 ألف إصابة
- عدد الاصابات المتوسطة تقدر بـ 50 ألف إصابة
- عدد الاصابات المميتة تقدر بـ 5 آلاف



ضحايا الغازات السامة خلال الحرب العراقية الإيرانية

1- جريمة الإبادة بالأسلحة الكيميائية في حلبجة الشهيدة بتاريخ 16-

17/ آذار/ 1988 م :

واستمراراً لحملة الأنفال الواسعة التي قادها النظام البائد لقمع الشعب الكردي في شمال العراق، التي عرفت بشراستها في حرق الأخضر واليابس الذي نجم عنها تدمير 4500 قرية جبلية جراء استخدام الأسلحة الكيميائية وقتل ما يقارب من 200 ألف مواطن ، وظنا من النظام البائد ان السلاح الكيميائي سيحدّ من مقاومة الاكراد له ، لذا قامت 22 طائرة سوخوي سوفيتية الصنع في صبيحة السادس عشر من آذار 1988م باطلاق صواريخ جو-ارض محملة بغاز الاعصاب السارين والتابون واستمرت الهجمات الكيميائية لمدة يومين على مدينة حلبجة وبخطة منظمة ، إذ فوجئ سكانها العزل بالمناظر

المساوية والموت في الشوارع مما سبب هلعاً للأطفال والشيوخ والنساء فحاول بعضهم تغطية الوجوه والاختفاء داخل البيوت والصخور الجبلية والمزارع لكن لم تجد تلك المحاولات نفعاً فقد شكلت الغازات السامة المميتة ضباباً كثيفاً فتعرض معظم السكان للإصابة وسقط فوراً ما بين 5000 – 6000 مواطن شهداء. بعدها حاول الناجون الابتعاد عن المنطقة حيث استطاع عدد كبير من أهل المدينة الهروب الى إيران بإعجوبة.







صور لضحايا الغازات السامة لابناء مدينة حلبجة

2- ضحايا الأسلحة الكيميائية من سكان الأهوار والمناطق الجنوبية من العراق: إن جريمة استخدام الأسلحة الكيميائية في منطقة الأهوار والمناطق الحدودية في الوسط والجنوب ولاكثر من مرة في المدة 1983-1991م لم توثق ، ولا توجد إحصائيات دقيقة لعدد الضحايا نتيجة تعميم النظام البائد وقسوته عليها وبمساعدة دول الجوار .



3- صور لضحايا الغازات السامة من أبناء الجنوب والقرى الحدودية مع ايران شهداء الجيش العراقي إن الكثير من منتسبي الجيش العراقي طالتهم تأثيرات الاسلحة الكيميائية التي كانت تقذف على القطعات الايرانية لتصل اليهم لقرب القطعات من بعضها و قرب جبهات القتال للطرفين الإيراني والعراقي مما سبب استشهادهم او سببت لهم تأثيرات مرضية ولكن التعميم الإعلامي والخوف من تسريب أية معلومة ادى الى اخفاء الإحصائيات وأعداد الضحايا .

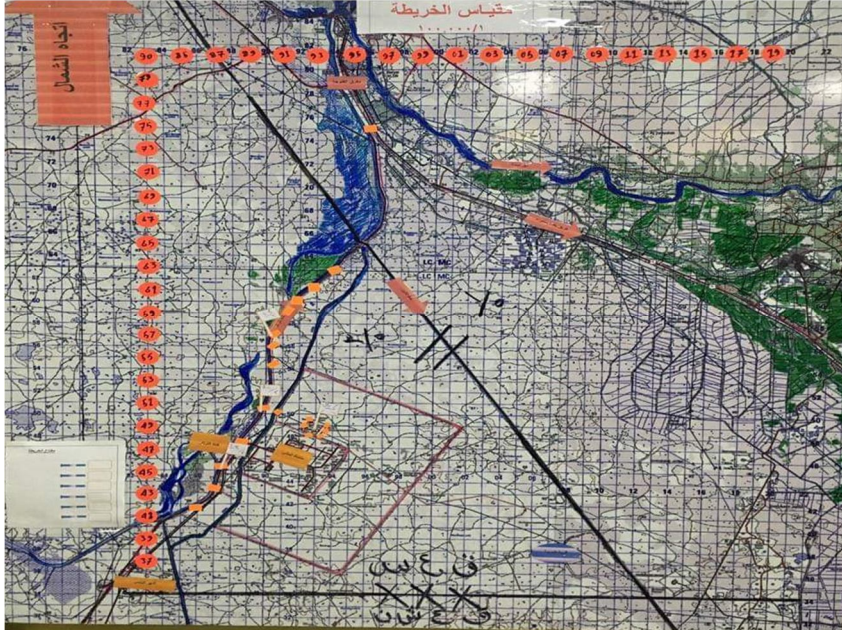
تعدّ جرائم حلبجة ومنطقة الاهوار والمناطق الحدودية في الوسط والجنوب من أخطر الجرائم في التاريخ الانساني وأخسّها ، إذ لم يحصل بالتاريخ أن النظام الحاكم يستخدم سلاح الدمار الشامل لقتل شعبه وإبادته بكافة الوسائل المتاحة . ان فضيحة تسليح حكومة صدام حسين بوسائل تصنيع الأسلحة الكيميائية هي بالحقيقة فضيحة المانية مجتة واما الدول الاخرى فقد يدعي بعضها بالانخداع كالإيطاليين والسويديين والفرنسيين والهولنديين والامريكان وغيرهم ولكن المسؤولية ستبقى وتحملها الجميع حتى تتبين الحقيقة مستقبلا بسبب سقوط 5آلاف ضحية في مدينة حلبجة الشهيدة والاف الضحايا من الجيشين الايراني والعراقي وآلاف الضحايا في منطقة الاهوار الصامدة وانباء القرى الحدودية في الجنوب والوسط العراقي بترسانة سلاح الموت الذي تمت صناعته بعقول المانية واموال عراقية . ولذا فإن للشعب العراقي الحق بصياغة لائحة اتهام تدين الحكومة الالمانية وشركاتها والآخرين على هذه المشاركة المباشرة مع النظام الدكتاتوري البائد في إبادة وقتل العراقيين من دون رحمة .

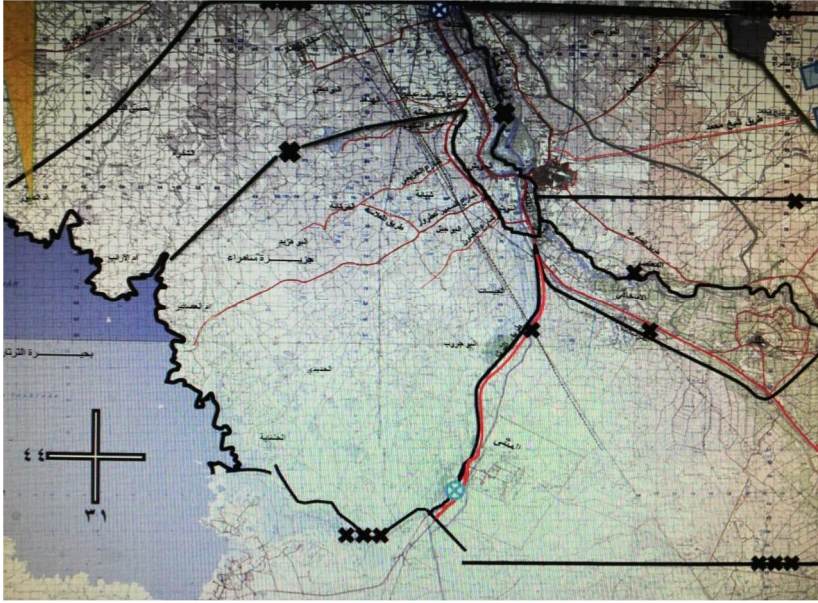
الفصل الثاني

منشآت تصنيع الاسلحة الكيميائية العراقية

منشأة المثنى العامة

تعدّ منشأة المثنى المنشأة العراقية الرئيسة لانتاج العناصر الكيميائية للاستخدامات المدنية والعسكرية، وتقع في محافظة صلاح الدين 40 كم جنوب غرب مدينة سامراء ، بمقدار 100 كم شمال غرب بغداد على الطريق الواصل بين سامراء والفلوجة في منطقة صحراوية الطابع خصبة التربة وتقع على الجانب الشرقي لقناة الثرثار.

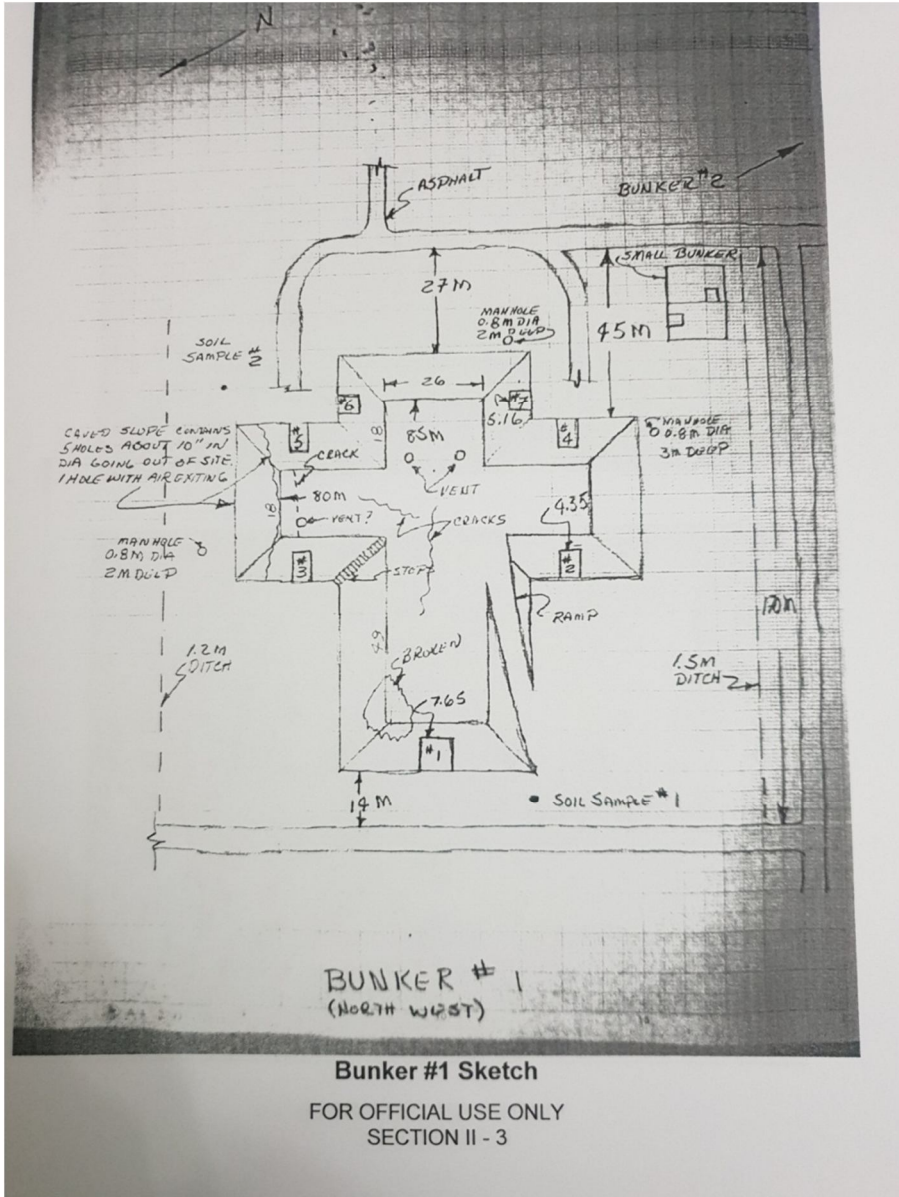




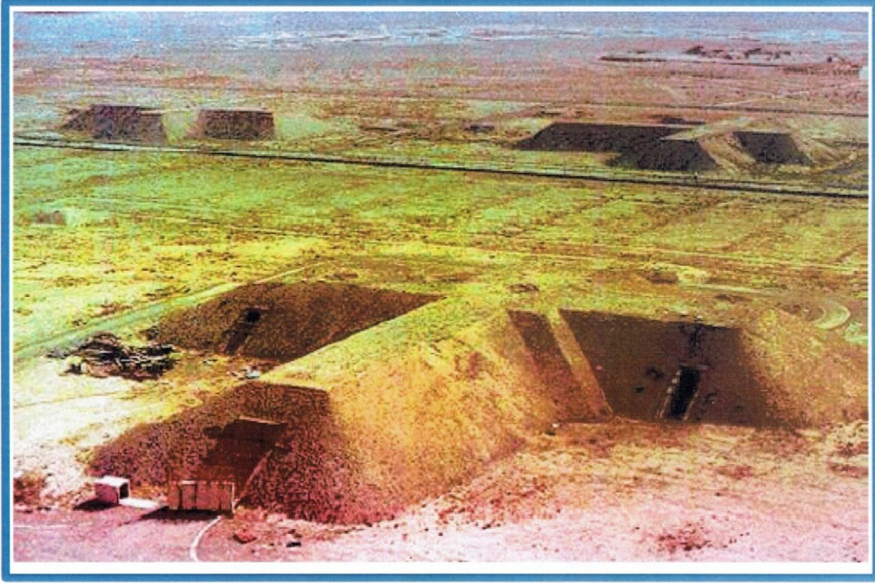
الخرائط تشير الى موقع منشأة المثنى

بدأ العمل ببناء المنشأة سنة 1975م واكتمل بناؤها عام 1981م كمصنع لانتاج المبيدات الحشرية باسم (المنشأة العامة لانتاج المبيدات الحشرية) ولكن اسمها تغير فيما بعد الى منشأة المثنى العامة. بُنيت المنشأة بمساعدة مكثفة من المانيا الغربية ودول أخرى بعضها اعتمد للتخطيط والتصميم للمشروع وتزويد العراق بالخبرة الفنية ومعدات الانتاج والمواد الاولية وبعضها الآخر شارك بملاكات فنية وغير فنية في عملية البناء وعمليات الإنتاج وبالتواجد الميداني، وقد تولت بناء خطوط الانتاج والمباني المتخصصة والمختبرات والملاجئ المحصنة. وتمتد المنشأة على مساحة شاسعة تبلغ 100 كم² وتحتوي على مبانٍ محصنة ضد القصف الجوي بعضها فوق الارض كلياً وبعضها الاخر جزئي فضلاً عن وجود 30 ملجأ عميقاً تحت الارض.

تحتوي المنشأة على مجموعة من المخازن العملاقة بُنيت بمواصفات عالية جداً غير قابلة للاختراق تصل الى حد الضربات النووية، يصل سمك الجدار الى متر واحد والأرضية بسمك ثلاثة امتار وكلها من الكونكريت المسلح، والسقف مسلح (بشيش) تسليح، قطره 1، 25 انج، على شكل اربع طبقات يتخلل هذه الطبقات (شيش) تسليح على شكل شبكة داخلية ونوع (الشيش) المستخدم معامل حرارياً لزيادة مقاومته. والشكل العام للمخازن هو مدخل بعرض 7-8 م وطوله اكثر من 30 م، ينحدر الى داخل الارض وفي نهايته جناحين وهي ساحة المخزن التي تصل مساحتها الى اكثر من 1000 م² وارتفاع السقف بحدود 10 م، بحسب الوثيقة الامريكية المصنفة (سري للغاية) التي اعتمدت على تقرير فريق التحقق الاميريكي (ISG).

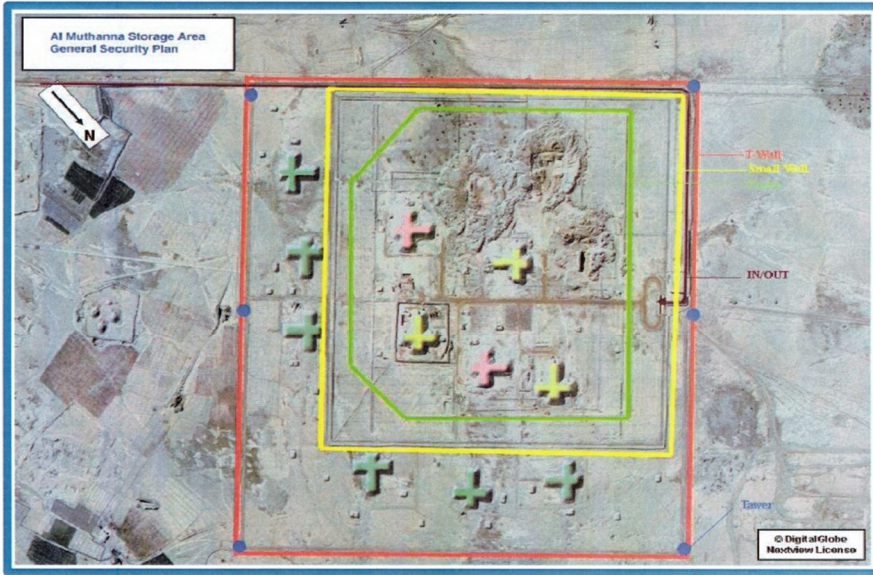





الخارطة الاساسية لمعظم المخازن في مشروع المثن



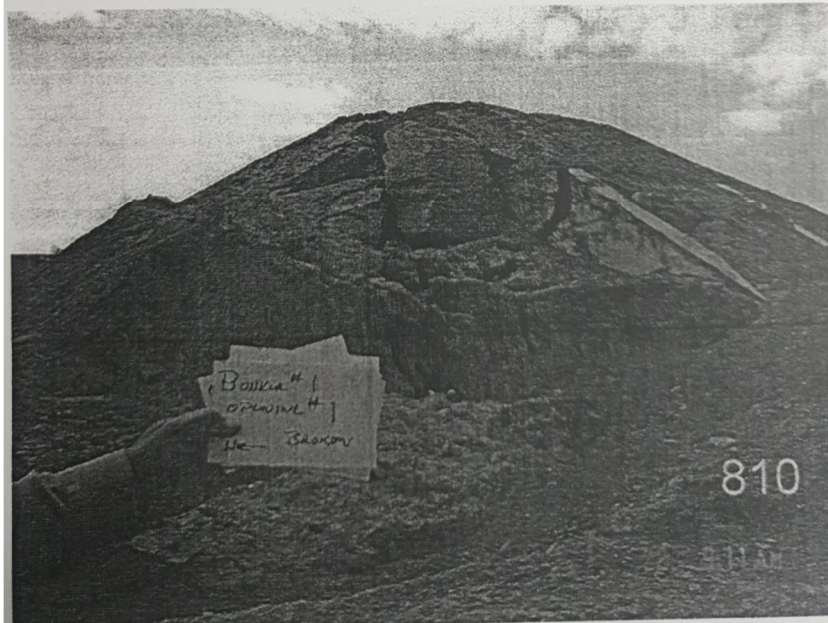
صورة من الجو لبعض مخازن منشأة المثنى

تُظهر الصور الملتقطة لمنشأة المثنى من الجو معظم مباني المخازن التي فوق الارض ، وهي عبارة عن تلول من الاتربة ، ولكن عند الأقتراب منها ورؤيتها على ارض الواقع سيتمكن مشاهدة مداخلها الكونكريتية العملاقة المؤمنة من الاختراق. والصورة من الجو تبين كذلك ان عدد المخازن هي احد عشر مخزناً بحسب عدد التلول الترابية، ولكن في الحقيقة هي خمسة مخازن والستة المتبقية منها كاذبة (غير حقيقية)، الغرض منها هو التمويه والعش وإخفاء الأماكن الحقيقية.



- مخزن ١٣ ، ٤١ (مغلقة) 
- مخازن الإدارة والورش والمختبرات (مفتوحة) 
- مخازن كاذبة خارج سياج المخازن (كاذبة) 

صورة لشكل وتوزيع اماكن مخازن منشأة المثنى







التلول الترابية التي بعضها يحفي مخازن منشأة المثني والبعض الآخر وهمي



صورة لاحد مداخل المخازن في منشأة المثنى

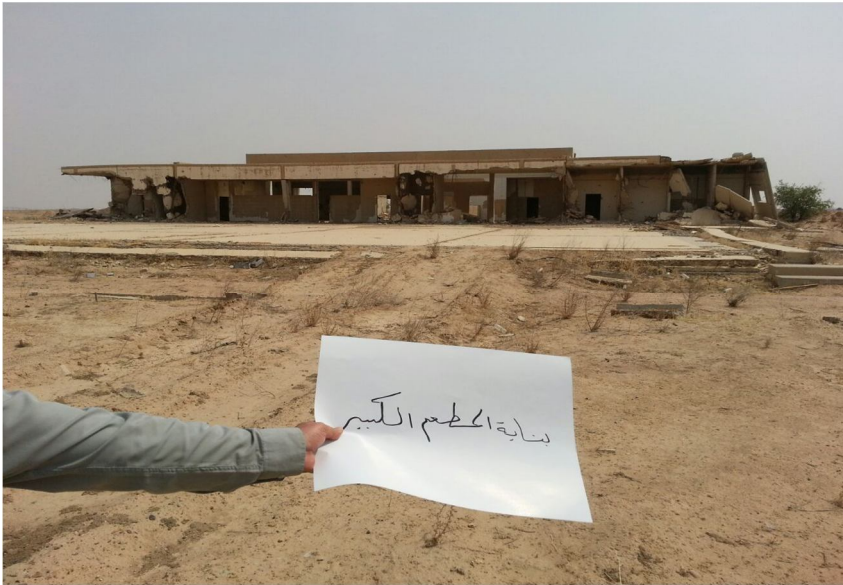
توصيف البنايات في المواقع التابعة لمنشأة المثنى :

1. الإدارية (إدارة ، مركز طبي ، مكتبة ، مطعم)
2. المختبرات وتتضمن أبنية مختبرات بحوث التسليح وتضم الآتي :
مختبرات صلاح الدين (بحوث عوامل الأعصاب) ، مختبرات الكندي
(بحوث المبيدات) ، مختبرات الرشيد (التحليلية) ، مختبرات الرازي
(البحوث التطبيقية) ، مختبرات الوليد (بحوث الخردل) .

3. الورش الفنية (الميكانيكية ، الكهربائية ، التكييف والتبريد ، الزجاجية ، صيانة وحدات الانتاج ، النجارة والتصليح الالي والنقل) .
4. ابنية وحدات الانتاج وتضمنت: مواقع الإنتاج الريادية تحت الارض التي أنشئت من قبل شركة هيركر البريطانية . تم إكمال هذه الأبنية في عام 1983م اما ابنية وحدات الانتاج الاخرى وهي مخصصة لإنتاج (الخردل ، الزارين ، التابون وال (Vx)) فقد انتهت الشركة من بنائها عام 1984م .
5. ابنية وحدات الإملاء والتداول وقد أنشئت من قبل شركة ليمكس الألمانية والشركة العامة للمقاولات الانشائية عام 1982م وكانت عملية الاملاء تتم بشكل يدوي إلا أن شركة كوزان الدنماركية جهزت وحدتين لاملاء القنابر (130 ، 155ملم) وصنعت واحدة بالسوق المحلية ونصبت واحدة اخرى من شركة ITE الأسبانية ثم نصبت وحدة انسان الي (روبوت) لإملاء قنابر 122ملم من شركة WET الألمانية .
6. ابنية المخازن المصرية التي اكتملت عام 1983م من قبل شركة مصرية (الشركة المصرية لاعمال الاسمنت المسلح) .
7. ابنية المخازن الاعتيادية .
8. ورشة تصنيع القنابر الجوية التي وقع عقدها عام 1984م مع شركة شوندر الألمانية لتجهيز ورشة خاصة لإنتاج القنابر الجوية .

9. وتوجد مواقع أخرى ساندة لإنتاج السلائف، بعد منع تصديرها للعراق، والتي تعرف بفلوجة 1، 2، 3. لقد أستخدمت لإنتاج ($POCl_3$ و PCl_3 و CL_2) ووحدة صغيرة لإنتاج الثايونيل كلورايد .
في عام 1991م وفي أثناء حرب الخليج الثانية تعرضت المنشأة الى غارات جوية مكثفة من طائرات قوات التحالف الدولي سببت تدميراً كلياً لبعض مبانيها او جزئياً للجزء الأعظم من الأبنية.







صور لبعض مباني منشأة المثنى التي تعرضت للقصف عام 1991

منتجات منشأة المثنى من الأسلحة الكيميائية

كانت منشأة المثنى تصنع فيها متتوجات متنوعة من الغازات السامة مثل غاز الخردل ، السارين ،التابون، غاز الأعصاب ، فضلاً عن الغازات المسيلة للدموع ، كما كانت المنشأة تنتج مبيدات الآفات الزراعية وأنواع من الأدوية الكيميائية للإستخدام البشري. وقد زودت الشركات الألمانية المنشأة بجوالي 1027 طن من المواد الخام لإنتاج غاز الخردل ، السارين ، غاز الأعصاب ، غاز التابون ، والغازات المسيلة للدموع في عامي 1983 و1984م . واستمرت المنشأة بالإنتاج حتى عام 1991م إذ أنتجت مايزيد عن 3857 طن من الاسلحة الكيميائية بين عامي 1981 و1991م. استخدم قسم منها في الحرب العراقية الايرانية والقسم الآخر استخدم لاحقاً لقمع وقتل المدنيين الأكراد وأبناء الأهوار في جنوب العراق وشمل الإنتاج أنواع الغازات الآتية:

1. غاز السارين أنتج 5 اطنان من غاز السارين عام 1984م ثم تضاعف الإنتاج عشرات المرات ليبلغ 209 طناً عام 1987م و350 طناً عام 1988م .

2. غاز التابون أنتجت منشأة المثنى ما بين 60-80 طناً من غاز التابون سنوياً بين 1984-1986م .

3. غاز سيانيد الهيدروجين لم يُخزَن ، إلا أن المتبقي من المواد الأولية لصناعة الغاز تمثل بوجود 180 طن من مادة سيانيد الصوديوم .

وبعد صدور قرار مجلس الأمن 687 في 1991م الخاص بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية العراقية ومرافق انتاجها، من مبانٍ ومختبرات وعُدَد ومكائن ومواد أولية، قامت مجموعة التدمير الكيميائي التابعة للجان الخاصة الدولية التابعة للأمم المتحدة في المدة بين عامي 1992-1994 بتدمير العوامل الكيميائية بعد انشاء محرقة لتدمير الخردل ووحدة التحلل المائي لتدمير عوامل الأعصاب.

وفي عام 1996م دُمّرت (30,000) قطعة مختلفة وبحدود (480,000) لتر من العوامل الكيميائية ومليون لتر من السلائف. وقد تعرض ماتبقى من المنشأة للتفكيك من قبل لجان التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل بين عامي 1992-1994م والتي كانت منتشرة في جميع أنحاء العراق. فلم تبقى اية مؤسسة تتعامل مع المواد الكيميائية الا وتمّ تفتيشها وجرّد ما خزن لديهم من المواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج والعزلات البيولوجية الجرثومية. وعلى الرغم من الاجراءات الشديدة ولجان التفتيش المنتشرة في جميع أنحاء العراق ومؤسساته وعمليات التدمير للأسلحة الكيميائية والمواد الأولية والاجهزة والعدد التي كانت تستخدم للتصنيع، وُجِدَت مؤشرات تؤكد ان العراق كان يخفي الكثير من أسلحته وكما جاء في مؤشرات نشرت في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 20/12/1998م إذ تؤكد وجود نقاط خلاف بين مجلس الأمن والنظام العراقي البائد في ادعاءاته بانه قد قام بتدمير جميع الاسلحة الكيميائية بينما تطالب اللجنة الخاصة والمسؤولة عن تصفية الاسلحة بتزويدها بالأدلة عن مواد تعدّها مخفية وهي كالآتي :

1. إخفاء 9,3 طن من غاز الاعصاب Vx .
2. إخفاء 600 طن من المواد الاولية لانتاج غاز Vx .
3. إخفاء 3000 طن من غازات الحرب السامة .
4. إخفاء 500 قنبلة سلاح جوي معبئة بغازات سامة .
5. إخفاء 550 قنبلة مدفعية معبئة بغاز الخردل .
6. إخفاء 107500 حاوية يحتمل انها تستخدم لخزن الاسلحة الكيميائية.

ولهذا السبب استمرت اللجان الخاصة بالتفتيش والتحري المستمر والضغط على النظام السابق لعلمهم بعدم مصداقيته حتى بعد ان قدم تقريره المفصل والشامل عن برنامجه البيولوجي الى لجنة (الانوفيك) عام 2002م. علماً أن منشأة المثنى كانت مركزاً لبرنامج الأسلحة الجرثومية بين عامي 1985-1987م .

المواقع الساندة لمنشأة المثنى خارج موقع الثرثار

موقع فلوجة 1: (N 32 33 E 37 43)

يقع على بعد 60 كم شمال غرب بغداد على الطريق المحاذي لذراع دجلة قرب الصقلاوية .

- الموقع البديل لإنتاج سلائف الأسلحة الكيميائية .
- يضم ابنية إدارية وخدمية وانتاجية :
 - أبنية الادارة والمطعم
 - أبنية انتاج متعددة الأغراض

- أبنية المخازن .
- لم يستخدم الموقع في أية عملية إنتاجية
- تعرض الموقع للقصف الجوي في حرب عام 1991م



احد المباني التي تعرضت للتدمير والتسوية



احد بنايات موقع فلوجة 1

موقع الفلوجة 2 (43 39 E 32 28 N)

يقع على بعد 65 كم شمال غرب بغداد على الطريق المحاذي لذراع دجلة قرب الصقلاوية .

- يضم أبنية ادارية وخدمية .
- مصنع الكلور وابنية وحدات انتاج (الثايونيلكلورايد و PCL 3 (POCL₃
- ابنية الادارة والمطعم والخدمات .
- ابنية المخازن الاعتيادية .
- تعرض الموقع للقصف الجوي في حرب عام 1991م ودمرت ابنيها بنسبة عالية بما فيها مصنع الكلور .
- دمرت المعدات من قبل اللجنة الخاصة .
- التعاقد مع شركة هندية لإعادة اعمار مصنع الكلور .
- قصف الموقع في حرب 2003م .
- تعرض الموقع لعمليات نهب وسلب لمعداته واجهزته ووحداته الانتاجية في عام 2003م .



بعض مباني فلوجة 2 بعد التدمير والتصفية

موقع فلوجة 3: (43 37 E 32 28 N)

يقع على بعد 70 كم شمال غرب بغداد على الطريق الواصل بين
الفلوجة والثرثار .

- يضم ابنية ادارية وخدمية وانتاجية .
- تعرض الموقع للقصف الجوي في حرب عام 1991 م .
- دمرت المعدات من قبل اللجنة الخاصة عام 1997 م .
- قصف الموقع في حرب 2003 م .
- تعرض لعمليات نهب وسلب لمعداته واجهزته ووحداته الانتاجية بعد عام 2003 م.



بعض ابنية فلوجة 3 بعد قصفها عام 1991م



بنية تعرضة للتدمير والتصفية

موقع الرشاد (شركة التحدي) : (43 30 E 33 23 N)

- يقع الموقع شرق بغداد ، في منطقة الرشاد ، خلف السدة ، وكان مستثمراً من قبل شركة التحدي .
- إستخدم الموقع في بداية الثمانينيات لإنتاج العوامل الكيميائية السامة ثم ترك في عام 1983 م .
 - شغل الموقع من قبل شركة التحدي العامة في عام 1994م ويضم أبنية ادارية وخدمية وانتاجية متعددة للإنتاج وصيانة المحولات ذات الضغط الفائق وابنية ادارية كذلك وخدمات ومخازن .
 - إستخدم الموقع بعد أحداث 2003م كمعسكر للقوات الأجنبية .
 - تحويل الموقع لأغراض الإستخدامات المدنية بالتعاون مع منظمة حظر الاسلحة الكيميائية .

تدمير موقع المثنى

تعرضت معظم أبنية الموقع في حرب الخليج 1991م للتدمير الكلي أو الجزئي نتيجة القصف الجوي . تبعتها في 6 نيسان 1991م قبول العراق بقرار مجلس الامن 687(1991) الذي نص على ان يوافق العراق من دون شرط بالقيام تحت اشراف دولي بتدمير الاسلحة الكيميائية والبيولوجية جميعها وكلما كان مخزونا من العوامل الكيميائية وما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات ومرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع ، وقد قدم العراق في حينها اعلاناً اولياً أعرب فيه عن برنامج اسلحته الكيميائية . ثم قدم العراق في 22 تموز 1996م اعلانه الشامل والكامل والنهائي FFCD الخاص بالبرنامج الكيميائي

الذي تكون من 5000 صفحة وضم 300 وثيقة واخيراً قدم العراق في 7 كانون الاول 2002م اعلاناً مدققاً كاملاً ونهائياً CAFCD تكون من 8000 صفحة ويشمل على جميع الاجراءات وما حصل بشأن برنامج الاسلحة الكيميائية العراقي. وبناءً على ذلك قامت مجموعة التدمير الكيميائي CDG التابعة للجنة الخاصة، بين عامي 1992-1994، بالاشراف على تدمير العوامل الكيميائية بعد قيام العراق بإنشاء محرقة لتدمير الخردل ووحدة التحلل المائي لتدمير عوامل الاعصاب، في موقع المثنى. وتم جمع ما امكن جمعه من الاعتدة، المصنعة والجاهزة للاستخدام وبعض المواد الاولية، التي كانت موزعة في مناطق عديدة ومحددة من العراق. وذُمر في المدة 1992-1994 اكثر من 30000 قطعة ذخيرة مختلفة وبمحدود 480000 لتر من العوامل الكيميائية واكثر من مليوني لتر من السلائف.

إعتماد منشأة المثنى كمخزن

مع اقتراب شبح حرب الخليج الثانية توقف الإنتاج في منشأة المثنى العامة وانهمك المهندسون والعاملون بتشتيت وإخفاء الأسلحة والمعدات في انحاء العراق أو خزنها في ملاجئ محصنة داخل المنشأة لتجنب الغارات الجوية التي بدأت في كانون الثاني 1991م . وقد تعرضت المنشأة الى غارات جوية مكثفة أدت الى تدمير كامل لمرافق الانتاج والمباني الادارية وجعلت المنشأة غير صالحة للعمل ، ويلاحظ ان طائرات التحالف تجنبت ضرب المخابئ المحصنة لمنع تسرب الغازات السامة إلا أن بعض هذه المخابئ أصيب بصورة عرضية كما ان ملجأين اثنين اخرين أصيبا بأضرار جسيمة .



صورة لاحد مخازن منشأة المثنى الذي تعرض لقصف قوات التحالف عام 1991م

استخدمت الاونسكوم (UNSCOM)، اللجنة الخاصة بالتحقق من تخلص العراق من الاسلحة الكيميائية، منشأة المثنى كموقع لتجميع الأسلحة الكيميائية وطمرها ، من حاويات وبقايا اسلحة كيميائية ومواد اولية مستخدمة في انتاجها من المخابئ المتفرقة في انحاء العراق ثم تدميرها وطمرها لاحقاً داخل الملاجئ المحصنة في المنشأة. وقد دمرت بعثة التفتيش 300,000 قطعة ذخيرة و 480,000 لتر من العناصر الكيميائية فضلا عن اكثر من (2)مليون لتر من المواد الكيميائية الخام بين عامي 1992-1994م . اما الذخائر التي عُدّت غير مستقرة ولا يمكن اتلافها بالحرق أو بالغمر بالمياه فقد جرى تعبئتها في براميل و خزنها داخل الملاجئ المحصنة. وبعد عام 1994م قامت اللجنة الخاصة

باستخدام المخزين (6، 1) في منشأة المثنى، التي سميت لاحقاً بالمخزين (13) ،
41) الواقعين في الجهة الشمالية من المنشأة، لخرن المواد والمعدات البالغة
الخطورة والتي من الصعب تدميرها او التخلص منها او ازالة التلوث عنها
وتضمنت ماياتي:

1- مخزن 13

- (2500) صاروخ 122 ملم مدمر جزئياً مملوءة بالزارين ، كانت هذه
الصواريخ سابقاً محفوظة في صناديق خشبية دمرت في القصف الجوي
اثناء حرب الخليج .
- 170 حاوية 1طن تستخدم لخرن الكلور السائل مملوءة بالتابون سابقاً
،وقد تم عمل فتحتين لكل حاوية باستخدام المتفجرات وذلك لأن جميع
الصمامات والانابيب المتصلة بها مغلقة بسبب التآكل والاملاح . فملئت
بالكحول والصودا الكاوية .
- سيانيد الصوديوم (180 طن) مخزن من دون أكياس أو صناديق.
- سيانيد البوتاسيوم (1250 كغم) خزنت في صناديق كارتون وهذه
الصناديق اغلبها تالف او مهشم .
- ثالث كلوريد الزرنيخ (75 كغم) مخزن من دون أكياس أو صناديق .



صور لبعض المحتويات التي وضعت في مخزن 13

2- مخزن 41

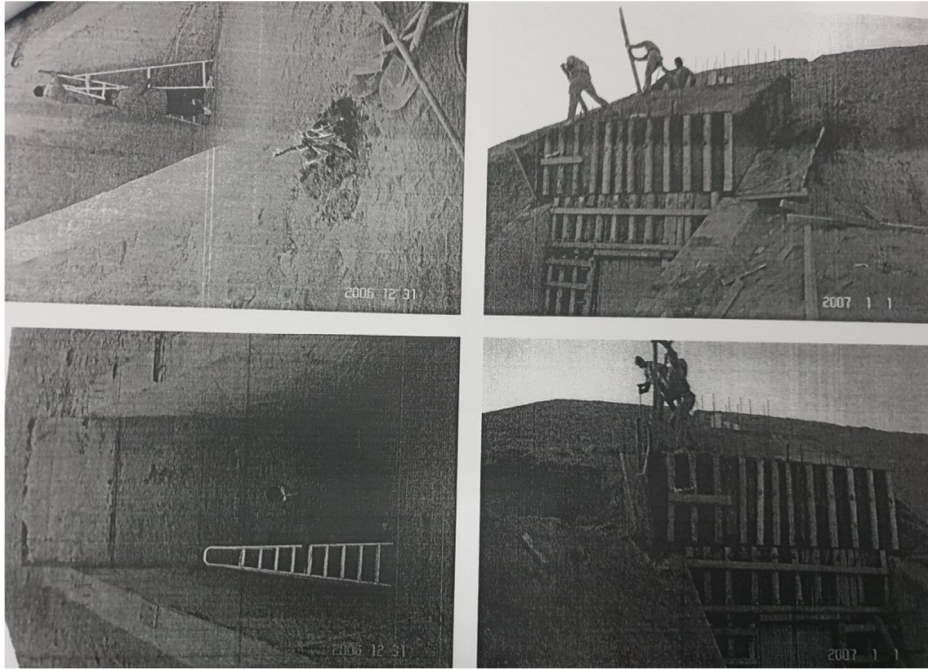
- حاويات (1 طن) فيها بقايا من الخردل ، والخردل المتبلمر ملئت بخليط محلول الصودا الكاوية والكحول(الايذوبروبانوزل أو الإيثانول) .
- 2000 قنبلة من قذائف مدفعية (155 ملم) ملوثة بالخردل .
- مضخات وانابيب وصمامات ومبادلات حرارية ملوثة بالخردل من المحرقة ، وطابوق واحجار وتربة ملوثة بالخردل من المحرقة وأحواض الخردل .



صور لبعض المحتويات التي وضعت في مخزن 14

أُغْلِقَتْ في عام 1994م منافذ أبواب وفتحات التهوية جميعها في مخزني 13 و 41 بمادة الكونكريت المسلح وبسبك (م2) وتم تغطيتها بالتراب ووضعت علامات تحذيرية بعدم الاقتراب منهما. ونفذت عملية الإغلاق من قبل ملاكات عراقية وبإشراف لجنة الأونسكوم وتحت المراقبة الفضائية من قبل الجانب الأمريكي وسُلِّمَتْ الى الجانب العراقي بوثيقة تسليم الموقع (Hand over protocol) التي وقَّعت من الجانبين العراقي واللجنة الخاصة بالتحقق مفادها تخلص العراق من الأسلحة الكيميائية الاونسكوم (UNSCOM) عام 1994م والتي تتضمن كافة الفعاليات والاجراءات التي حصلت في موقع المثنى للمدة من 1991-1994م فضلا عن المواد المخزونة في المخزين .





اغلاق مداخل مخزني 13 و41 من قبل اللجان الدولية عام 1994م

عادت (الاونسكوم) في عام 1996م لتفتش المباني المقصوفة والمدمرة خلال غارات التحالف في حرب الخليج الثانية ولترى مدى التزام العراق بعدم استخدام المباني الصالحة للاستخدام والعودة لبرامج تصنيع الأسلحة الكيميائية والبايولوجية. فعثروا على كمية من الذخائر الكيميائية المزودة فضلاً عن كمية كبيرة من الوثائق واقراص الحاسوب. فكان هذا دليلاً اخر على عدم مصداقية نظام صدام واخفائه الحقائق بشأن برنامجه الكيميائي والبايولوجي فضلاً عن المؤشر السابق بشأن اختفاء كميات كبيرة (الآف الأطنان) من الأسلحة الكيميائية والتي ذكرت سابقاً انواعها وكمياتها.

إن هذه الممارسات وغيرها أعطت مبرراً للأمريكان ولآخرين للإعلان عن وجود الأسلحة الكيميائية في العراق وإخفائها من قبل حكومة صدام حسين. وكذلك منحهم المبرر في هجومهم على العراق عام 2003م بادعاء التحري والكشف عن الأسلحة الكيميائية والبايولوجية.

وفي حزيران عام 2014م سقطت منشأة المثنى بيد تنظيم داعش الإرهابي ولكنهم لم يتمكنوا من فتح أي منفذ في جدران أو مداخل المخازن المغلقة. لقد استعادت السيطرة على المنشأة بجهود القوات العراقية والحشد الشعبي في تشرين أول 2015م

واقع حال منشأة المثنى والمواقع المساندة لها بعد عام 1994م

لم يبق من منشأة المثنى بعد عام 1994م ، التي بُنيت في المدة بين عامي 1975-1983م ، إلا مباني فارغة ، بعضها صالح للاستخدام وبعضها الآخر

مدمر كلياً أو جزئياً ، فضلاً عن مجموعة المخازن المحصنة وبضمنها المخزنين 13 و14، التي جمعت فيها كميات من المواد الأولية ، بعضها كانت معبأة في حاويات وبراميل، والتي كانت تصنع منها الاسلحة الكيميائية، وكميات من الأعتدة والقذائف التي تحتوي على كميات من المواد والغازات السامة والمتفجرات. لقد كانت اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، لجنة الاونسكوم (UNSCOM)، الموجه والمشرف على أعمال تصفية المنشأة التي نفذها الكادر العراقي في المدة التي أعقبت انتهاء حرب الخليج الثانية وللحقة بين عامي 1991-1994م.

إن معظم البنايات المدمرة في مواقع فلوجة 1، 2، 3 والجزئية التدمير منها في منطقة الرشاد وموقع المثنى فيه من النوعين على بعد 1-2 كم من منطقة المخازن في الثرثار ، انشأت مجموعة من المباني بعضها فوق الأرض وبعضها الآخر تحت الارض، وترتبط فيما بينها بممرات أو انفاق مخفية، ولكنها كلها وجدت فارغة وبعضها مدمر. لقد صرح لنا احد منتسبي المنشأة سابقاً، واحد منتسبي دائرة الاتلاف حالياً، بان هذه المباني كانت تستخدم لصناعة الأسلحة الكيميائية ولكنها أفرغت محتوياتها من العدد والمكائن والمواد الأولية ومنتجاتها بين المدة 1991-1994م عن طريق اللجان الخاصة بتدمير الأسلحة الكيميائية وانهاء البرنامج العراقي وغلق طرق إنتاجها تبعاً لقرارات مجلس الامن .

وقد قصف مخزن 13 بقذيفة زنة 2 طن موجهة (Guidid bomb) مصنعة خصيصاً لضرب المخزن إذ استطاعت إحداث ثقب في سقف المخزن واشتعلت فيه النيران لمدة ساعات . ثم أغلقت الفتحة بالكونكريت المسلح بعد

ادخال الأتربة والرمل داخل المخزن وبارتفاع الفتحة لتصبح هذه الأتربة قاعدة أو قالباً لصب الكونكريت ونفذ العمل بتوجيه وإشراف الاونسكوم (UNSCOM) وبمعاون وتنفيذ من الجانب العراقي .



تل الاتربة في مخزن (13) التي ادخلت من فتحة سقفه

تم إعداد برامج مراقبة مشتركة مع اللجنة الخاصة وزيارات روتينية ومفاجأة من قبل المفتشين الدوليين للموقع بعد وضع معدات وكاميرات للمراقبة والتحسس للتأكد من عدم العودة لاستخدام المواد الأولية او مباني المنشأة الصالحة للإستخدام ولغاية عام 2003م.

وفي عام 2007م صدر القرار الأممي 1762 الذي حل لجنة الأمم المتحدة (الانوفيك) مقابل التزام العراق بالدخول في الإتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بنزع السلاح وفي مقدمتها اتفاقية الأسلحة الكيميائية والبروتوكول الاضافي الملحق باتفاقية الضمانات الشاملة.

بروتوكول تسليم موقع المثنى

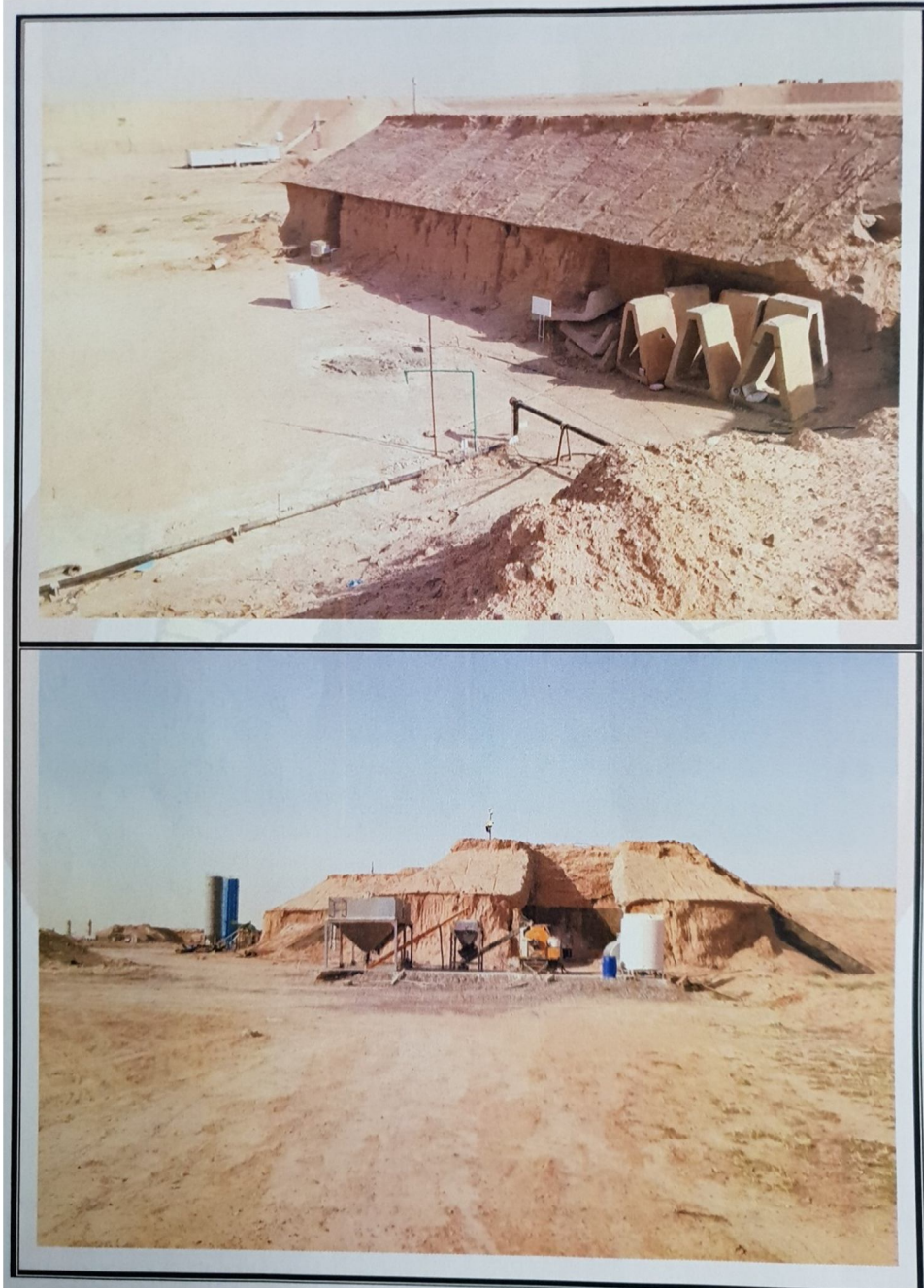
سلمت اللجنة الخاصة موقع المثنى ضمن بروتوكول تم توقيعه بين الجانبين العراق واللجنة الخاصة في 13 حزيران 1994م والذي عدّ تاريخاً لانتهاء تفويض مجموعة التدمير الكيميائي في العراق التي بدأت في الثامن عشر من حزيران 1992م وانتهت في تاريخ توقيع العقد المذكور وبعد ان اكملت ماياتي:

1. تدمير الخزين العراقي من الأسلحة الكيميائية والعوامل الكيميائية الأولية والمواد الكيميائية المرتبطة بها .
2. المعدات والمباني التي حُدِّدت من قبل اللجنة الخاصة والتي استخدمت بصورة مباشرة في البحوث والتطوير وإنتاج الأسلحة الكيميائية .

لم يبقَ في موقع المثنى الا هياكل أبنية في مواقع الإنتاج الريادية وعددها (ثلاثة) ومنطقة المخازن المحصنة التي تضم (خمسة) مخازن وهي ما تبقى بعد القصف الجوي عام 1991م .

وفي 30 ايلول 2004م قدّم فريق مسح العراق (ISG) تقريره حول خلو العراق من أية برامج لإنتاج أسلحة الدمار الشامل .

وفي 29 حزيران 2007م أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1762(2007) الذي أنهى على الفور ولايُتني لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش مع تأكيد التزام الحكومة العراقية في الفقرة (هاء) من (اولاً) من المادة التاسعة من دستور العراق الخاص بمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستحداثها ونتاجها واستخدامها، ودعا العراق الى تقديم تقرير الى مجلس الأمن الدولي في غضون سنة واحدة عن التقدم المحرز في التنفيذ بجميع معاهدات نزع الأسلحة وعدم الانتشار ولاسيما اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية.



صور لبعض المخازن المحصنة المتبقية في موقع المثنى

الفصل الثالث

مشروع المثنى

تأسيس مشروع تصفية منشأة المثنى

المقدمة

إنّ قبول العراق بقرارات مجلس الأمن الدولي ومنها القرار 678(1991) الذي نص على نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، كان سبباً في تدمير برنامجه الكيميائي تحت اشراف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (الاونسكوم) في موقع المثنى للمدة المحصورة بين 1992-1994. وبعد انتهاء عمليات التدمير المذكورة قامت اللجنة الخاصة بوضع بقايا البرنامج بما فيها بقايا بعض الصواريخ والقذائف الملوثة التي تدخل ضمن تعريف منظمة حظر الاسلحة الكيميائية "كاسلحة كيميائية" والتي لم تدمر بشكل كامل في المخزين (13 و41) بسبب خطورتها العالية وعدم توفر تكنولوجيات التدمير في تلك المدة .

أشارت اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الكيميائية (CWC) التي انضم اليها العراق على وفق قرار مجلس الأمن الدولي (1762) لسنة 2007م والتي دخلت حيز التنفيذ في 12/2/2009 ، أشارت الى ان يصبح العراق العضو (186) في منظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية (OPCW). وقد أصبح العراق ملتزماً باتفاقية نزع الأسلحة الكيميائية وإزالة جميع مخلفات برنامجه السابق وفق قرارات المؤتمر (14) للدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومنها تدمير محتويات مخزني 13،41 وعلى أراضيها.

ومن ضمن قرارات مجلس الامن الدولي إلزام الحكومة العراقية القيام بحماية المخزين ومنع أية أنشطة زراعية حول المخزين ولمسافة (1كم) وبما يؤمن منع الدخول اليها وعدم تسرب المواد الخطرة الى الأراضي الزراعية المجاورة .
ان انضمام العراق الى اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية ودخولها حيز التنفيذ في 12 شباط 2009 على وفق قرار مجلس الامن 2762 لعام 2007م توجب على العراق تقديم خطة لتدمير المتبقيات من الأسلحة الكيميائية ، وفي عام واحد من الانضمام الى المعاهدة. وبالنظر الى خطورة هذه المواد من الناحية البيئية ؛ ولكونها حالة خاصة خارج نطاق عمليات التدمير التي تشرف عليها المنظمة، قام الخبراء العراقيون باجراء عدة مناقشات فنية مع السكرتارية الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فضلا عن عدد من خبراء الدول التي أبدت استعدادها لمساعدة العراق في التخلص من تلك البقايا الملوثة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا.

وبعد اجتماعات عديدة صدر كتاب من وزارة الخارجية في 14 نيسان 2010 يشير الى تشكيل لجنة فنية ممثلة بأعضاء من المؤسسات العراقية الاتية:

- دائرة الرقابة الوطنية ودائرة بحوث الكيمياء في وزارة العلوم والتكنولوجيا
- وزارة الصناعة والمعادن
- وزارة الخارجية
- وزارة البيئة
- وزارة الدفاع
- جهاز المخابرات الوطني

وبناء على ذلك شكّلت اللجنة الخاصة بالأمر الديواني الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم 83 لعام 2010م ومهامها وضع خارطة طريق لدراسة خطط تدمير بقايا البرنامج الكيميائي السابق وتقييمها.

جمهورية العراق
كوتباي عيراق
له مبنديله في كشمي له نجومه ني ووزيران
REPUBLIC OF IRAQ
General Secretariat for the Council of Ministers

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس الوزراء
الجمهورية العراقية

أمر ديواني رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٠

بناءً على مقتضيات المصلحة العامة تقرر الاتي :

أولاً: تشكيل لجنة فنية برئاسة السيد محمد جواد هاشم الشرع / ممثلاً عن وزارة العلوم والتكنولوجيا وعضوية المادة المدرجة اسماؤهم في ادناه :

١. العميد الركن علي كاظم محيسن / وزارة الدفاع
٢. الدكتور عصام داود فيصل / مستشار / جهاز المخبرات الوطني العراقي
٣. السيدة جوان حسن توفيق / مستشار / وزارة الخارجية
٤. السيد حسين شمخي جبر / خبير
٥. السيد رعد منهل علي / رئيس كيميويين اقدم / وزارة الصناعة و المعادن
٦. السيد مهند طالب كريم / مدير قسم النشاط الكيميائي / وزارة العلوم والتكنولوجيا
٧. السيد خالد مصطفى صالح / مدير مركز التطبيقات الصناعية / وزارة العلوم والتكنولوجيا
٨. السيد طلال حسين حسن / رئيس كيميويين اقدم / وزارة البيئة .

ثانياً: تتولى اللجنة المذكورة في البند (اولاً) تنفيذ التزامات العــــراق بموجب المادة الثالثة / الفقرة ١/٥ من اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية بوضع خطة لتصفية موجودات المخزن الذي يحتوي على بقايا ملوثة من البرنامج الكيميائي السابق والذي تم غلقه من قبل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٤

ثالثاً: تقدم اللجنة المذكورة انفاً توصياتها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء

رابعاً: عند تقديم التوصيات النهائية تثبت عبارة (وبذلك تكون اللجنة انتهت اعمالها) في خاتمة المحضر الاخير لغرض تحديد موقفها رسمياً .

للمعمل بموجبه

د. قهرهزاد نعمه الله حسين
ع/ الأمين العام لمجلس الوزراء
٢٠١٠/٤/٢٨

إن تشكيل اللجنة في الأمر الديواني أعلاه جاء لتنفيذ التزامات العراق بموجب المادة الثالثة الفقرة 1/أ/5 من اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية ووضع خطة لتصفية بقايا برنامج الاسلحة الكيميائية العراقي متمثلة بأشخاص ومؤسسات مهنية وفنية معنية بالمهمة. وقد ورد التقرير النهائي للجنة بعد زيارتهم العديدة للموقع للوقوف على حال المخازن والتغيرات التي طرأت عليها بعد عام 2003، كما جاء بكتاب وزارة العلوم والتكنولوجيا بتاريخ 24/8/2010 المتضمن تقرير المختصين عن الحالة الأمنية والبيئية والمتطلبات الفنية والخبرات المتوفرة الخاصة بعمليات التصفية وبما يضمن تنفيذ العراق لالتزاماته. أيدت الامانة العامة توصيات اللجنة في تقريرها النهائي بتاريخ 23/9/2010 مع التحفظ على استحداث تشكيلات ادارية جديدة ومع الحث على محاولة ايجاد تمويل للمشروع من المنظمات الدولية ذات العلاقة وبالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

ان الهدف من دراسة واقع المخزين المرقمين (13 و41) هو وضع خطة متكاملة للمسح والتقييم ومعرفة حالة المواد الموجودة بداخلهما، وخاصة بعد مضي مدة طويلة على خزنها، ودراسة الوثائق والمقترحات المقدمة من قبل خبراء المنظمة والدول التي أبدت استعدادها لمساعدة العراق وبما ينسجم مع واقع حال المخزين وفي ضوء تقارير لجان الامم المتحدة الخاصة بالتدمير والدراسات الخاصة بالموقع لغرض التوصل الى أفضل طريقة للتخلص من هذه المواد وتصفيته نهائياً. إذ يحتوي المخزان على بقايا صواريخ 122 ملم مدمرة

جزئياً ، وبقايا قذائف ومواد كيميائية خطيرة وحاويات للمواد الكيميائية الملوثة ، فضلاً عن المعدات المدمرة والمعدات التي أستخدمت في عمليات تدمير البرنامج السابق .

التزامات العراق وفق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

- المادة الاولى / الالتزامات العامة / 2 :- تتعهد كل دولة طرف بأن تدمر الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها أو تمتازها ، أو تكون قائمة في اي مكان يخضع لولايتها أو سيطرتها ، على وفق أحكام الاتفاقية .
- المادة الثالثة / الإعلانات / أ / 5 :- تقديم الدولة الطرف خطتها لتدمير الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها او توجد في حيازتها أو تكون قائمة في أي مكان يخضع لولايتها أو سيطرتها على وفق الفقرة (6) من الجزء الرابع (الف) من المرفق المتعلق بالتحقق .
- المادة الرابعة / الأسلحة الكيميائية / 6 :- تقوم كل دولة طرف بتدمير جميع الاسلحة الكيميائية عملاً بالمرفق المتعلق بالتحقق ووفقاً لمعدل التدمير وتسلسله ، إذ اتفق عليهما (وأشير اليهما فيما بعد باسم ترتيب التدمير) ويجب أن يبدأ هذا التدمير في موعد لا يتجاوز الستين من بدء تنفيذ الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف وأن ينتهي في غضون ما لا يزيد على عشر سنوات من بدء الإتفاقية وتنفيذ غير انه ليس ثمة ما يمنع أية دولة طرف من تدمير أسلحتها الكيميائية بخطى أسرع .
- المادة الرابع / الاسلحة / 7 أ :- تقوم كل دولة طرف بتقديم خطط تفصيلية لتدمير الأسلحة الكيميائية المحددة قبل بداية كل مدة تدمير سنوية

بـ60 يوماً على الأقل وفقاً للفقرة 29 من الجزء الرابع (الف) من المرفق المتعلق بالتحقق ويجب أن تشمل الخطط التفصيلية جميع المخزونات التي ستدمر في مدة التدمير السنوية الآتية .

- المادة الرابعة / الأسلحة الكيميائية / 10 :- تولى كل دولة طرف اولوية لتأمين سلامة الناس وحماية البيئة في أثناء قيامها بنقل الاسلحة الكيميائية وفي اثناء اخذ عينات منها وتخزينها وتدميرها وعلى كل دولة طرف نقل هذه الأسلحة وأخذ عينات منها وتخزينها وتدميرها وفقاً للمعايير الوطنية المتعلقة بالسلامة والانبعاثات .

- المادة الرابعة / الأسلحة الكيميائية / 16:- تتحمل كل دولة طرف تكاليف تدمير الاسلحة الكيميائية الملزمة بتدميرها وعليها ايضاً ان تتحمل تكاليف التحقق من تخزين هذه الأسلحة وتدميرها ما لم يقرر المجلس التنفيذي غير ذلك ، فإن قرر المجلس التنفيذي تحديد تدابير التحقق التي تضطلع بها المنظمة عملاً بالفقرة (13) فإن تكاليف تدابير التحقق التكميلية والمراقبة التي تقوم بها المنظمة تسدد على وفق جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة على النحو المحدد في الفقرة (7) من المادة الثامنة .

- ملحق التحقق / الجزء الرابع / ب/ 7:- تتخذ الدولة الطرف التدابير التي تراها ملائمة لتأمين مرافق التخزين التابعة لها في موعد غايته وقت تقديم اعلانها عن الأسلحة الكيميائية، وتمنع أيضاً أي تحريك لأسلحتها الكيميائية الى خارج المرافق باستثناء نقلها من أجل التدمير .

الهيئة الوطنية والحلول المقترحة

قامت الهيئة الوطنية لتنفيذ الاتفاقية المتمثلة بدائرة الرقابة الوطنية وبالتنسيق مع وزارة الخارجية وخبراء من الوزارت والمؤسسات ذات العلاقة، بعقد عدة اجتماعات فنية وتنسيقية في المدة الممتدة من تاريخ توقيع الاتفاقية عام 2008م؛ لغرض تقييم حال المخازن المحصنة المغلقة منذ عام 1994م . إن الاوليات والادعاءات تشير الى ان جميع الوثائق الخاصة ببرامج العراق السابقة والعائدة الى دائرة الرقابة الوطنية قد تم رفعها من قبل القوات المتعددة الجنسية عام 2003م. وقد عُرِزَت تلك الادعاءات بتصريح الهيئة الوطنية بعدم امتلاكهم الوثائق الخاصة بعمليات التدمير السابقة والعائدة للجنة (الاونسكوم) ورفض مجلس الامن الدولي تزويد الجانبين العراقي والأمريكي بهذه الوثائق. مما اضطر الهيئة الوطنية الى استخدام الوثائق المطلقة المتوفرة والإتصال بالخبراء السابقين الموجودين داخل العراق؛ وذلك لتدقيق المعلومات ومقارنتها وتقاطعها مع المعلومات المتوفرة لدى خبراء بعض الدول الذين عملوا في العراق والعاملين الآن في منظمة حظر الاسلحة الكيميائية، بما في ذلك عدد من الوثائق الخاصة التي قدمها الجيش الامريكي والهيئة الوطنية الامريكية.

حصلنا بعد البحث والتقصي على الكثير من الوثائق في أوليات وزارة العلوم والتكنولوجيا، غير المؤرشفة والمرمية في المكاتب المهملة، والتي اعتمدنا عليها في إدارة المشروع وإنجازها. وقد اعتمدت كذلك في اتخاذ القرارات لتدمير مخلفات الاسلحة الكيميائية في مشروع المثنى.

لقد تسلمت الهيئة الوطنية عددًا من مقترحات الولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا ؛ لغرض إجراء عملية تقييم حال المخازن التي تم من خلالها وضع خطة للتدمير التي قدمت الى المنظمة ويمكن تلخيص هذه المقترحات كما يأتي :

مقترح الولايات المتحدة :

يعتمد هذا المقترح أساساً على فتح المخازن وإجراء عملية الجرد المادي بحسب متطلبات المنظمة. ويتكون المقترح من خمس مراحل أساسية وكالاتي :

- تقييم الموقع .
- إقامة معسكر إيواء وتهيئة الموقع ادارياً وامنياً .
- إقامة موقع العمل .
- تنفيذ العمليات .
- غلق الموقع .

ويتطلب تنفيذ هذا البرنامج مدة زمنية بحدود سنتين ، وتحتاج الى خبراء وعاملين متدرجين بحدود (600) شخص والى تخصيصات بحدود (600) مليون دولار بحسب تقديرات الخبراء الامريكان .

ونرى أنّ هذا المقترح أو العرض الأمريكي مبالغ فيه وبعيد عن الواقع وذلك بالنظر الى العدد المطلوب من الخبراء والعاملين المراد تدريبهم للمشروع بالإضافة الى التخصيص المالي الكبير فضلاً عن أنّ الجانب الامريكي على دراية تامة بواقع المشروع وكمية المواد المتبقية في داخل المخازن.

المقترح الألماني :

يعتمد هذا المقترح على تقييم أولي بأخذ عينات من الغازات الموجودة داخل المخازن عن طريق إدخال معدات تصوير وقياس عن بعد بواسطة الروبوت من أحد ابواب المخازن المغلقة وبعدها يتم تحديد الخطوات اللاحقة بناءً على تحليل المعلومات المستحصلة. ويرتكز هذا المقترح على تقليص المخاطر الناتجة عن فتح المخازن بصورة مباشرة وتقليص عدد العاملين. وقد أبدت الحكومة الألمانية استعدادها لتدريب الخبراء العراقيين وتجهيز المواد والمعدات التي ستستخدم في عملية التقييم . كما أبدت استعدادها لتمويل هذا الجزء من المشروع فيما تقوم الحكومة العراقية والدول الاطراف الأخرى باستكمال تمويل عملية التدمير.

لقد جاء هذا المقترح وكأنهم لا يعلمون واقع حال المشروع ولم يطلعوا على أولياته والمواد المتبقية والمخزونة والظروف التي تعرضت لها.

المقترح البريطاني :

يتضمن هذا المقترح تدريباً مكثفاً للخبراء والعاملين وبجسب المهارات التي يمتلكونها ومن ثم البدء بمشروع من ست مراحل وكالاتي :

- مرحلة التقييم الأولي .
- مرحلة التقييم المفصل .
- مرحلة الإستطلاع .
- مرحلة الخيارات الفنية .

- تقديم التقرير الى المجلس التنفيذي للمنظمة .
- تشكيل ونشر الفرق .

ويركز هذا المقترح على وضع خارطة طريق للوصول الى وضع خطة التدمير بعد اجراء عمليات جمع البيانات لتحديد الخيارات المطروحة واجراء عمليات التحليل الشاملة .

وقد ابدت الحكومة البريطانية استعدادها بتمويل جزء من عمليات التدريب المتخصصة على ان يتم توفير المبالغ الاخرى للتنفيذ عن طريق الدول الاطراف في الاتفاقية والحكومة العراقية . ويلاحظ ان الطرح هو تمويل جزء من المشروع وهذا مايطرح من قبل معظم المنظمات العالمية بالتمويل الجزئي للمشروع ليكون مبلغ المشاركة من قبل الدولة المستفيدة هو المبلغ الذي يعتمد لتغطية المشروع مع نسبة عالية من الارباح.

عمل اللجنة المشكلة بالأمر الديواني 83

عقدت اللجنة -83- اجتماعات فنية مستمرة على مدى شهرين للوقوف على حال موقع المثنى ودراسة الوثائق ، للوصول الى مقترحات لتصفيته من متبقيات الأسلحة الكيميائية بشكل أمن حيث قامت اللجنة بالاجراءات الآتية:

- تحقيق اللقاءات مع الفنيين العاملين سابقاً في هذا المجال .
- اجراء زيارات ميدانية لموقع العمل إذ تم اجراء هذه الزيارات بالتنسيق مع وزارة الدفاع .

- دعم الهيئة الوطنية في مفاحة الدول الاطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيمائية للحصول على دعم الدول الاطراف .
- اعداد مقترح يتضمن اجراءات التقييم الاولي وإجراءات التخلص الأمن من بقايا المواد الموجودة في المخزن .
- إعداد المتطلبات الأساسية للتنفيذ .

الخيارات الفنية المطروحة :

من خلال المناقشات المستمرة مع الامانة الفنية في منظمة حظر الاسلحة الكيمائية وخبراء الدول التي ابدت استعدادها للمساعدة ودراسة الوثائق المتوفرة لتحديد الخيارات المطروحة وكالاتي :

الخيار الاول: وضع خطة التدمير بحسب متطلبات المنظمة التي تتلخص بفتح المخازن واجراء عملية الجرد المادي ومن ثم القيام بعملية التدمير وتنظيف الموقع. وهذا الخيار يتطلب تأهيل مواقع السكن وعمل لمدة عامين على الاقل واتخاذ إجراءات أمنية وتوفير المتطلبات الفنية وتأهيل الملاكات قبل الشروع بعملية الفتح وقد تستغرق هذه العملية عدة سنوات وتحتاج الى تخصيصات مالية عالية بمحدود (100-200) مليون دولار بحسب تقديرات الخبراء فضلا عن المخاطر المصاحبة لفتح المخازن وصعوبة عملية الجرد المادي خاصة وإن هناك حشوات متفجرة داخل المخزن (13).

مقترحات هذا الخيار غير موضوعية، إذ تم وضع جدول زمني وتخصيص للمشروع مبالغ فيهما مع المؤشرات التي طرحت في صعوبة العمل

بحسب ادعائهم على الرغم من ان بعضهم عمل مع لجان التدمير للأعوام 1992-1994 م ويعلم ماهي محتويات مخزن (13).

الخيار الثاني: وضع خطة لردم المخزن (13) عن طريق احداث فجوات في جدران المخازن وإدخال الخرسانة الكونكريتية لملاء المخزن بالكامل. وهذه الطريقة اقل جهداً وكلفة وتتطلب بناء منظومة لسحب الغازات من المخزن قبل الشروع بردمه بالخرسانة الكونكريتية. وبما ان هذه الطريقة غير معتمدة من قبل المنظمة وستشكل سابقة في عمل المنظمة؛ لذا يتطلب الأمر إقناع المجلس التنفيذي للمنظمة للموافقة على استخدام هذه الطريقة لخصوصية الحالة في هذه المخازن .

وقد تستغرق هذه العملية بين عام الى عامين من ضمنها عملية التقييم ، اما فيما يخص المخزن (41) فسيتم تدمير جميع محتويات بعد اجراء عمليات التقييم والفتح وإجراء الجرد المادي للمواد المخزونة واخراجها من المخزن بحسب متطلبات المنظمة وتحتاج الى مبالغ بحدود (50-100) مليون دولار بحسب تقديرات الخبراء .

إن طرح خطة التدمير بردم الموقع بالخرسانة الكونكريتية اكثر واقعية ولكن الادعاء باحتمالية عدم موافقة المنظمة بالطريقة غير حقيقي ، إذ ان المنظمة تعتمد على معظم خطط الخبراء والفنيين في بلدانهم وتوافق في حال عدم وجود تأثيرات سلبية على بيئة او مواطني ذلك البلد .

مراحل العمل المقترحة :

- مرحلة التحضيرات والتقييم الاولي: تركز هذه المرحلة على تشكيل الهيكل الاداري والفني واختيار مسؤولي الانشطة وتحديد المتطلبات الاساسية بما في ذلك تحديد مجاميع العمل وتدريب العاملين وتهيئة قوائم الاجهزة والمعدات الفنية واللوجستية وتحديد اماكن العمل والمختبرات واجهزتها.
- مرحلة الإجراءات الأمنية: تعتمد هذه المرحلة على الخطة الموضوعية من قبل وزارة الدفاع والخاصة بحماية مواقع السكن والعمل والنقل ووضع العوائق وتأمين مقرات القيادة والسيطرة والرصد والمراقبة وبوابات الدخول والخروج وإعداد وتدريب العناصر الامنية.
- التقييم البيئي ودراسة الخريطة الجيولوجية: تركز هذه المرحلة على عمليات التقييم الأولي للمخازن ودراسة الأثر البيئي وتحديد متطلبات السلامة والأمان وأجهزة المراقبة البيئية المستمرة في ضوء التقارير والدراسات المعدة من قبل اللجنة الخاصة والجيش الامريكي والفحوصات البيئية التي يقوم بها الفريق البيئي.
- مرحلة انشاء مواقع العمل: تتضمن هذه المرحلة إنشاء مواقع العمل بحسب المتطلبات التي تم تحديدها في المرحلة الأولى بما في ذلك مواقع الخدمات والمختبرات والنمذجة وأنواع التحاليل التي ستعتمد في المناطق القريبة من المخازن.

- مرحلة التنفيذ: تتضمن عمليات ثقب جدران المخازن وإفراغها من الغازات لتحليلها وبعدها تعتمد الخطوات الآتية:

1. عملية فتح المخازن .

2. إجراء عملية الجرد المادي وخاصة المخزن (41) .

3. فصل المواد غير الملوثة .

4. معالجة المواد الملوثة .

- إجراء عمليات الطمر والتدمير بحسب الخطة التي سيتم الاتفاق عليها مع اللجنة الفنية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأطراف المتنفذة فيها.

توصيات اللجنة المشكلة بالأمر الديواني 83 :

بناءً على الدراسة الشاملة التي قامت بها اللجنة ولغرض تحقيق متطلبات تنفيذ التزامات العراق الخاصة بتصفية مخازن منشأة المثنى الملغاة ولغرض ازالة المخاطر المحتملة من المتبقيات الموجودة في هذه المخازن وبالنظر الى ضرورة احداث التوازن بين متطلبات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومطالب بعض الدول الأطراف في المنظمة وقطع الطريق من استغلال هذا الملف لاغراض سياسية توصي اللجنة بما يأتي :

1. الموافقة على اقامة مشروع وطني ذي ميزانية مستقلة تحت اشراف أحد

نواب دولة رئيس الوزراء وتخصيص المبالغ المناسبة لتنفيذ المشروع . (هنا

يمكن اثاره السؤال عن سبب طلب اللجنة بأن يكون المشروع تحت

اشراف احد نواب رئيس الوزراء ومن هو؟؟ ولماذا لم تقترح اللجنة ان

يكون المشروع باشراف الوزير بصفته اكثر قرباً للعاملين في المشروع

وسيكون اشرافه وتواصله مباشراً ويمكن ان يكون تخصصه أقرب للمشروع).

2. الموافقة على تشكيل لجنة استشارية لتابعة تنفيذ المشروع يرأسها وزير العلوم والتكنولوجيا وعضاؤها ممثلين من الامانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الصناعة ووزارة الدفاع ووزارة البيئة ووزارة العلوم والتكنولوجيا وجهاز المخبرات الوطني اضافة الى الهيئة الوطنية وعدد من الخبراء وتكون مسؤولية اللجنة هي دراسة وإصدار الخطط الخاصة بعملية التصفية ومستلزماتها وتحديد المبالغ المطلوبة لانجاز المهمة.
3. تتم عملية تصفية المخزن (41) بطريقة الفتح وإجراء الجرد والتدمير فيما تتم عملية تصفية المخزن (13) بطريقة الردم .
4. الموافقة على تشكيل الهيكل التنظيمي لادارة المشروع المتمثلة بمدير المشروع وثلاثة مساعدين للشؤون الإدارية والفنية والامنية والتشكيلات الملحقة. على أن يكون مدير المشروع من الجهة المالكة للمنشأة المنحلة المتمثلة بوزارة الصناعة ومن العاملين السابقين في عمليات التدمير للبرنامج السابق. (كذلك يثار سؤال آخر عن سبب حصر تسمية مدير المشروع بوزارة الصناعة؟)
5. تقوم وزارة الدفاع باتخاذ الإجراءات المناسبة في حماية الموقع بحسب الخطة المحددة والمتفق عليها مع منتسبي وزارة الدفاع.
6. تقوم وزارة البيئة باتخاذ الاجراءات المناسبة لاعداد الانظمة الرقابية الخاصة بحماية العاملين وحماية البيئة في أثناء عمليات التصفية .

7. تقوم الهيئة الوطنية المتمثلة بدائرة الرقابة الوطنية باتخاذ الاجراءات الخاصة بمطابقة عمليات التصفية على وفق متطلبات منظمة حظر الاسلحة الكيميائية كما تقوم بالتنسيق مع وزارة الخارجية وممثلة العراق الدائمة لدى المنظمة بالعمل على الحصول على المساعدات التقنية من الامانة الفنية للمنظمة والدول الاطراف في الاتفاقية كما تقوم باعداد التقارير المطلوبة بحسب السياقات المتبعة لدى المنظمة .
8. تقوم الهيئة الوطنية بالتنسيق مع وزارتي العلوم والتكنولوجيا والبيئة لغرض تحديد الاجهزة والمعدات المخبرية لغرض استكمال هذه المختبرات وتأمين عملها في اثناء عمليات التصفية .

اللجنة الاستشارية لتصفية مشروع المثنى :

اشارة الى توصيات اللجنة (83) شكّلت اللجنة الاستشارية لمشروع المثنى بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء في 2010/12/30م والمعطوف عليها الامر الوزاري المرقم (1) بتاريخ 2011 /1 /5 م. لقد تضمنت الاوامر بتشكيل لجنة عليا سرية للغاية لتصفية منشأة المثنى الملغاة ترتبط برئاسة الوزراء ويرأسها وزير العلوم والتكنولوجيا وكان في حينها السيد عبد الكريم السامرائي وهو عضو في مجلس الوزراء. واستمر ترؤس اللجنة من قبل الوزراء اللاحقين المكلفين بادارة وزارة العلوم والتكنولوجيا وهم السيد علي الاديب والسيد فارس ججو والدكتور حسين الشهرستاني والدكتور عبد الرزاق العيسى تباعاً ولغاية غلق المشروع في اذار 2018م . وتعدّ إدارة المشروع هي السلطة العليا

لإتخاذ القرارات المهمة الاستراتيجية والتنفيذية وتشرف فنياً على جميع مفاصل العمل .

لقد اعتمدت الجهات المشاركة في اللجنة المشكلة بالأمر الديواني 83 لتشكيل اللجنة الإستشارية. وقد نُسب العدد الأكبر من الفنيين للعمل في المشروع من منتسبي وزارتي الصناعة والعلوم والتكنولوجيا واعداد متفرقة من بقية المؤسسات الساندة. ضمت اللجنة أعلاه عناصر من هيئة الرقابة الوطنية ووزارات البيئة والخارجية والدفاع.

عملت اللجنة على زج معظم منتسبيهم بدورات وورش تدريبية خارج العراق على أساس تأهيلهم فنيا وعلميا وتطوير قدراتهم المهنية من خلال التنسيق مع منظمات او مراكز في مختلف دول العالم وبدعم من أموال المشروع أو الدول الاطراف في منظمة حظر الاسلحة الكيميائية ، المانيا وايطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية. وقد أسهمت المانيا بالتبرع بمكائن لقص الكونكريت وثقبه ومعدات وقاية ومختبر متخصص للتحليل والكشف عن العوامل الكيميائية السامة .

أمر تأسيس مشروع تصفية منشأة المثنى الملغاة:

على ضوء توصيات اللجنة الاستشارية بتأسيس مشروع تصفية منشأة المثنى الملغاة والمدرجة في الأمر الوزاري بتاريخ 2011 / 1 / 5م والموجهة للأمانة العامة لمجلس وزراء بكتاب وزارة العلوم والتكنولوجيا في 2011 / 3 / 5م التي تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء صدر الأمر الديواني

بتأسيس مشروع تصفية مخازن المثنى وبقرار مجلس الوزراء المرقم (119) لسنة 2011 م .

جمهورية العراق
كفيل عيراق
له مئذارية من المثنى له نجوما نسي وه زبون
REPUBLIC OF IRAQ
General Secretariat for the Council of Ministers

الامانة العامة لمجلس الوزراء

قرار
مجلس الوزراء
رقم (١١٩) لسنة ٢٠١١

بناءً على ما عرضه السيد وزير العلوم والتكنولوجيا بشكل طارئ خلال جلسة اجتماع مجلس الوزراء .

قرَّرَ مجلس الوزراء بجلسته الإعتيادية الثامنة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٤/١٢ ما يأتي :-

- أولاً : المصادقة على توصيات الاجتماع الثاني للجنة تصفية مخازن منشأة المثنى (الملغاة) المشكلة بموجب الأمر الوزاري رقم (١) في ٢٠١١/١/٥ ، والواردة بكتاب وزارة العلوم والتكنولوجيا (سري) ذي العدد : (١٥) والمؤرخ في ٢٠١١/٣/٥ .
- ثانياً : قيام وزارة العلوم والتكنولوجيا وبالتنسيق مع وزارة المالية بتخصيص مبلغ مقداره (٦٩,٦٠٩,٠٠٠,٠٠٠) دينار (تسعة وستون مليار وستمائة وتسعة مليون دينار) ؛ وحسب مراحل العمل خلال هذه السنة والسنوات القادمة ، ليس ضمنه الأجهزة والمعدات التنصصية التي يجري التفاوض مع بعض الدول الأطراف لغرض الحصول عليها بشكل مساعدات .

علي محسن اسماعيل
الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة
٢٠١١/٤/١٤

الهيكلية المقترحة لمشروع تصفية منشأة المثنى:

أُعتمد النظام المؤسسي للهيكلية المقترحة للمشروع، التي يستنتج منها ان التخطيط ليس لمشروع المثنى فقط وانما هو مؤسسة كبيرة يديرها مدير عام حاليا لتصبح منشأة او هيئة مستقبلا، وكما يأتي:

1- اللجنة العليا : مسؤوليتها مراجعة الخطط الخاصة بتنفيذ المشروع واقرارها وتقارير تقدم الاعمال ونسب الصرف المالي وتتألف من الآتي:

- رئيس اللجنة المكلف بقرار مجلس وزراء (364) لسنة 2010 وزير العلوم والتكنولوجيا.

- ممثلو الوزارات والجهات الواردة بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء (2453) في 6/10/2010م والأوامر الوزارية اللاحقة.

2- مدير المشروع: مسؤوليته إدارة جميع أنشطة المشروع الفنية والمالية والإدارية على وفق الصلاحيات الممنوحة له ويساعده في ذلك الآتي:

- معاون الفني: مسؤوليته متابعة الأنشطة الفنية ومراجعة وتقديم التصاميم والتقارير الى مدير المشروع وتوثيقها.

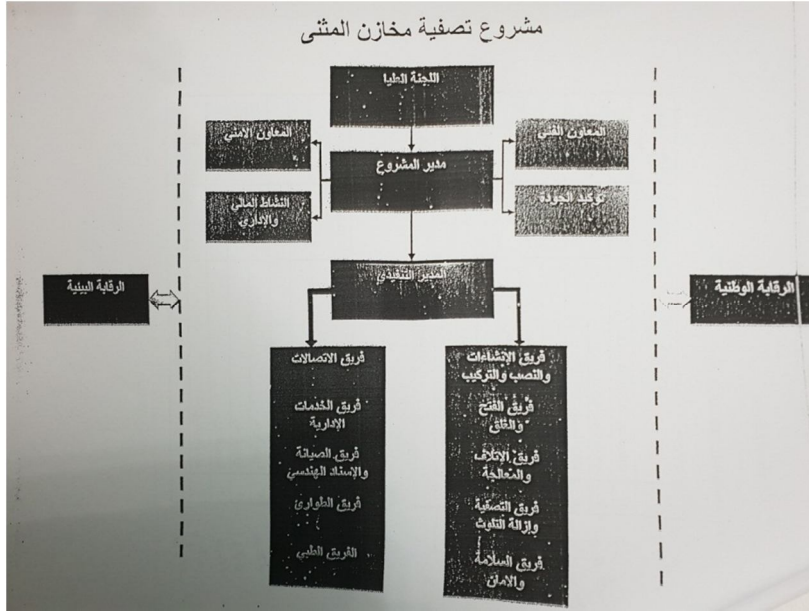
- معاون الامني: مسؤوليته متابعة تنفيذ الخطة الأمنية وتقديم التقارير الخاصة بذلك الى مدير المشروع وتوثيقها.

3- المدير التنفيذي: مسؤوليته متابعة أعمال فرق التنفيذ، بحسب التصاميم الموضوعة، الآتية:

- فريق الانشاءات والنصب والتركيب

- فريق الفتح والغلق

- فريق الاتلاف والمعالجة
 - فريق التصفية وإزالة التلوث
 - فريق السلامة والأمان
 - فريق الإتصالات
 - فريق الخدمات الادارية
 - فريق الصيانة والإسناد الهندسي
 - فريق الطواريء
 - فريق الطبابة
- 4- مدراء الانشطة المالية والادارية: مسؤوليتهم متابعة الأنشطة الإدارية والقانونية والمالية والتجارية على وفق القوانين والتعليمات وتقديم تقاريرهم الخاصة بذلك الى مدير المشروع ويتم تسميتهم من قبل مدير المشروع.
- 5- توكيد الجودة: مسؤوليته ضمان تنفيذ الأعمال على وفق معايير الجودة الدولية.
- 6- تتولى كل من وزارة البيئة ودائرة الرقابة الوطنية العراقية مراقبة تنفيذ العمل كل بحسب اختصاصه على وفق المعايير والقوانين التي تعمل بموجبها.



الهيكلية الإدارية المقترحة لمشروع تصفية مخازن المثنى

اللجنة العليا لإدارة مشروع تصفية منشأة المثنى:

سُميت إدارة المشروع من قبل اللجنة الإستشارية بحسب كتابهم المؤرخ في 2011/6/9م وتتكون من أربعة عناصر من المختصين بعضهم كان يعمل في منشأة المثنى لتصنيع الاسلحة الكيميائية قبل عام 2003م. الأول مدير المشروع وهو مهندس وكان ضابطاً برتبة عميد في الجيش العراقي قبل عام 2003م وبعدها أصبح احد منتسبي وزارة الصناعة، وشغل منصب مدير التخطيط في المنشأة. والثاني هو المدير التنفيذي للمشروع وهو ايضاً كان يعمل في منشأة المثنى السابقة. والثالث هو المساعد الفني للمشروع الذي كان يعمل مسبقاً مع فريق الاونسكوم للمدة من 1992-1994م وقد نفذ محرقة التدمير في

حينها. وأما الرابع فهو المساعد للشؤون الأمنية وممثل وزارة الدفاع في إدارة المشروع هو الشهيد العميد الركن علي كاظم.

شكّلت لجان أمنية، فضلا عن اللجان المذكورة ، من مكتب القائد العام للقوات المسلحة والاستخبارات العسكرية لمتابعة كافة الاجراءات التخطيطية او التنفيذية للمشروع .

بعض الملاحظات بشأن القرارات الصادرة:

تقررت المباشرة الفعلية بالمشروع في شهر ايلول من عام 2011م على ان تنتهي عام 2014م، بحسب قرار مجلس وزراء 119 لسنة 2011، وضمن المواعيد المقررة في الخطة. وعلى الرغم من ان اعمال المسح والتقييم والتدريب وتصميم وبناء المنظومات بدأ في عام 2010م.

ان التوقيت الزمني للخطة المعتمدة من قبل ادارة المشروع ، التي أقرت من قبل مجلس الوزراء وامدها ثلاث سنوات والتي تضمنت (11) فقرة. تمثلت بوضع خطة التدمير وتهيئة موقع العمل واماكن السكن وشراء الاليات والعجلات وتصنيع أو شراء الأجهزة المطلوبة ونصبها وتركيبها فضلا عن التدريب وتهيئة المختبرات مع تشغيل منظومة التقييم وتنفيذ خطة التدمير ليتم غلق الموقع في النهاية. للأسف بعد كل القرارات لم تُنفذ فعليا بالتدمير وبقي الأمر مفتوحاً ومن غير مباشرة بالإجراءات التنفيذية على الرغم من حث رئاسة الوزراء لهم حتى بداية عام 2017م.

خُصّص مبلغ 000,000,609,69 تسعة وستون مليار وستمائة وتسعة مليون دينار ليست بضمنه مبالغ الاجهزة والمعدات التخصّصية التي جرى التفاوض مع بعض الدول الاطراف لغرض الحصول عليها بشكل مساعدات. بعد سنتين من البدء بتنفيذ الخطة وباقتراح من اللجنة الاستشارية مُدّد العمل في المشروع ليصبح (4) سنوات (2013-2017) والذي أقر بموجب قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (321) في 24 / 7 / 2013م، بدل مدة العمل المقترحة عام 2011 وأمدّها ثلاث سنوات لتنتهي عام 2014م. أضيفت كذلك تخصيصات قدرها 407,882,697,54 اربعة وخمسون مليار وستمائة وسبعة وتسعون مليون وثمانمائة واثنان وثمانون الف وأربعمائة وسبعة دينار. ليصبح التخصّيص الاجمالي للمشروع اكثر من (124) مليار دينار اي مايعادل 100 مليون دولار أمريكي . لم يتم تسيب المقترح لتمديد المدة الزمنية لانجاز المشروع مع الزيادة للتخصّصات المالية التي لم تكن مبررة ولكن اللجنة الاستشارية للمشروع اشارت مسبقا للكلفة المحتملة، ومنذ الايام الاولى لتشكيلها، بتقدير أولي يتراوح بين 100 - 200 مليون دولار. وسبق ان قدم الأمريكان عرضهم لتنفيذ خطة التقييم فقط، من دون تنفيذ أية خطوة لعملية التدمير، بمبلغ 566 مليون دولار ولمدة ثلاث سنوات وبفريق عمل يصل الى 600 شخص وعند اضافة مبلغ التدمير المقترح من قبلهم سيصبح المبلغ الكلي 2مليار دولار.

لقد كان مقترح اللجنة الاستشارية بشأن تمديد مدة انجاز المشروع او زيادة التخصيصات غير مبررة وبدون اعداد خطة زمنية واضحة لخطوات انجاز المشروع ضمن مدد محددة.

منح وزير العلوم، والتكنولوجيا في حينها، صلاحياته في الصرف والإنفاق على المشروع ومنح المكافآت، على وفق قراري مجلس الوزراء المرقمين 119 و321، الى مدير المشروع مما سبب هدراً كبيراً في الاموال المخصصة للمشروع.

المناقشات الفنية في منظمة حظر الاسلحة الكيميائية بشأن تصفية مشروع المثنى:

حرص الفريق العراقي على حضور مؤتمرات وورش واجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية في (لاهاي) باستمرار بعد عام 2009م. وفي معظم الأحيان يضم الوفد ممثلي هيئة الرقابة الوطنية ووزارة الخارجية العراقية والمثلية الدائمة للعراق لدى المنظمة وادارة مشروع المثنى لاحقاً. إن هذه المشاركات سهلت عملية التواصل مع الامانة الفنية للمنظمة لعرض امكانية العراق في الخلاص من متبقيات الاسلحة الكيميائية في مخزني (13و41) ولتقديم التقارير والعروض عن تقدم العمل بشكل دوري. وتحققت كذلك مجموعة من الاجتماعات واللقاءات الفنية على هامش المؤتمرات والورش، التي تعقد في المنظمة، مع الدول الداعمة للعراق بهذا الخصوص مثل المانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا وسويسرا والهند وغيرها. في بعض الاحيان يشارك مع الوفد العراقي العديد من المختصين من مؤسسات الدولة ذات العلاقة ووزارات الخارجية والبيئة والدفاع والامن الوطني.

ومن الجدير ذكره ان العراق ملزم بالتنسيق مع المنظمة في عملية التدمير وضمن الاتفاق والتعهد الموقع مع المنظمة ، وهذا يجعل العراق أمام التزامات حتمية وأن التخلف عنها قد يؤدي الى رفع تقرير الى مجلس الأمن الدولي ويجعل الحكومة في موقف محرج.

وُتقت بعض تقارير المناقشات الفنية، في اثناء اجتماعات المجلس التنفيذية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية او الاجتماعات الجانبية في المؤتمرات أو غيرها ، وكما كتبت من قبل الموفدين، المستمرة مع خبراء السكرتارية الفنية والدول الاطراف التي أبدت استعدادها لتقديم العون والمساعدة والمشورة للعراق في مجال تدمير بقايا اسلحته الكيميائية. وقد علّقت على بعض التقارير في نهايتها ووضعت بين قوسين. وكما هي في ادناه:

1- اجتماعات المجلس التنفيذي 58 :

بعد مشاركة العراق باجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي عقد دورته الـ(58) للفترة 13-16 / 10 / 2009 ، في (لاهاي) كانت هنالك اجتماعات متعددة مع السكرتارية الفنية خصص جزء منها حول مسألة محتويات المخزين (13،41) وكيفية تدميرها. طرح خلالها السيد "هورستريز" مدير التحقق ملاحظاته عن عملية تدمير بقايا الاعتدة الكيميائية في المخزين (13،41) في موقع المثنى وتحدث عن المقترح الالمانى ولم يخفِ قلقه لصعوبة إجراء العملية نظراً لمدى التلوث الذي سيحدث جراء تدمير املاح السيانيد خاصة. ولو كانت العملية سهلة لقامت بها اللجنة الخاصة في

حينها أصلاً. وطلب استمرار عقد مشاورات فنية بهذا الخصوص لايجاد رؤى مشتركة حول تدمير هذه البقايا .

2- اجتماع الخبراء الفنيين

شارك العراق بوفد من الخبراء الفنيين في اجتماع مناقشات لتقييم حال محتويات المخزين (13 و41) في موقع المثنى واستراتيجية تدميرها طبقاً لمتطلبات منظمة حظر الاسلحة الكيميائية مع وفد خبراء فنيين من الولايات المتحدة الامريكية فضلاً عن وفد الأمانة الفنية لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية الذي عقد في (هولندا/ لاهاي) للمدة 13-14 / 1 / 2010 تناول الاجتماع الفقرات والموضوعات الآتية:

أولاً: المواضيع الرئيسية

1. حسم موضوع القذيفة الثانية الغير منفلقة التي استهدفت مخزن (13) خلال حرب الخليج الاولى 1991م .
2. التأكد فيما اذا كان هنالك صواريخ (122 ملم) قد اضيفت الى المخزين المذكورين بعد حرب الخليج الثانية 1991م وقبل غلقها من قبل الاونسكوم UNSCOM عام 1994م.
3. تحديد المحتويات النهائية والموجودة فعلياً في المخزين المذكورين .
4. تصنيف مواد المخزين المذكورين على وفق أحكام إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وما يجب تحديثه في الإعلان العراقي .

ثانياً: المناقشات الرسمية

تناولت المناقشات التي تولت ادارتها الأمانة الفنية للمنظمة / الدكتور هورستريز والسفير سينتاكاواوليني/ المستشار القانوني في المنظمة ، الموضوعات الرئيسية المذكورة وكالاتي :

الفقرة (1):

أ- العراق :

استهل المناقشات الوفد العراقي موضحاً في تقرير مختصر قدمه السيد (خ.م.ص) عن ماهية ووضعية المخزين (13،41) والمواد الموجودة فيها ووضعيتهما ، وتطرق التقرير الى موضوع القذيفة غير المنفلقة ساحة المخزن (13) وهل هي موجودة الى الان ام لا ؟ وهل ان الخطر مازال قائماً منها ؟ علماً أن الطرح قد تضمن الروايات التي تؤكد والتي تنفي وجود تلك القذيفة . وقد استند وفد الخبراء العراقي في مناقشاته الى خبرته الفنية الخاصة بتدمير البرنامج الكيماوي السابق ، وفي نفس الوقت اتصالاته بخبراء عراقيين من الذين لديهم الخبرة في نفس المجال ممن هم داخل او خارج العراق حالياً .

ب- الجانب الامريكي :

ايد الوفد الامريكي المشارك ، وخاصة السيد (تم) الذي كان احد اعضاء فرق التفتيش التي عملت على تدمير البرنامج في المدة 1992-1994م في العراق ، والأدلة على عدم وجود القذيفة غير المنفلقة في ساحة المخزن (13)، ان عمليات التدمير، تمت تحت اشراف اللجنة الخاصة في المخزين المشار اليهما

وفي الساحات المجاورة لها، تم القيام بها بعد سحب هذه القذيفة وتدميرها من قبل الجانب العراقي .

ت- الامانة الفنية :

ايد موظفو المنظمة ، وفي مقدمتهم السيد "ريز" والمستشار القانوني للمنظمة الطرحين العراقي والامريكي في عدم وجود مخاطر القذيفة المزعومة ، خاصة ان السيد "ريز" هو احد موظفي التفتيش التابع للأمم المتحدة في عقد التسعينيات في العراق .

الفقرة (2):

أ- العراق :

أكدت كل المعلومات التي يستند اليها العراق حالياً وهي مستقاة من الآتي:

أولاً: الاعلان العراقي الشامل والنهائي المقدم في عام 2002م .

ثانياً: بروتوكول تسليم موقع المثنى الموقع بين الاونسكوم UNSCOM والعراق في حزيران 1994م .

ثالثاً: من اشخاص عملوا في هذا المجال الذين اكدوا عدم اضافة اية قطع غير التي اودعتها اللجنة الخاصة .

رابعاً: تأكيد المفتشين العاملين من الأمم المتحدة والدول والمشاركة نفس الطروحات العراقية .

التوصيات :

بعد انضمام العراق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 2009 / 2 / 12 ترتب عليه الإيفاء بالتزامات تجاه إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. فمثلاً قامت بتقديم إعلاناته الأولية على وفق المادة الثالثة / الفقرة 1/أ/1" والتي تضمنت

وجود مخزن لدى العراق يضم بقايا ملوثة من البرنامج الكيميائي السابق أُغلق من قبل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة عام 1994م حيث يتطلب وضع خطة لتصفية موجودات هذا المخزن على وفق المادة الثالثة/الفقرة 1/أ/5" ويتحمل تكاليف تصفيتها على وفق المادة الرابعة / الفقرة 16 كجزء من التزامات العراق اتجاه الاتفاقية. ولغرض تنفيذ هذه الالتزامات نقترح تشكيل لجنة فنية من الخبراء المختصين العراقيين المعنيين. من الوزارات (الخارجية ، العلوم والتكنولوجيا ، الدفاع ، الصناعة ، جهاز المخابرات ، والبيئة فضلاً عن الهيئة الوطنية المتمثلة بدائرة الرقابة الوطنية التي تضم خبراء على علاقة سابقاً بعمليات التدمير للبرنامج الكيميائي) .

اجتماعات المجلس التنفيذي 59:

خلال مشاركة العراق باجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي عقد دورته ال(59) للفترة 23-26 /2/2010 في (لاهاي) تقدم العراق بمقترح تشكيل لجنة من الجهات العراقية المختصة متابعة تصفية المخزن رقم (13) .

اجتماعات المجلس التنفيذي 60:

لم يشارك العراق في هذه الاجتماعات .

اجتماعات المجلس التنفيذي 61:

خلال مشاركة العراق باجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية الذي عقد دورته ال(61) للمدة 29/6-2/7/2010 في لاهاي قدم الوفد العراقي خلالها عرضاً ممثلاً بالآتي:

1. التحديات التي تواجه العراق في التعامل مع ملف البرنامج الكيميائي السابق .

2. المخاطر البيئية الصعبة المصاحبة لمعالجة مخلفات البرنامج الكيميائي .

3. صعوبة تحديد ماهية موجودات المخزين (41،13) في موقع المثنى الملغاة .

4. النقص الكبير في المعدات والتكنولوجيا المطلوبة للتخلص من هذه المخلفات .

5. الحاجة الماسة الى الخبرات القادرة على التعامل مع البرنامج بعد هجرة او تقاعد العديد منهم ولاسيما الفريق الفني الرئيس الذي نفذ عملية تدمير الاسلحة للفترة من 1992 - 1994 ؛ ولذا برزت الحاجة الماسة لتدريب وتطوير خبرات عراقية جديدة لكي تقوم بدورها بالتعامل مع الملف .

وفي اطار اللقاءات الفنية مع الدول الاطراف الآتية :-

- روسيا : التقى وفدا البلدين وناقشا مدى الحاجة الى ان يقدم العراق دراسة او تقريراً عن احتياجاته في القضايا المرتبطة بملفه الكيميائي مع المنظمة ، ليقوم الجانب الروسي بدراستها وتحديد مايمكنه تقديمه الى العراق . وعُقد الاتفاق على المضي في تحقيق لقاءات مستقبلية بين وفدي البلدين في محيط نشاطات المنظمة .

- المانيا : عبر الوفد العراقي في لقاءه ممثل المانيا الدائم في المنظمة ، عن رغبته بتحقيق لقاء آخر مع الخبراء الالمان بأسرع وقت ممكن لبحث التفاصيل

المرتبطة بالخطة التي قدموها مسبقاً الى العراق المتضمنة الية التعامل مع المخزنين المذكورين . أكد الممثل الألماني عن استعداده لإبداء المساعدة التي يحتاج اليها العراق وأنه سيقوم بالتنسيق مع عاصمته وابلغ الرد الى ممثلية العراق .

اجتماعات المجلس التنفيذي 62 :

لم تتم المشاركة في هذه الاجتماعات لعدم وجود تقدم في العمل يستدعي ذلك .

اجتماعات المجلس التنفيذي 63 :

في اثناء مشاركة العراق باجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي عقد دورته الـ(63) للفترة 14-18 /2 /2011م في (لاهاي) قدم العراق استعراضه الفني الذي تضمن التعامل مع ملف البرنامج الكيميائي السابق وبيّن فيه مصادقة مجلس الوزراء على مقررات اللجنة الوطنية المختصة بالتخلص من مخلفات البرنامج السابق والنشاطات والفعاليات التي تتابعها الجهات العراقية المختصة بالملف مع الأمانة الفنية للمنظمة مع طرح اقتراح عملية الطمر بالكونكريت للمخزن (13) وإجراء عملية فتح للمخزن (41).

اجتماعات المجلس التنفيذي 64 :

لم تتم المشاركة في هذه الاجتماعات؛ لعدم وجود تقدم في العمل يستدعي ذلك .

اجتماعات المجلس التنفيذي 65 :

في اثناء مشاركة العراق باجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية الذي عقد في دورته الـ(65) للمدة 11-15 /7 /2011 في (لاهاي)

أجرى الوفد العراقي لقاءً مع الوفدين الأمريكي والبريطاني طرحت فيه مفردات زيارة الوفد الى المانيا حيث عقد لقاء مع الخارجية الألمانية وحصلت زيارة لبعض الشركات الصغيرة للوقوف على التقنيات التي يمكن استخدامها في تنفيذ المشروع (عملية التقييم الاولي للغازات) وناقش وجهة النظر مع الجانب الالمانى لاكمال المناقشات الفنية بهذا الخصوص . كما تم الاتفاق مع الجانبين البريطاني والامريكي على عقد طاولة مستديرة للخبراء العراقيين في (ايچ هود) الأمريكية على صعيد متطلبات تخطيط المشروع ، مهام ادارة المشروع ، والأمر الطبية (التطهير) ، التحليل واخذ العينات ... الخ
كما عقد لقاء آخر مع الجانب البريطاني حول مذكرة التفاهم بين وزارتي العلوم والتكنولوجيا العراقية والدفاع البريطانية .

اجتماعات المجلس التنفيذي 66:

في مشاركة العراق باجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظرالأسلحة الكيميائية الذي عقد خلال دورته الـ(66) للمدة 4- 7/10/2011 في (لاهاي) ركز البيان على نشاط العراق مع الأمانة الفنية للمنظمة ومع الدول الاعضاء للتخلص بأسرع وقت من مخلفات البرنامج الكيميائي السابق ، والتطرق الى الاجتماعات والمشاورات التي يجريها وفد العراق الفني مع الخبراء الألمان لمناقشة عرضهم المساعدة في فحص وتقييم الغازات داخل المخازن العراقية المعلنة الى المنظمة ، والمناقشات ايضاً التي يجريها العراق مع وفود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في هذا الخصوص . كما جرت عدة لقاءات مع موظفي الأمانة المختصين بملف العراق وكما يأتي:

1. المشاورات بشأن التقدم المحرز على الصعيد الوطني : قام الوفد العراقي بتسليم مسودتي العمل المنجز في المدة المنصرمة بين تموز وتشرين الاول 2011م ، المتعلقة بالاجراءات التي يقوم بها خبراء العراق لإجراء التقييم للغازات الموجودة في المخزين (13 و41) ، ومن ثم صياغة مسودة خطة التدمير .

2. اللقاء مع الوفد الالماني : تضمن اللقاء مناقشة ورقتي العمل التي انجزها الجانب العراقي بشأن خططهم ونشاطاتهم لاجراء التقييم للغازات الموجودة في المخزين (13 و41) ، ومن ثم صياغة مسودة خطة التدمير . واكد الجانب الالماني رغبتهم الجادة بدعم العراق على ان يكون من خلال ما يأتي :

أولاً : توقيع إتفاقية أو صيغة تفاهم بين حكومة البلدين .

ثانياً : رغبتهم بتواصل المناقشات مع الجانب العراقي لغرض التوصل الى صيغة عمل ببناءة .

ذكر الجانب العراقي أن الفقرتين المذكورة تمثلان الطريق المعتمد في هكذا نوع من التعاون بين الدول الاطراف ، معرباً عن رغبة العراق باستلام مسودة اتفاق مقترحة من الجانب الألماني لدراستها من قبل الحكومة في بغداد مع بقاء خط المناقشات الفنية مفتوحاً في نفس الوقت بين وفدي البلدين .

1. اللقاء مع الوفد السويسري : بين نائب ممثل العراق ونائب ممثل سويسرا وممثل مختبر "شبيتز" السويسري بشأن طلب العراق تقديم سويسرا دورات لمتسبي الرقابة الوطنية .

2. اللقاء المشترك مع الوفد الامريكي البريطاني والأمانة الفنية للمنظمة : رُكِّز فيه على ورشة العمل التي ستقام في الولايات المتحدة لخبراء العراق بشأن التحضير لمسودة خطة التدمير لمخلفات البرنامج الكيميائي العراقي السابق وأعرب الجانب الأمريكي عن عدم حسم مسألة تحقيق زيارة ميدانية لوفد العراق لمنشآت تدمير الأسلحة الكيميائية الأمريكية في زيارته المرتقبة للولايات المتحدة وهي المسألة التي يعدّها خبراء العراق من الأولويات المهمة في هذه الزيارة والتي ركز عليها الجانب العراقي بضرورة درجها ضمن برنامج الزيارة .
3. اللقاء مع الوفد البريطاني : تدريب الملاكات العراقية الطيبة من دائرة الرقابة الوطنية على المختبرات الكيميائية .
4. اللقاء مع وفد الهند الممثل (نائب سفير الهند وممثل عن السلطة الوطنية الهندية): بشأن امكانية تقديم المساعدة والتعاون مع الجانب العراقي للتخلص من مخلفات البرنامج الكيميائي السابق .
5. اللقاء مع السيد كرستوفوتراج (بولندا) مدير المشاريع الخاصة في المنظمة : الذي اعرب عن استعداد بلاده تقديم دورات تدريبية لمنتسبي هيئات العراق في مجالات الأمن والسلامة من الأسلحة الكيميائية ، أو المجالات التي يقررها العراق ، معرباً عن رغبته في استلام رسالة من الجانب العراقي توضح المواضيع التي يرغب العراق في الحصول على تدريب بشأنها ، او غيرها من النشاطات والمستلزمات التي يمكن أن تسهم في تنفيذ العراق لالتزاماته في الإتفاقية ، والتسريع من تخلصه من المخلفات المعلنة .

6. اللقاء الفني مع الجانب الألماني الفني المتخصص بثقب وتقطيع الكونكريت: حصل لقاء في مقر السفارة ، قدم خلاله الجانب الألماني عدداً من الاستعراضات المتعلقة بطرق التعامل مع المخازن الكونكريتية والخبرة التي تم تنفيذها على المخازن الكيميائية الألمانية العائدة للحرب العالمية الثانية .

اجتماعات الطاولة المستديرة في ابردين / امريكا :

بناءً على دعوة حكومة الولايات المتحدة/ الجيش الامريكى / ووكالة المواد الكيميائية لاستضافة الخبراء الفنيين العراقيين لاجتماعات الطاولة المستديرة للمدة من 15-17 /11 /2011 م. عقدت الاجتماعات بمدينة "ابردين" في ولاية ميرلاند الامريكية بمشاركة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووفد المملكة المتحدة والوفد الألماني وافتتحها السيد "كارمن سبينسر" المساعد لقائد الجيش الامريكى لشؤون السلاح النووي والكيميائي والبايولوجي .

تركزت المناقشات والمشاورات على مقترح وفد العراق المتضمن وجهة النظر الفنية لاعداد خطة التدمير للتخلص من المخلفات الكيميائية المعلنة من قبل العراق الى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية. كما شملت زيارة ميدانية لمنشأة التدريب لإزالة المواد الكيميائية الواقعة في مدينة بوجب(قرب ابردين) .

النتائج التي تم اتفق عليها في ختام المناقشات ما يأتي :

- قبول جميع الوفود المشاركة بالمقترح العراقي لخطة التدمير الأولية ووجهة النظر الفنية في كيفية التعامل مع المخلفات المعلنة. على ان يقوم العراق بتقديمها بشكل خطة تفصيلية ومتكاملة تعرض على المجلس التنفيذي عندما يحين الوقت لذلك .
 - الموافقة على مقترح الممثلة والترحيب به ، للحصول على موافقة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي عبر القنوات الدبلوماسية عن طريق العلاقات والمقابلات الثنائية قبل عرضها رسمياً على المجلس .
 - استمرار دائرة الرقابة الوطنية والخبراء الفنيين للجنة الاستشارية لمشروع تصفية مخازن المثنى بالعمل على الخطة المقترحة واعداد قوائم بالمواد المطلوبة التي يمكن طلبها او شراؤها من الدول الاعضاء في المنظمة ، وبحسب رغبة تلك الدول بالتعاون مع العراق .
 - الاتفاق على أهمية الأجهزة والمواد الأمريكية التي تمت معاينتها في الزيارة الميدانية وإمكانية الإفادة منها في خطة التدمير العراقية ، على أن تقوم دائرة الرقابة الوطنية واللجنة الاستشارية لمشروع تصفية مخازن المثنى باعداد قوائم بالمواد المطلوبة ليتسنى للحكومة العراقية التفاوض مع الحكومة الأمريكية للحصول عليها عبر القنوات الدبلوماسية .
- (ان القبول والموافقات على مقترح العراق لخطة التدمير من قبل الخبراء بيد ممثلي الجانب الامريكي الذين لهم التأثير الأكبر على بقية الدول؛ لكونهم يعلمون كل شئ عن الشأن العراقي وهذا يعني بإمكانية تغيير الخطة ضمن

المعطيات العلمية والفنية وبالاتفاق مع اللجان الفنية الأمريكية او لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية .)

اجتماعات المجلس التنفيذي 67 :

في مشاركة العراق باجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي عقد دورته ال(67) للمدة 14-17/2/2012 في (لاهاي) استعرض وفد العراق الأنشطة التي اضطلعت بها السلطات الوطنية العراقية المختصة لتصفية مخازن المثنى الملغاة (13 و41) من اجل الاسراع في اعداد خطة التدمير الخاصة بالمخزين والمتمثلة في إنشاء البنى التحتية والمجمعات السكنية للعاملين ومواقع العمل والاجراءات الامنية والتقارير الفنية استعداداً للبدء في المشروع والتي لا داعي لأن تطرح كونها لاتعنى بالشيء المهني والفني لعملية التدمير. وقد أستعرضت النشاطات والمناقشات التي اجراها العراق مع الدول التي تُعنى بتقديم المساعدة له والتي كان من ابرزها مناقشات الطاولة المستديرة في ميرلاند- الولايات المتحدة الامريكية في شهر تشرين الثاني من العام المنصرم . و اشار وفد العراق الى الطريقة الفنية التي توصلت اليها السلطات المختصة للتخلص من مخلفات المخزين بعد المناقشات والمداومات التي استمرت مع الأمانة الفنية للمنظمة والخبراء الفنيين من الولايات المتحدة ، والمانيا، والمملكة المتحدة .

وتتمثل هذه الطريقة بفتح المخزن (41) وطمر المخزن (13) بالكونكريت السائل ذاتي التصلب . وفي ذات السياق ، اشار التقرير الى ان موافقة الأمانة

الفنية للمنظمة والدول الأعضاء في المجلس التنفيذي على الطريقة الفنية العراقية أعلاه ولكون الموضوع ذا صبغة فنية وبعد سياسي، الأمر الذي دفع بسفارتنا في (لاهاي) الى القيام بخطوات مهمة بهذا الصدد تمثلت بالتحرك لدى جميع الدول الاعضاء والتنسيق معها قبل انعقاد المناقشات غير الرسمية ولاسيما الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وممثلي الدول الفاعلة منها (جنوب افريقيا ، الهند، الباكستان ، كوبا ، اليابان ، الصين ، ايران) . وتكللت هذه الجهود بالنجاح إذ لم يجر في المناقشات غير الرسمية اي اعتراض على الطريقة الفنية الأولية التي عرضها العراق . كما اجرى الوفد العراقي عدة لقاءات فنية على هامش الاجتماعات نذكر منها :

1. لقاء ممثلي الامانة الفنية للمنظمة 2012/2/13 في مقر المنظمة لمناقشة استعراض ورقة العراق والورقة الوطنية والتقدم المحرز، وتم خلال اللقاء اقرار الاستعراض والورقة الوطنية والاتفاق على مواصلة اللقاء على هامش اعمال المجلس لبحث استعدادات العراق لوضع خارطة الطريق لتقديم خطة التدمير في نهاية العام الحالي .
2. لقاء وفدي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ووفد الأمانة الفنية للمنظمة حيث بُحثت نتائج مناقشات الطاولة المستديرة . وطلب وفد العراق من الجانب الامريكي إمكانية تزويده بنماذج من السمات ، والمواد ودورات التدريب التي يحتاجها المشروع . كما بحث الوفد العراقي مع الجانب البريطاني متابعة الاستعدادات لاقامة دورة تدريبية يقيمها الجانب

- البريطاني لتدريين من الرقابة الوطنية العراقية . (الطلبات لم تكن مبررة الا لغرض الايفادات وزيادة الانفاق وإطالة فترة إنهاء المشروع).
3. لقاء وفد الإتحاد الروسي بتاريخ 14 / 2 / 2012 مناقشة التقدم المحرز في ملف العراق وإمكانية الافادة من الخبرات الروسية في مجال التدمير والترتيبات ذات الصلة . وانتهى اللقاء باتفاق الطرفين على ايجاد أرضية للتعاون المشترك والإستمرار بتحقيق لقاءات ثنائية في هذا المجال .
4. لقاء ممثلي شركة "هوت زون" في مقر سفارتنا في (لاهاي) بتاريخ 14 / 2 / 2012 لاستعراض المراسلات السابقة بين الطرفين بشأن امكانية الشركة إعداد دورات تدريبية للملاكات الفنية العراقية وبتمويل من الإتحاد الاوربي . وقد قدم الوفد العراقي في وقت لاحق قائمة بالدورات التي تحتاجها السلطات الفنية العراقية المختصة شريطة ان يتم تمويلها من الإتحاد الاوربي ومن دون تحميل الجانب العراقي أية تكاليف بهذا الخصوص . كذلك فإن الطلبات غير مبررة حيث ان الخطة التي اعدت من قبل العراق لا تحتاج الى الدورات مع ان بعض منتسبي المشروع قد خاضوا التجربة خلال الاعوام 1992-1994) .
5. لقاء مدير عام المنظمة بتاريخ 15 / 2 / 2012 في مقر المنظمة لاطلاعه على الجهود الوطنية التي تضطلع بها السلطات الفنية العراقية لتدمير المخلفات المعلن عنها ولتقديم خطة التدمير بهذا الخصوص . قدم وفد العراق في اللقاء ورقة غير رسمية تتضمن خارطة طريق بالمراحل الأساسية والتوقيتات ذات الصلة.

6. لقاء وفد ألمانيا بتاريخ 2012 /2 /15 في مقر المنظمة وبحضور ممثل عن الأمانة الفنية حيث قدم وفد العراق ورقة تتضمن المواد والمعدات التي يحتاجها العراق في تنفيذ خطة التدمير . من جانبه، وعد الوفد الألماني بالرد على هذه الطلبات منتصف شهر اذار الجاري ، مقترحاً توقيع مذكرة تفاهم او مذكرة رسمية بين البلدين لتوفير الغطاء القانوني للتعاون الثنائي في هذا المجال .
7. لقاء الوفد البريطاني 2012 /2 /16 لمناقشة الترتيبات الخاصة بالدورات التدريبية بالطباء والتحليل والحماية حيث اعرب الجانب البريطاني عن عدم ممانعته في تحديث قوائم المتدربين ، مشيراً الى اهمية توقيع مذكرة التفاهم بين الجانبين وامكانية تحويل ممثلي البلدين لدى المنظمة لتوقيعها بعد موافقة حكومتي البلدين .
8. لقاء السيد كيري ابلكيرث" من ممثلية الولايات المتحدة لدى المنظمة بتاريخ 2012 /2 /16 إذ اوضح السيد كيري" أنه أُبلغ رسمياً من حكومته بأن العينات من السممت والوثائق ذات الصلة التي طلبها الجانب العراقي ستصل في اقرب وقت ممكن ، وطلب موافاته بمزيد من المعلومات عن الدورات التدريبية التي تحتاجها السلطات الوطنية العراقية المختصة . من جانبه ، طلب الوفد العراقي تزويده بمعلومات اكثر عن التحصينات الإضافية التي اقامتها القوات الأمريكية بعد عام 2003 في مخازن المثنى الملغاة (13،41) والمخططات الهندسية لها .

9. لقاء السيد الفريد كريبندوف / مدير شركة السيطرة على المخاطر المحدودة (Hazard Control GmbH) .

(ان اعتراضنا على الطلبات المستمرة ومن مختلف ممثلي الدول بدورات تدريبية تمثل ضعفاً للموقف العراقي حيث انه يؤشر من قبل وفود تلك الدول بمؤشرات الفساد وعدم الجدية والحرص على انجاز المهمة التي يعرفها جميع وفود الدول بانها ليست بالمهمة الصعبة والغامضة وغير المعروفة والتي تحتاج التدريب على التقنيات الغير معروفة او الحديثة الاكتشاف).

اجتماعات المجلس التنفيذي 68:

في مشاركة العراق باجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي عقد دورته الـ(68) للمدة 1- 4 / 5 / 2012 في (لاهاي) اجرى وفد العراق العديد من النشاطات والاجتماعات مع الأمانة الفنية للمنظمة ووفود الدول الاعضاء المهتمة بتقديم المساعدة للعراق للتخلص من مخلفات برنامجه السابق ونستعرض هذه الاجتماعات ، التي جرت جميعها بحضور ممثل عن الامانة الفنية للمنظمة ، كما يأتي :

1. الاجتماع مع الأمانة الفنية للمنظمة : بشأن التقدم المحرز فقد استعرضت مناقشة الخطوات العملية التي حققتها السلطات الفنية العراقية في المدة بين انعقاد دورتي المجلس .
2. الاجتماع مع الجانب الامريكي لمناقشة قائمة الاحتياجات التي قدمها العراق بشأن تزويد العراق بالمعدات اللازمة ودورات التدريب .

3. الاجتماع مع الجانب الألماني : حيث قدم الوفد الألماني ، الذي حضر من وزارة الخارجية الألمانية خصيصاً للقاء وفد العراق ، مقترحاً لتزويد السلطة الوطنية بمختبر متنقل للأستفادة منه في تقييم الغازات الموجودة في المخزين (13و41) .

4. الاجتماع مع الجانب البريطاني : بشأن تدريب الملاكات الطبية والمختبرية لدائرة الرقابة الوطنية المرتبطة ببرنامج تدمير مخلفات البرنامج السابق .

5. الإجتماع مع الجانب السويسري : عرض الجانب السويسري في الاجتماع ثلاثة عروض بشأن برامج التدريب في مختبر "شبيترز" لملاكات السلطات الوطنية ، التي تتضمن عرض الحكومة السويسرية تحمل نفقات التدريب ، بينما يتحمل العراق نفقات السفر والاقامة وتم الاتفاق خلال المناقشات على أن يقرر العراق الدورات التي تتلاءم ومتطلبات برامجه الوطنية وابلغ الجانب السويسري بأسرع وقت ممكن .

6. الاجتماع مع الجانب الروسي لمناقشة امكانية تحقيق التعاون المشترك بين وفدي البلدين وامكانية مساهمة الجانب الروسي بإعداد دراسة لمعرفة المواد التي يجب استخدامها في عملية طمر مخلفات المخزن (13) بالأسمنت ، تضمن العرض الروسي ان الدراسة تتطلب ما لا يقل عن الستة اشهر لاجراء الدراسة المطلوبة ويتحمل العراق التكاليف التي تصل الى مليوني دولار امريكي . فاتفق الطرفان على ان يقوم الجانب العراقي بتزويد الجانب الروسي بنسخة من تقرير التجارب التي تجريها السلطات الوطنية العراقية حالياً بشأن الطمر بالاسمنت .

7. الاجتماع مع وفد الهند : عقد الاجتماع لمناقشة التعاون المشترك بين وفدي البلدين وامكانية الاستفادة من الخبرات الفنية للسلطات الهندية ولاسيما في مجال التخلص من الخردل المبلمر .

8. الاجتماع مع الجانب البولندي: التقى وفد العراق مع نائب ممثل بولندا الدائم لدى المنظمة لبحث امكانية تحقيق التعاون بين وفدي البلدين لمساعدة العراق على التخلص من مخلفات برنامجه السابق .

9. الاجتماع المشترك مع وفود كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، روسيا ، المانيا ، سويسرا ، الهند والامانة الفنية للمنظمة ، الذي جرى في مقر الامانة الفنية للمنظمة لمناقشة آفاق التعاون واستعراضها بين السلطات الوطنية العراقية ووفود الدول المذكورة وتنسيق الجهود لتنفيذ هذا التعاون على أرض الواقع بغية مساعدة العراق في التخلص من مخلفات برنامجه السابق باسرع وقت ممكن لتنفيذ التزاماته في الاتفاقية .

(يلاحظ ان معظم الحوارات في لقاءات اجتماع المجلس التنفيذي 68 مشابهة لما جرى في اجتماع 67 والاجتماعات الاخرى. ولذا جاء طلب الجانب الروسي الذي يؤشر الاستخفاف بالجانب العراقي بطلب مبلغ 2 مليون دولار لاعداد دراسة لعملية الطمر . ان هذا الشأن ينطبق على الكثير من العروض التي تقدمها الدول والمنظمات العالمية لاجراء دراسات او خطط او استراتيجيات لغرض التمتع بالاموال العراقية قبل ان تكون ذات فائدة حقيقية .)

اجتماعات المجلس التنفيذي 69 :

لم تتم المشاركة في هذه الاجتماعات لعدم وجود تقدم في العمل يستدعي ذلك .

اجتماعات المجلس التنفيذي 70 :

في مشاركة العراق باجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي عقد دورته الـ(70) للمدة 25-29 /9 /2012 في (لاهاي) تمثلت نشاطات الوفد العراقي في الجوانب الفنية التي تخص مشروع التصفية بما يأتي :

1. المشاركة في الإجتماع المشترك الذي عقد في يوم 24 /9 /2012 بحضور وفود الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمانيا والأمانة الفنية للمنظمة؛ لمناقشة التقدم المحرز من قبل الجانب العراقي في مشروع تدمير مخازن المثنى ، والتعاون المشترك مع البلدان الاطراف / الولايات المتحدة الامريكية التي سبق وان عرضت البرنامج التدريبي لادارة المشاريع للملاكات العراقية . فقدمت المملكة المتحدة البرنامج التدريبي لعدد من الملاك الطي نهاية هذا العام في بريطانيا ولمدة سبعة ايام .
2. زيارة المدير العام للمنظمة بصورة شخصية الى الوفد العراقي في قاعة الاجتماعات ليعبر عن اعجابه وثنائه بالاستعراض الذي قدمه العراق عن تقدم العمل والانجازات المتحققة على أرض الواقع في مشروع المثنى .
3. لقاء الوفد الالمانى ومناقشة الخطوة القادمة من مذكرة التفاهم التي تتضمن عرض الحكومة الالمانية مساعدة العراق للتخلص من مخلفات برنامجه الكيميائي السابق .

4. لقاء الوفد السويسري الذي قدم ورقة تضمنت برامج التدريب المقترحة للجانب العراقي المتكونة من برنامج الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ الكيميائية وبرنامج مخاطر البيئة . ويستوعب كل برنامج 25-30 متدرباً .

5. لقاء وفد روسيا الاتحادية بناءً على طلب ممثليتنا وموافقة الجانب الروسي ومناقشة الورقة غير الرسمية التي اعدّها الخبراء الفنيون من السلطة الوطنية الروسية بشأن طمر المخزن (13) بالكونكريت السائل . اعرب الجانب العراقي عن اهتمامهم بالافكار والمقترحات التي احتوتها الورقة وابدى رغبته في تحقيق لقاء باقرب وقت ممكن لبحث آليات التعاون المشترك بين الجانبين . وتم الاتفاق على تحقيق لقاء على مستوى الخبراء نهاية شهر تشرين الثاني المقبل على هامش اجتماعات الدورة (17) لمؤتمر الدول الاطراف .

6. لقاء الوفد البريطاني لمناقشة الترتيبات والاستعدادات النهائية الخاصة بدورة الطبابة التدريبية لمنتسبي مشروع المثنى والمقرر عقدها في بريطانيا ، وأوضح الجانب البريطاني أن الوثائق والمنهاج التدريبي الخاص بالدورة قد تم الانتهاء منهما .

7. لقاء وفد الهند : اعرب رئيس الهيئة الوطنية للهند عن رغبة بلاده الجادة لدعم العراق بخبراتهم في مجال التخلص من المخلفات الكيميائية وخاصة فيما يتعلق منها بغاز الخردل المتبلور ، وابدى الرغبة في زيارة المواقع العراقية ميدانياً ولقاء ممثلي الجانب العراقي لبحث الخطوات العملية لهذا التعاون وذلك في حال توجيه دعوة اليهم في هذا الشأن . واتفق الجانبان

على توجيه مذكرة رسمية من ممثلة العراق في المنظمة الى ممثلة الهند توضح طلب مساعدة الهند للعراق للتخلص من المخلفات موضوع البحث وتوجيه دعوة للخبراء من الهند لزيارة العراق مطلع شهر شباط / 2013 .

8. لقاء وفد بولندا : أعرب ممثل وزارة الخارجية البولندية عن ترحيب ممثليهم لدى المنظمة طلب نظريتها ممثلة العراق في موضوع توفير دعم السلطات الوطنية البولندية ومساعدتهم للجانب العراقي في التخلص من المخلفات الكيميائية وانهم اعدوا مسودة برنامج متكامل لدعوة الفريق الفني من دائرة الرقابة الوطنية في العراق ومشروع المثنى وممثلة العراق لزيارة بولندا مطلع العام المقبل للتعرف على الامكانيات الموجودة التي يمكن ان يُفاد منها العراق في خطة التدمير التي ينوي اعدادها لتنفيذ التزاماته في اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية .

(من خلال الإطلاع على برنامج الزيارة واللقاءات المذكورة يُلاحظ عدم التركيز على أمر يتم عن طريقه تنفيذ خطوة عملية للخطة التي أُقرت لعملية تدمير مخزني (13 و41) .

اجتماعات المجلس التنفيذي 71 :

في مشاركة العراق باجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة حظرالأسلحة الكيميائية الذي عقد دورته الـ(71) للمدة 19 - 22 / 2 / 2013 في (لاهاي) كان هنالك مناقشات مطولة مع السكرتارية الفنية للمنظمة عن الفعاليات التي ستجري في مشروع التدمير للأعوام 2014 و2015 و2016 وفي رسالة لمدير عام المنظمة قدمها السيد "دومنيك انيلي" مدير التصفية والتدمير في المنظمة طلب فيها تحديد الخطة للأعوام القادمة بغية مواءمتها مع خطة المنظمة في هذا المجال

وتم التوضيح لهم بأن العملية ستستبقها عملية تقييم للغازات داخل المخزين ، وهذه تعتمد على استلام وحدة التحليل المتنقلة والمقدمة من الجانب الالماني وستسلم في منتصف عام 2013م على الأرجح كما طلب "دومنيك" التحرك من جديد على الدول الأطراف لغرض تذكيرهم بما تكلمنا معهم في عام 2011م عن خطة تدمير محتويات المخزن (13) لإعطائهم جرعة جديدة وإحاطتهم علماً من جديد لتجاوز المفاجآت .

وكانت هنالك مناقشات مع الجانب البريطاني عن التدريب ومتطلباته ونوعية التدريب وتخصصاته كذلك ومما يتناسب مع احتياجات مشروع التصفية. وبالالتجاه نفسه كان الاجتماع مع الجانب السويسري لمناقشة عرضه التدريبي الذي ينوي تقديمه لمشروع التصفية .

اما اجتماع الجانب الروسي فقد اختلف عن ذلك ، إذ كانت هنالك مناقشات فنية حول المقترح العراقي لتدمير محتويات المخزن (13) بواسطة التغليف بالخرسانة الاسمنتية واسبابها وطبيعتها فضلا عن طلبه توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومتين العراقية والروسية لتحكم هذا التعاون.

(تقرير الوفد العراقي المشارك في الاجتماع المذكور يشير الى التنويه بتمديد عملية التدمير لغاية عام 2016 على الرغم من أن المنطقة كانت امنة ولم تدخلها عصابات داعش وهذا يدل على ان ادارة المشروع كانت لديها النية في إطالة مدة عملية التدمير على الرغم من ان خططهم في عام 2011 هي اكمال التدمير في ثلاث سنوات) .

ملخص نتائج المناقشات الفنية والدبلوماسية مع منظمة حظر الاسلحة

الكيميائية بشأن تصفية مشروع المثنى:

ان تدمير بقايا الاسلحة الكيميائية الموجودة في المخزين المحصنين (13و14) في موقع المثنى تخضع للمعايير والالتزامات الدولية بموجب احكام اتفاقية بين العراق ومنظمة حظر الاسلحة الكيميائية؛ لذا اقتضى القيام بمشاورات مع خبراء السكرتارية الفنية للمنظمة والدول والاطراف الاخرى في المنظمة للحصول على الموافقات الاصولية. وبهذا الصدد قامت هيئة الرقابة الوطنية وبالتنسيق مع الممثلة الدائمة العراقية لدى المنظمة بتقديم خارطة طريق تضمنت العديد من الخطوات لتنفيذ بعض الالتزامات التي تحقق الوفاء ببعض فقرات الاتفاقية. ولكون المواقع المشمولة بالتدمير تمثل حالة فريدة من نوعها لتعرضها للتدمير اثناء العمليات العسكرية وتعدد انواع محتوياته من مخلفات الاسلحة الكيميائية. واعتمدت خطة التدمير اعتماداً مباشراً على عملية التقييم؛ لذا فإن هذه الحالة لا تخضع الى عمليات التدمير الروتيني المعتادة ضمن متطلبات المنظمة. علماً ان خطة التدمير أعدت بحسب متطلبات الإتفاقية ومعايير المنظمة الفنية. وعملية التنفيذ تحتاج اقرار الخطة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة، إذ ان العراق عضو في هذا المجلس منذ عام 2009. وقد بُذلت جهود دبلوماسية وفنية، من خلال العروض الفنية التي قدمتها هيئة الرقابة الوطنية خلال اجتماعات المجلس التنفيذي الدورية وفي مناقشاته مع الدول المؤثرة في المنظمة كالولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا والهند والاتحاد الروسي وسويسرا، لتؤسس لبرامج مشتركة مع هذه الدول.

خلال اجتماعات المجلس التنفيذي 67 والذي عقد في 14-17 شباط 2012 قدم العراق ورقة وطنية أوضح فيها ان النهج الذي سيتبعه العراق لتدمير الاسلحة الكيميائية المدمرة جاء نتيجة لعدة اجتماعات ومشاورات اجريت مع الدول الاطراف التي عُنيت بالامر وكذلك مع السكرتارية الفنية. وكان اخر هذه الاجتماعات في تشرين الثاني 2011م في مباحثات مائدة مستديرة استضافتها الولايات المتحدة في ابردين شارك فيها 38 خبيراً من العراق والمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والسكرتارية الفنية للمنظمة . واتفق جميع الخبراء الذين شاركوا في تلك المائدة المستديرة على ان المخزن (13) في موقع المثنى يمثل حالة خاصة وان دخول العاملين اليه يعرضهم لاطار كبيرة نتيجة لوجود صمامات تفجير ومكونات رؤوس حربية مبعثرة مجهولة الحال . وبناء على ذلك أُقترحت خطة لتغليف بقايا الاسلحة الكيميائية في المخزن (13) بالخرسانة على نحو لارجعة فيه عن طريق ملء المخزن بخرسانة سائلة ذاتية التصلب وبمواصفات خاصة وذلك لضمان سلامة المجتمع والبيئة، الأمر الذي ايدته جميع اعضاء المجلس التنفيذي .

وفي اجتماعات المجلس التنفيذي 68 الذي عقد في 1-4 ايس 2012 قدم العراق ورقة وطنية أخرى بين فيها التقدم الحاصل في إعداد خطة التدمير الخاصة بمشروع المثنى وقد تضمنت :

- انشاء لجنة برئاسة وزير العلوم والتكنولوجيا للاشراف على تنفيذ مشروع تصفية مخازن المثنى وتعيين ادارة للمشروع .
- تعيين فرق العمل الخاصة بتصفية المشروع .

- تحديد جدول زمني لتنفيذ العمل وإعداد تقرير الاثر البيئي .
- إعداد تصميم لتقييم مكونات الهواء والغازات داخل المخازن وكيفية معالجتها بعد إعداد تحليل أولي للمخاطر وخطة خاصة بالسلامة وحالات الطوارئ .
- إعداد خطة تحليل العينات وخطة الوقاية الصحية وإزالة التلوث .
- اكمال دراسة أولية للاثار البيئية .

استمرت الاجتماعات واللقاءات ولغاية عام 2016م ولكن محصلاتها التي يمكن استنتاجها عن طريق معظم تقارير الايفادات والاجتماعات واللقاءات مع المنظمة وممثلي مختلف الدول الاجنبية فيها والتي تركزت على الملاحظات الآتية:

- ان معظم الدول التي تعلن رغبتها لمساعدة العراق لاتتجاوز القضايا التي تتعلق بالجوانب النظرية والتدريبية ووضع الخطط والمشورة، وبعضها لقاء مبالغ مالية مبالغ بها، ما عدا المانيا التي اعلنت عن مساعداته بمعدات وأجهزة. لم تبادر اية دولة بابداء استعدادها بالمشاركة بالخطوات التنفيذية. لقد كان واجب الخبراء العراقيين ان يقترحوا الطرق المثلى للتخلص من بقايا الاسلحة الكيميائية لتدرس من قبل خبراء المنظمة وتحدد الطريقة الملائمة وبالاتفاق مع الجانب العراقي .

- لم يحقق الجانب العراقي اية خطوة عملية على أرض الواقع بعد الكثير من الإيفادات واللقاءات والاجتماعات مع الهدر والإنفاق الكبير عليها ولمدة تجاوزت الخمس سنوات، من اذار 2011م ولنهاية عام 2016، مما يشير

على عدم الجدية والعزم في إنهاء المشروع ولإسباب كثيرة معظمها تفسر بالفساد.

- فقدان ثقة المنظمات الدولية بالعراق لعدم إلتزامه بالخطط او التوقيتات التي يضعها لمشاريعه.
- عدم جدية العاملين على المشروع أثار طمع الأطراف الأخرى في تقديمهم عروض استشارية بمبالغ مبالغ فيها.
- التأخير في الإنجاز أدى الى السيطرة على الموقع واحتلالها من قبل عصابات داعش الارهابية للمدة بين منتصف عام 2014 لغاية تشرين اول عام 2015 مما تسبب في سرقة معظم الآليات ، بحسب ادعاء ادارة المشروع ، وتخريب الموقع وقتل ثلاثة اشخاص من حراس المشروع.

ضياع فرص البدء بتدمير مخزن(13) :

قدم العراق مسودة خطة تدمير محتويات المخزين (13 و41) ومراحل تقدم العمل الى المنظمة في شباط 2012 التي تضمنت مراحل التنفيذ والتوقيتات الزمنية لتنفيذها بما في ذلك الاجراءات المتعلقة بالتحقق والتفتيش من قبل مفتشي المنظمة بزياراتهم الى موقع مخازن منشأة المثني وقد حصلت المصادقة على الخطة في حينها. علما ان سياقات العمل هي عرض الخطط المقترحة على المجلس التنفيذي للمنظمة للمصادقة عليها ليتم البدء بالتنفيذ ولكن للأسف لم تتخذ اي خطوة فعلية لعملية التدمير للعامين 2012-2013م.

عقدت اللجنة الاستشارية اجتماعها الطارئ بتاريخ 29 / 1 / 2014 بحسب طلب من إدارة المشروع وعرضت الخطوات والاجراءات التنفيذية التي حصلت على أرض الواقع والتطورات التي يمكن ان تحصل للأيام القادمة ضمن مؤشرات التهديدات الأمنية في منطقة المشروع. وتمت مناقشة جاهزية الموقع لإنجاز تدمير مخزن (13) الأكثر خطورة بحسب ادعائهم في وقتها. لقد أُستحصلت الموافقات الأصولية من مجلس الوزراء لتوفير الدعم الأمني واللوجستي لموقع المشروع والطرق المؤدية له. وعليه فقد طرح خياران على مجلس الوزراء لبيان رأيهم، للعمل باحدهما بعد استحصال موافقة المنظمة وهما كالآتي :

- ايقاف العمل في المشروع بشكل كامل ونقل معدات الثقب والقطع واجهزة الفحص والتحليل وتجهيزات الوقاية الى مواقع أمنة لحين تحسن الظروف الأمنية في منطقة الموقع ومن ثم المضي بحسب الخطة المعدة والمقررة من قبل مجلس الوزراء .
- الإسراع في تدمير مخزن (13) وذلك بمئه بالخرسانة الرغوية التي قدمت تفاصيل تنفيذها من الجانب العراقي الى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في المؤتمرات الدورية السابقة للمنظمة ومن خلال خطة عمل سريعة (خلال ستة اشهر تقريباً). على أن يتم تنفيذ عملية التدمير على محورين :
- المحور الاول : الجهد الفني والعملية والأمني .
- المحور الثاني : الجهد الدبلوماسي والحكومي .

تؤكد مؤشراتنا أن التقديرات الزمنية طويلة المدى بالرغم من جهوزية البنى التحتية واستكمالها وتوفير الأجهزة واكمال التدريب. فقد أكمل نصب منظومات الحرق التجريبي والتي تعدّ الحلقة الأساسية في عملية التدمير. وسبق ان وُضِعَ جدول زمني لعمليات التدمير وفق الخطة التي وضعتها اللجنة الاستشارية العراقية والتي أُتفقَ عليها مع الوفد الامريكي والمقرة من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضمن المعايير البيئية وتحت إشراف هيئة الرقابة الوطنية ووزارة البيئة العراقيتين .

في 9/4/2014م صدر قرار مجلس الوزراء (183) لسنة 2014م بضرورة الإسراع بتدمير مخزن 13 من خلال ملئه بالخرسانة الرغوية كخطة طارئة والتي سبق ان قُدمت الى منظمة حظر الاسلحة الكيميائية، وتمت الموافقة عليها بناءً على احد مقترحات اللجنة الإستشارية. والسبب الآخر في صدور قرار مجلس الوزراء هو قرب انتهاء عضوية العراق في المجلس التنفيذي، بتاريخ 14/5/2014م، وعندها لن يكون من حقه طلب عقد أية جلسة استثنائية للمجلس .

اما مخزن 41 فمن المقرر ان يتم فتحه واخراج محتوياته وتدميرها خارج المخزن.

ولكن للاسف لم تتم المباشرة باجراءات التدمير على الرغم من صدور الأمر الديواني وحثهم على الإسراع بالعمل .

سيطرة تنظيم داعش الارهابي على الموقع، في 12/6/2014م اي بعد اكثر من شهرين على صدور الأمر الديواني الذي يحثهم على المباشرة بالعمل. لقد كان بالامكان الشروع بعملية التدمير عند صدور قرار مجلس وزراء وانهاء تدمير مخزن 13 قبل سيطرة داعش على المنطقة؛ لذا لم تتحقق اية خطوة في عملية التدمير لغاية تحرير الموقع من قبل القوات الامنية والحشد الشعبي في نهاية عام 2015. ولم تبادر إدارة المشروع بالمباشرة بعملية التدمير بعد تحرير الموقع. لقد حصلت زيارات للموقع من اجل تقييم اضراره لاعادة بنائه وتأهيله مرة أخرى .

محاولة رئاسة الوزراء لتغيير ادارة المشروع:

في بداية عام 2014م حصلت القناعة لدى الحكومة بوجود تلكؤ وتأخير في انجاز مشروع المثنى، وعلى الرغم من التأكيدات على ادارة المشروع بالاسراع لانجاز المهمة، فضلا عن ظهور مؤشرات سلبية على بعض العاملين. إذ شكّلت لجنة لزيارة الموقع للبت في الاجراء الواجب اتخاذه لانهاء المشروع وانهاء التزامات العراق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الاطراف.

حصلت موافقة رئيس الوزراء على توصيات اللجنة، التي زارت الموقع ذات الثلاث عشرة توصية والتي كانت من ضمنها الاتي:

- الغاء فقرة معالجة المخلفات الحربية من مهام دائرة معالجة واتلاف المخلفات الكيميائية والبايولوجية الخطرة واناطتها الى وزارة الدفاع.

- تشكيل هيئة فنية ترتبط باحدى دوائر رئاسة الوزراء لتكون مشرفة على مشروع تصفية المثني واية مشاريع اخرى تتعلق بمنشآت التصنيع العسكري السابق.

اما بقية الفقرات فلا يمكن التطرق لها لاسباب عديدة.

لذا شكّلت لجنة فنية واستخباراتية بتاريخ 2014/5/22 برئاسة اللواء س.م للاشراف على مشروع تصفية المثني وبقية المشاريع التي تتعلق بمنشآت التصنيع العسكري. ولكن مؤشرات عدم الرضا والامتعاض من قبل ادارة المشروع من دخول مؤسسة او مجموعة او لجنة من خارج التشكيلة المعتمدة منذ عام 2011م للعمل معهم والاطلاع على اسرار المشروع. ظهر عن طريق الاعتراض بالرد في الكتاب المؤرخ في 2014/6/16 والموقع من قبل رئيس اللجنة الاستشارية والموجه الى رئيس الوزراء والذي يشير في محاوره الى الفقرات الآتية :

1. اشارة الى المداولة مع دولتكم على هامش اجتماع المجلس بتاريخ 2014/5/13 حول ملاحظتنا وعلى توصيات اللجنة المشكلة من مكتب القائد العام بموجب كتاب المكتب بالعدد 31/74 في 2013/12/26 فقد تمت الاشارة الى ماورد فيه بتشكيل هيئة اشراف على عمل مشروع تصفية مخازن منشأة المثني (الملغاة)، الذي يتعارض مع المهام والصلاحيات للجنة الاستشارية التي شكّلت بموجب قرار مجلس الوزراء العدد 364 لسنة 2010م برئاسة وزير العلوم والتكنولوجيا. فضلا عن ان ماتم التطرق اليه في المداولة اعلاه حول الرأي بماورد ببقية التوصيات التي تسيء الى

- الملاك المنفذ للعمل في المشروع والجهزة الساندة لهم إذ وعد دولتكم بمراجعة الموضوع ومعالجة ذلك .
2. كيف هيئة ترتبط باحدى دوائر رئاسة الوزراء او مكتب القائد العام للقوات المسلحة أن تشرف على عمل لجنة يرأسها وزير؟؟
3. وردنا كتاب مكتب القائد العام للقوات المسلحة المشار اليه آنفا يشير الى تشكيل لجنة للاشراف على المشروع وهذا يتعارض مع اعمال اللجنة الاستشارية المشار اليها في (1) التي يرأسها وزير العلوم والتكنولوجيا ويتعارض ايضاً مع تسمية اللواء س.م. عضواً في اللجنة الاستشارية لمشروع المثنى بموجب كتاب مكتب القائد العام سري للغاية العدد 45 /1 /4 في 2014 /3 /12 بناءً على طلب اللجنة الاستشارية وذلك للتنسيق مع القوات الأمنية لحماية موقع مشروع المثنى .
4. اذا كان التوجه من صدور الامر المذكور هو لغرض الغاء اللجنة الاستشارية لمشروع المثنى التي تشكلت بقرار مجلس الوزراء المشار اليه أعلاه فهذا يعني ضرورة صدور قرار جديد بالغاء اللجنة الاستشارية وصلاحياتها واصدار قرار جديد بتشكيل اللجنة المشرفة المذكورة انفا واعطائها الصلاحيات اللازمة ومن جانبنا نقترح تشكيل اللجنة المشار اليها في كتاب مكتب القائد العام آنف الذكر لتتولى متابعة المشروع واية مشاريع اخرى تتعلق بمنشآت التصنيع العسكري بدلاً من الاشراف الذي يتناقض مع أعمال اللجنة الاستشارية وان تشكيل لجنة المتابعة سيسهم في تقديم الدعم في مجال الأمن والاستخبارات ومن ثم خدمة العمل في المشروع .

حيث ان الفقرات المذكورة تشير الى رفض اللجنة الإستشارية دخول اية عناصر من خارج مجموعتهم في العمل التنفيذي وعدم ممانعتهم بتعيينهم ضمن الجهات الرقابية او المشرفة على المشروع . علماً أن العناصر الرقابية والاستخباراتية موجودة ضمن منتسبي المشروع ولكن للأسف لم يمارسوا الدور المناط بهم .

احتلال المنطقة من قبل داعش في حزيران 2014م وتغيير الكابينة الوزارية في ايلول من نفس العام سبب عدم تنفيذ التوصيات بالكامل وانجاح المحاولة ؛لذا بقي الحال على ما هو عليه.

ملخص للخطوات التي اتخذتها إدارة المشروع لغاية نهاية عام 2016م

ان المداولات واللقاءات والاجتماعات للجنة الاستشارية مع الأطراف التي كانت تظهر رغبتها لمساعدة العراق في اتخاذ قراراته، لعملية التدمير، بعد عام 2009م هي التي كانت مسبقا تزوده بالمواد والاجهزة والخبرات لتصنيع الأسلحة الكيميائية قبل عام 1991م. وهي كذلك التي شاركت في عملية حظرها واتلافها. وكانت تطرح الاسئلة، بشأن كيفية التخلص من بقايا تلك الأسلحة والمواد الأولية الشديدة السمية، عن طرق التدمير، الناجحة والملائمة لسلامة البيئة والمواطنين ومستقبل المنطقة، التي يمكن اعتمادها ليستوفي التزاماته أمام دول العالم ممثلة بمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية وتخليص العراق من القيود الدولية جراء وجود مخلفات تلك المواد .

ورد الى هيئة الرقابة الوطنية ثلاثة مقترحات ومن ثلاثة اطراف وهم المقترح الالمانى والمقترح البريطانى والمقترح الامريكى. إذ شُخص المقترح الالمانى ليكون الاكثر مقبولة علمياً وعملياً ومادياً حيث تطرق الى المواد والعُدَد وكمياتها وتوزيعها داخل المخزن ، وهذه المعلومات التي حُصل عليها كانت من وثيقة تسليم الموقع. وقد تم تقديم رؤية عن انواع الغازات التي يمكن ان تتولد جراء خزن هذه المواد لمدة طويلة، وماهي التحاليل اللازمة للتحقق من مكونات جو المخازن. قدم الالمان مجموعة من الأجهزة المتطورة كمساعدة لتشكيل مختبراً متنقلاً للتحليل والكشف عن الاسلحة الكيميائية والغازات السامة.

أُتفق مع الجانب الألماني بصفته أحد الدول الكبرى الداعمة للمنظمة على تزويد العراق بمعدات ثقب وقطع متخصصة لفتح جدران المخازن 13 و14 الكونكريتية السميكة والمسوحة حيث ان ثقب مثل هذه الجدران بالطرق التقليدية غير ممكن وحتى عند استخدام المتفجرات. علماً ان مثل هذه الأجهزة والمعدات غير متوفرة في الأسواق المحلية والعالمية وغير خاضعة للبيع .

لقد كان الشائع في أروقة الوزارة أن عصابات داعش تمكنوا من ثقب احد الجدران، في أثناء احتلالهم للمنطقة، ليخرج منه بعض الغازات السامة التي ادت الى قتلهم. هذا ماتم الحديث عنه من اطراف عديدة وبضمنهم احد المسؤولين في أعلى منصب بالحكومة ولكن بعدما تم السؤال من ادارة المشروع رسمياً عن الحادث نُفيت الحالة وُعِدَّت إشاعة، مؤكدين إستحالة ثقب جدار المخازن بالعدد التقليدية وأن المعدات الالمانية كانت مخزونة في مخازن دائرة اتلاف المخلفات الكيميائية الخطرة في بغداد.

حصلت هيئة الرقابة الوطنية كذلك على وثيقة مصنفة (سري للغاية) من الجانب الأمريكي للمساعدة في إعداد الإعلانات وهي تشير بشكل واضح الى محتويات المخازن وبما يتطابق مع اتفاقية تسليم الموقع في عام 1994م. وتم تقديم تحليل علمي ووصف لحال المواد في المخازن ومدى تأثرها بعد الخزن لمدة طويلة.

وفي أحد التقارير التي كُتبت من قبل اللجنة الاستشارية للمشروع والتي اعتمدت على وثائق ومصادر علمية ، بحسب ادعائهم ، تشير الى تحليل كمية تعادل 50٪ من سيانيد الصوديوم عند اضافة الماء اليه وهنا يقصد تحرر سيانيد الهيدروجين عند اضافة الماء الحامضي، حامض مخفف وليس الماء النقي ، بحسب المعطيات العلمية؛ لذا فإن المؤشر المهم من هذه المعلومة هو ابعاد المحاليل الحامضية في عملية التدمير واستخدام القاعدة منها لتجنب تحرر الغازات السامة. إذ ان احد أسباب الاتفاق على استخدام الكونكريت الرغوي القاعدي، في تغطية موجودات المخزن 13 ليعمل على تغليفها؛ لعدم نفاذيته للماء ولخاصيته القاعدية.

بعد صدور قرار مجلس الوزراء (119) لسنة 2011م، فضلا عن إطلاق بعض من التخصيصات المالية التي جاءت بنفس القرار، تمت المباشرة بتنفيذ بعض الاعمال التي أُقرت في اجتماعات اللجنة الاستشارية وبعضها ضمن متطلبات منظمة حظر الاسلحة الكيماوية وكما مبينة في ادناه :

أولاً : المباشرة في أعمال التحصين الأمني للموقع والمباشرة بإنشاء المجمع السكني إذ ان الخطة الأمنية التي أُعدت من قبل وزارة الدفاع وجهاز المخابرات وأقرت من قبل اللجنة الاستشارية هو انشاء موقع المجمع السكني للعاملين في المشروع .

ثانياً : المباشرة بإعداد الوثائق الوطنية وضمن متطلبات المنظمة ومنها الاتي:

1. تقرير الأثر البيئي .
2. تقرير إدارة المشاريع (Project magement) .
3. تقرير بعمليات التدمير يوضح فيه الاجراءات والخطط الفنية للعمليات التي ستعتمد في تقديمه للمنظمة .
4. أعمال التصميم للمنظومات .
5. تقرير الفحوصات الجيولوجية .
6. تقرير تقييم المخاطر .

ثالثاً: إقرار طرق العمل المقترحة ،والخطوات التي ستعتمد في التدمير، من قبل الجهات الفنية العراقية؛ لتناقش في الأمانة الفنية للمنظمة وبحضور خبراء من أمريكا وبريطانيا والمانيا مع الأخذ بنظر الإعتبار متطلبات المنظمة من حيث الوثائق الواجب تقديمها للحصول على اقرارها قبل المباشرة بعملية التدمير .

رابعاً : على ضوء الإجتماع المشار اليه في الفقرة (ثالثاً) أُعدت دراسة تفصيلية قدمت الى مجلس الوزراء وقد تم اقرارها من حيث الخطوات الفنية والمستلزمات المادية والبشرية والتحصينات الأمنية وحماية المنشأة والعاملين

وبضمنها المدة الزمنية التي تستغرقها عملية تدمير مخزن (13) والتي مُدّدت
لنهاية عام 2017م وقرار الموازنة المطلوبة لشراء المعدات التخصّصية لتدمير
موجودات مخزن 41 ومتطلبات تسوية المواقع المتضررة كذلك جراء القصف،
الى الأرض وكلف العاملين في المشروع .

خامساً : في نهاية عام 2013م كانت منظومات التقييم والإتلاف كلها
جاهزة للعمل وتم تشغيلها تجريبياً وتم شراء ونصب معدات السيطرة النوعية
ومنظومات التطهير كافة .

للأسف فإن جميع الاعمال - المذكورة آنفا - التي انجزت كانت ضمن
الرؤى النظرية المستندة على فكرة وجود غازات بكثافة عالية داخل المخازن
وستتولد كذلك غازات في اثناء عملية التدمير التي لم تستند الى طروحات علمية
وعلى الرغم من الإستجابة لطلبات إدارة المشروع ولاسيما توفير التخصيصات
المالية ومنح الصلاحيات والحث على الشروع بانجاز المشروع بالسرعة الممكنة
وتحرك جميع الجهات العسكرية والأمنية ومن أعلى المستويات ابتداءً من مكتب
القائد العام للقوات المسلحة وقيادة عمليات سامراء والمؤسسات المساندة ولكن
لم يحصل البدء بعملية التدمير أو حتى فتح أحد المخازن للإطلاع على محتوياته .
فظهرت بوادر تدهور الاوضاع الأمنية في المنطقة في بداية حزيران 2014م،
مؤديا الى إنسحاب العاملين في المشروع وتم اخلاء الاجهزة الحساسة والمؤثرة
ولغاية منتصف شهر حزيران من عام 2014م. احتل الموقع من قبل كيان
داعش الإرهابي ولغاية نهاية شهر تشرين الأول من نفس العام حرر الموقع من

قبل قيادة عمليات سامراء. حصلت عدة اجتماعات مع قيادة العمليات المشتركة لمجلس الامن الاوطني إذ وُجِّهت قيادة عمليات سامراء بفتح مقر إدارة موقع مشروع المثنى وترتيب اجراءات حمايته. على إثره إتفق على توقيتات البدء بأعمال تأهيل الموقع بعد التخريب الجزئي الذي طاله ومحاولة نقل الاجهزة والمعدات كذلك من بغداد للمباشرة بالعمل واجراءات التدمير.

لقد أعلن العراق في عام 2016م من خلال كلمة وكيل وزير الخارجية السيد عمر البرزنجي عند حضوره أعمال المؤتمر المنعقد في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبالاتفاق مع إدارة المشروع عن توقيتات جديدة للاتلاف المؤمل ان تبدأ في نيسان 2017م للتخلص من المتبقيات في مخزن 13 وبطريقة التغليف بالإسمنت الرغوي ، في حين أن مخزن 41 يحتاج الى فتحه واستخراج محتوياته وتدميرها خارج المخزن وفي الموقع على ان يتم ذلك سنة 2018م. وهذا يتطلب ان يقدم العراق ورقتي اتفاقية الموقع والورقة الوطنية. اما خطة التحقق فمن واجب المنظمة وضع خطة للتحقق بعد الإتفاق على الورقتين العراقيتين ، إذ استدعو سكرتارية المنظمة الى اجتماع طارئ لاقرار الورقتين ومن ثم البدء بالتدمير. لقد أُنْفِق على عملية التباحث والاتفاق على الورقتين في اجتماع لممثلي المنظمة وإدارة المشروع في عمان في الاسبوع الاول من شباط 2017م .

الفصل الرابع

الانجاز

المقدمة

لم يكن هناك تخطيط مسبق لإدارة وزارة العلوم والتكنولوجيا ، عند استلامنا إدارة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي دُمِجَت مع وزارة التعليم العالي في عام 2015م على الرغم من اننا كنا ضمن لجنة دمج الوزارتين حينها كنت اعمل مستشارا في الوزارة ، التي كان يترأسها وكيل الوزارة الفني (أ.د. فؤاد قاسم) . ولم يتم وضع الاستراتيجيات والخطط للعمل المستقبلي لدوائر العلوم والتكنولوجيا ، مثلما حصل مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي كانت هدفنا الاساس؛ لضيق الوقت ولتشعب تخصصات الدوائر والمهام والاهداف المناطة بهم وكثرتها. لقد تزامنت المدة التي استلمنا فيها ادارة الوزارة - في الثامن عشر من آب 2016م مع موسم القبول للدراسات العليا الذي شمل إعداد ضوابط القبول وتهيئة خطته في الاقسام العلمية والامتحان التنافسي للطلبة وطلبات التوسعة لعدد مقاعد القبول في الدراسات العليا فضلا عن التهيئة لخطة القبول للدراسات الاولية ومشاكل طلبة جامعات محافظة الموصل وهي تحت سيطرة عصابات داعش والتحضير لاعادة جامعتي الانبار والفلوجة الى موقعهم الدائم بعد تحرير محافظة الانبار. فضلا عن المهام التي الزمنا بها انفسنا وهي البدء بتنفيذ السياسات التي نتجت من الاستراتيجية التي اعدناها كخارطة طريق لادارة التعليم العالي. فاعتمد يوم الخميس من كل

اسبوع للدوام في موقع الجادرية لدوائر العلوم والتكنولوجيا. وخصّصنا الاسبوع الاول من مباشرتنا للقاء مستشار الوزارة والوكيل الفني وبعض مدراء الدوائر والاستماع لهم للاطلاع على مهامهم وخططهم العلمية وانجازاتهم من دون مداخلات على طروحاتهم. ولم نبادر بأي رأي او توجيه او تعليق وخلاف ادارتي للاجتماعات في التعليم العالي.

للأسف لم نجد النتاج العلمي الحقيقي والبحوث العلمية التي تؤدي لاكتشاف أو اختراع أو تعالج مشكلة عراقية أو محاولة لنقل تكنولوجيا حديثة أو متطورة، لتوطينها في العراق، التي لأجلها استحدثت الوزارة.

لقد كان ترددي في التداخل خلال النقاشات لبعض الدوائر للطروحات المتفائلة التي سمعتها لمشاريع واعدة لم نسمع عنها من قبل ولكنها للأسف ظهرت معظمها مشاريع نظرية، الأمر الذي أشعرنني بأسباب فشل الكثير من الوزارات عندما يكون اختصاص وزيرها من خارج تخصص الوزارة او لم يكن من احد منتسبها حتى وإن كان حاصلًا على شهادة بالتخصص المهني للوزارة ولم يمارس العمل الوظيفي او الاداري فيها؛ لذا سيأتي عمله من غير ابداع ويتسم بالرتابة من دون أي تغيير يواكب المتغيرات والمستجدات العالمية المتسارعة في جميع المجالات حتى في طريقة ادارة الوزارة. وقد حصلت الكثير من النقاشات بشأن فشل الوزراء غير المتخصصين في الحكومات العراقية المتعددة ليأتي الرد والتبرير ان منصب الوزارة سياسي ولايشترط المهنية وهذه هي الخدعة بعينها وللتغطية على الفشل في ادارة الوزارات. وهذا هو الحال في

معظم دول العالم النامي من خلال اعتمادهم السياسيين غير المهنيين لادارات الوزارات.

عقد اجتماع هيئة الرأي الاول، في نهاية شهر آب 2016م، للتعرف عن قرب على الملاك المتقدم في العلوم والتكنولوجيا ، من وكلاء وزير ومستشارين ومدراء عامين، ولغرض التداول في بعض الموضوعات، التي تحتاج الى آراء الجهات الفنية ومناقشتها معهم والاستماع كذلك لمبادراتهم، واتخاذ قرارات لمواضيع اخرى. وقد طُلب من المدراء العامين إعداد دراسات، تعرض في اجتماعات لاحقة، عن طبيعة دوائهم والمهام المناطة بهم ومبادراتهم العلمية او البحثية او العملية، وإعداد منتسبيهم وشهاداتهم، والافاق الايجابية والرؤى المستقبلية والمعوقات والسلبيات التي تحتاج الى حلول. وقد عرضت كل الدوائر اوراقها في ثلاثة اسابيع وانتهوا في بداية شهر تشرين الاول لعام 2016م. إلا أنّ عرض دائرة معالجة المخلفات الكيميائية المسؤولة عن مشروع المثنى لم يأت بالشرح التفصيلي عن المشروع.

ايقاف الانفاق على المشروع

مُنح مدير المشروع صلاحيات الصرف من تخصيصات المشروع، منذ عام 2011م، وهذا يعني عدم الحاجة لموافقة رئيس اللجنة الإستشارية (الوزير) على طلبات الشراء ، سوى أن قوائم المشتريات لمختلف الأنشطة تحتاج المصادقة عليها من قبل الوزير بعد عرضها على الدائرة المالية ودائرة الرقابة والتدقيق. وقد أثرت بعض الشكوك من خلال استمرارية تقديم القوائم الشهرية لشراء

الوقود من بغداد او من الفلوجة ،وليس من سامراء القريبة من الموقع، وشحنها الى موقع الثرثار، وبكميات كبيرة ،وقسم منها بالاسعار غير الرسمية (التجارية) مع اجور نقل، مبالغ فيها. فعند الاستفسار عن سبب شراء الكميات الكبيرة من الوقود وتجميعها كان الجواب؛ لاستخدامه لتشغيل المحارق عند البدء بعملية الاتلاف.

شهريا تصرف مبالغ كبيرة لمعظم منتسبي المشروع ،غير الرواتب، كمخصصات خطورة وساعات اضافية واطعام. حتى بعض الاداريين العاملين في بغداد كانت تصرف لهم بالرغم من عدم وجود اي نشاط فعلي يعرض العاملين لخطورة المواد او الغازات السامة في موقع المشروع او في بغداد قبل 2016/10/22 م .

وصلتنا اعتراضات من الجهات الرقابية والتفتيشية بشأن قوائم ايفاد الى مملكة هولندا، لحضور اجتماع، لمجموعة من العاملين في المشروع تتضمن نفقات مبالغ كثيرة مع إقامة في اسطنبول لمدة يومين كمحطة ترانسيت ،عند الذهاب، والإقامة في هولندا ما يقارب ضعف مدة الإيفاد. فقد جاءت مؤشراتهم عن طريق مقارنة قوائم الإيفاد مع الكثير من قوائم الإيفادات السابقة، وبشأن مدة الترانسيت في مطار اسطنبول التي يجب ألا تتجاوز الأربع ساعات بأسوء الحالات لوجود خطوط كثيرة ممكن اعتمادها للمرحلة الثانية من الرحلة.

ومن المؤشرات المذكورة وغيرها اتخذنا قراراً بسحب صلاحيات الصرف الممنوحة لمدير المشروع ،وبتوجيهنا الشفوي في 2016/10/6 م، والتي منحت له في عام 2011م من قبل رئيس اللجنة الاستشارية لمشروع تصفية مخازن المثنى

(الوزير) والتي استمرت خلال عهد الوزراء اللاحقين وتم كذلك إيقاف الصرف على المشروع باكملة.

لقد مُنحت ادارة المشروع والعاملين فيه مجموعة من الميزات والمخصصات التي صادق عليها مجلس الوزراء، جراء احتمالية تعرضهم لمخاطر الغازات السامة، المحتمل عدم جودها ، داخل مخازن موقع المثنى وللمؤشرات السلبية البيئية الاخرى. ان ادارة المشروع تعلم ماهي المواد وطبيعتها وتأثيرها. حيث جُمعت وخزنت في مخزني (13 و41) بعلم بعض اعضاء اللجنة الاستشارية ممن أسهموا بالاشراف على عملية تدمير البرنامج العراقي للأسلحة الكيميائية السابق للمدة (1992-1994) وممن كانوا من منتسبي منشأة المثنى قبل عام 1991م.

ان مؤشرة الشكوك بشأن عدم التصريح عن حيثيات المشروع ومحاولات تأخير انجازه ارتبطت باسباب عديدة منها السياسية والأخرى للحصول على منافع مادية. ولكن الشك اصبح واقع حال عند الاطلاع على مؤشرات الانفاق العالي على المشروع وما يحصل عليه العاملون من منافع مادية فضلا عن انها لا تخلو من الأسباب السياسية.

وفي ادناه بعض الميزات المالية التي تُمنح للعاملين في المشروع، والمصادق عليها من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومبالغها وتوصيفها، كمكافآت وساعات اضافية ومخصصات خطورة واطعام فضلا عن المخصصات المهنية التي تُمنح لهم كما هو لأقرانهم من العاملين في بقية مؤسسات الدولة وكما يأتي :

المكافآت النقدية :

- منح المكافآت النقدية لأعضاء اللجنة الاستشارية بمبلغ لا يتجاوز المليون دينار شهرياً .
- منح المكافآت النقدية للعاملين في المشروع بمبلغ لا يزيد عن 500 الف دينار شهرياً وألا يتجاوز مبلغ المكافأة عن خمسة ملايين سنوياً
- منح المكافآت النقدية للعاملين لمن يقدم جهوداً استثنائية ولمرة واحدة في الشهر الواحد وبما لا يزيد عن 250 الف دينار استثناءً من السقف المحدد.

مخصصات الساعات الإضافية :

- صرف ساعات اضافية للعاملين في المشروع وعلى مدار 24 ساعة وكما يأتي :
- ادارة المشروع (المدير ومعاونيه) بمبلغ 10 آلاف دينار عن كل ساعة عمل.
- مسؤولي النشاط بمبلغ 7 الف دينار عن كل ساعة عمل .
- العاملين بمبلغ 5 الف دينار عن كل ساعة عمل .

مخصصات الخطورة :

- منح مدير المشروع ومعاونيه مخصصات خطورة بلغ 100 الف دينار عن كل يوم عمل .

- منح مسؤولي النشاط الفني مخصصات خطورة بمبلغ 75 الف دينار عن كل يوم عمل
- منح مسؤولي الانشطة الاخرى والعاملين مخصصات خطورة بمبلغ 150 الف دينار عن كل يوم عمل .

مخصصات اطعام:

- صرف مخصصات وجبات طعام للعاملين في المشروع بما لايتجاوز 30 الف دينار يومياً .
- الصرف لاغراض الضيافة بما لايتجاوز المليون دينار شهرياً .
- لقد كانت تقدم قوائم الساعات الاضافية ومخصصات الخطورة والمشتريات ويصادق عليها من الجهات الرقابية ويتم صرفها من دون مناقشتها للثقة الممنوحة لادارة المشروع ومن جميع الجهات المعنية من ضمنهم اعلى سلطة رسمية في الحكومة.
- قدمت لنا طلبات من ادارة المشروع لمنح الوكيل الفني صلاحيتنا وتحويله الامر بالصرف بحجة ضمان سرعة الانجاز لاجراءات الانفاق على المشتريات والمقاولات والاعمال الثانوية إلا أننا أكدنا على قرارنا بإيقاف الصرف على المشروع رسمياً في 25 /12 /2016 م .

الحصول على اوليات المشروع

تم تكليف مديرة مكتبنا المهندسة نعمت كريم للبحث عن أوليات منشأة ومشروع المثني ، فقد زودتني ببعضها سابقا، لقد كنا نبحث عن المعلومات

المفصلة والشاملة لتكون قاعدة بيانات لدينا يمكن اعتمادها في الحوارات والمناقشات ولحسم مؤشرات بعض الشكوك ولاتخاذ القرار المناسب والحاسم بشأن البدء بعملية الاتلاف او غيرها لكننا وصلنا الى طريق مسدود بشأن الحصول على المعلومات الوافية من الجهات الفنية والمعنية بالأمر.. وبعد أيام حصلت المهندسة نعمت على الكثير من الاوليات وبضمنها وثيقة امريكية مصنفة (سري للغاية) اشارت الى تقرير فريق التحقق الامريكي (ISG) فضلا عن تقارير لجان الخزن والتفتيش. فبيّن التقرير ان لجان التفتيش الدولية في عام 1994م قامت بتدمير البرنامج الكيميائي العراقي الذي يشمل المواد الاولية والعدد والمنتج المخزون من الاسلحة الكيميائية بالاضافة لبعض المباني مع تجميع المتبقي من المخزون من المواد الاولية والعدد، التي لم يتم التمكن من تدميرها لعدم توفر التقنيات اللازمة لاتلافها في حينها، بما في ذلك الحاويات وجزء من الاعددة الملوثة بالمواد الكيميائية السامة والخطرة لكي تُخزن في مخزني (13، 41) ووضعها تحت المراقبة الميدانية المستمرة، فضلا عن زيارت لجان التفتيش، او عن بعد باعتماد الكاميرات الالكترونية، ولغاية عام 2009م. وقد أُعلنت بعد انضمام العراق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في شباط 2009م مما استوجب وبموجب بنود اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية إتمام وموافقة تقديم خطة لتدميرها ومن ثم تُنفذ بعد مصادقة المنظمة وموافقتها على الخطة وتحت اشرافها.

وبعد أن أُعلن عن الموجودات لهذين المخزين ما بعد انضمام العراق الى المنظمة ودخوله حيز التنفيذ، أوجب على العراق تقديم خطة تدمير هذه المخازن واصبح التزامًا دوليًا على العراق تنفيذه .

حصلنا كذلك على قرارات مجلس الوزراء بشأن تشكيل اللجنة الإستشارية وإقرار مشروع تصفية منشأة المثنى وكل مايتعلق بها، والذي تناولناه في الفصل الثالث. وتمت قراءة جميع الاولييات بدقة ولكن بقيت تنقصنا المعلومات عن الواقع الفعلي والصورة الحقيقية من أرض موقع المشروع ليتم اتخاذ القرار المناسب.

وصلنا رد مدير المشروع على بعض أسئلتنا في 8/1/2017م ، الذي يشير فيه الى ان الاتفاق الذي تم مع السكرتارية الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتوقيات التي أعلنت بكلمة العراق في المؤتمر العام للمنظمة من قبل وكيل وزارة الخارجية، عام 2016، تتطلب جاهزيتنا؛ لكونها ستكون توقيات إلزامية مع المنظمة لغرض عرضها على اجتماع طارئ للمجلس التنفيذي بخصوص العراق.

واشار الى قيام الفرق المختصة بإعداد ورقة وطنية بالتنسيق مع هيئة الرقابة الوطنية وممثلي وزارة الخارجية لاعداد خطة التدمير الزمنية لاعتمادها في الاجتماعات المشتركة التي ستسبق اجتماع المجلس التنفيذي ممايتطلب عقد اجتماع سريع للجنة الاستشارية لاقرار ما يتم إعداده من تقارير قبل تسليمها للمنظمة. حُدّد موعد اجتماع اللجنة الاستشارية في 12/1/2017م على ان يتضمن عرض مفصل عن المشروع.

عقد الاجتماع في مواعده ، ولكن المعلومات التي طرحت في العرض الالكتروني كانت سطحية جدا، ولم يتم التطرق فيها الى الاهداف الاساسية لإنشاء المشروع وحيثياته والإلتزامات الدولية. لقد تركز العرض على المنجزات

في موقع الدائرة في بغداد والأجهزة المهيأة للعمل في موقع المشروع. فضلا عن المنشآت والمنظومات المجهزة في موقع الثرثار وصور لنقل معدات المشروع وسائلوات خزن الأسمت والوقود والتخريب الذي حصل في الحي السكني في مدة احتلال داعش وفي أدناه محتويات وصور شرائح العرض:

الأعمال المنجزة في موقع ابن فرناس

استثمرا للوقت وجهد العاملين الذين تم نقل تواجدهم في موقع ابن فرناس تم وضع خطة عمل لأنجاز بعض الأعمال التي يمكن إنجازها قبل الانتقال الى موقع المخازن في الثرثار ومنها :

- ١- انجاز المحارق المتنقله (منظومة حرق ومعالجة الغازات) المتنقله ثلاث محارق مزدوجة مع خطة معالجة الغازات . off gas unit
- ٢- تصنيع حاويات النقل الآمن للبراميل والمعدات والأعتده الملوثه الخاصه بمخزن ٤١ .

الأعمال المنجزة في موقع ابن فرناس

- ٣- شراء معدات حقن الكونكريت الرغوي عدد (٢)
- ٤- انشاء مختبر متنقل بديل للمختبرات التي تم تدميرها من قبل كيان داعش الإرهابي .
- ٥- تحويل أحد العجلات لتكون بديل عن سيارة الأسعاف لأستخدامها لمعالجة الأصابات الطارئة (اسعافات اوليه).
- ٦- اعداد مناهج لتدريب العاملين على عمليات الحرق والحقن بالكونكريت الرغوي مع استمرار إجراء تدريب العاملين على الاجهزة المخبرية (تحليل، تقييم) في موقع ابن فرناس .

الأعمال المنجزة في موقع ابن فرناس

- ٧- انشاء غرفة سيطره كهربائيه (بوردرات) داخل كرفان سيتم نقلها الى موقع الثرثار وربطها بشكل مباشر على المنظومات لتشغيلها .
- ٨- تأمين بعض المستلزمات للمحطة الكهربائيه والمحطة المائيه .
- ٩- تأمين مضخات وساحبات هواء بديله للمضخات التي تم سرقتها من قبل كيان داعش الإرهابي لأستخدامها في إعادة تأهيل منظومات المعالجة المنشأة في الموقع .
- ١٠- شراء سائلوات خزن ومناقله الكونكريت .

الأعمال المنجزة في موقع ابن فرناس

١١- تأمين كاميرات المراقبة الألكترونية كبديل عن فرق التفتيش لنقل الصورة (فيديو) بشكل مباشر الى المنظمة لمراقبة وتدقيق الخطة الطارئة بالاضافة الى كاميرات المراقبة في الموقع لتحسن الواقع الامني .

١٢- شراء خزانات سعة ٥٠ م٣ عدد / ٥ .

١٣- شراء خزانات سعة ١٥ م٣ عدد / ٢ .

الأعمال المنجزة في موقع ابن فرناس

١٤- تصنيع كرفانات عدد / ٤ وشراء كرفانات عدد / ٧ لسكن العاملين والمختبر والأدارة والمفتشين .

١٥- شراء سايلوات عدد / ٢ سعة كل منها ١٢٠ طن .

١٦- شراء ناقل حلزوني طول ٧,٥ م عدد / ٢ .

١٧- شراء خزان ميزان عدد / ٢ .

المباشرة بالعمل في موقع المئى بالثرثار

تم عقد عدة اجتماعات مع قيادة العمليات المشتركة وقيادة عمليات سامراء لغرض فتح العمل في موقع المشروع بالثرثار .

ونظرا للأنتصارات التي احرزتها قواتنا الأمنية البطلة في تحرير جزيرة سامراء والطرق المؤدية الى موقع المئى تم الأيعاز بالمباشرة بالعمل

بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٢ تم البدء بإرسال فرق العمل الى موقع الثرثار لأجراء اعمال اعادة تأهيل الموقع والموضحة ادناه علما أن العمل مستمر لحد الآن .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

١- تهيئة سكن العاملين

أ- تصنيع كرفانات داخل الموقع .

ب- الأستفادة من غرف التطهير وغرف السيطره ونصب الأسره لأستخدامها سكن مؤقت للعاملين .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

٢- اتمام اعمال تنظيف الموقع وازالة الأجزاء المتضررة من قواطع الألمنيوم والزجاج والأنقاض الأخرى وكما موضح في الصور ادناه .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

٣- نقل المعدات والخزانات والكرفانات والسيائلوات بالاستفاده من آليات المشروع وكذلك التنسيق مع شركة الفاو العامة / وزارة الأعمار والأسكان ، تم تأجير آليات (لودرات ، تريلات ، كرينات) لنقل المواد اعلاه من موقع ابن فرناس في التاجي الى موقع المشروع في الثرثار وقامت كوادرنا بنصبها واجراء الأعمال الهندسيه لها .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

٤- إعادة تأهيل المحطة المائية النهرية :

- أ - رفع المضخات الغاطسة المتضررة واستبدالها بغطاس جديد وربط خط الدفع ومعالجة الأضرار .
- ب - نصب بورد السيطرة (بدل من البورد المسروق) وايصال التيار الكهربائي اليه وبعدها تم التشغيل التجريبي بنجاح .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

٥- إعادة تأهيل محطة التصفية ووحدة الخزن والضخ (٧٥٠) م٣ :

- أ- استبدال المضخات المسروقة .
- ب- نصب بوردات السيطرة الكهربائية وايصال التيار الكهربائي الى المضخات .
- ج- معالجة واستبدال وتحويل خطوط السحب والدفع لمضخات محطة التصفية وخزان ٣م٧٥٠ وتم التشغيل التجريبي بنجاح .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

٦- اعادة تأهيل المحطة الكهربائية وشبكة توزيع الطاقة :

- أ- اعادة تأهيل خط ٣٣ KV نتيجة لتعرضه الى اضرار بسبب العمليات العسكرية وبالتنسيق مع دائرة كهرباء سامراء حول الإصلاح والمعالجة .
- ب- تصليح القواطع الرئيسية مع نصب حماية الشبكة ونصب محولة (٣٣-٤٤ KV) .
- ج- العمل جاري لأعادة تأهيل المحولة (٥ ميكا واط) والمتضررة بسبب العبث والسرقة من قبل المجاميع الإرهابية .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

٧- اعادة تأهيل منظومات التقييم والاتلاف .

تعرضت اجزاء كبيره من المنظومات الى عمليات سرقة وتخريب من قبل المجاميع الإرهابيه وادناه ايجاز للأعمال المنجزة لأعادة تأهيلها :

أ- وحدة الحرق :

تم معالجة الأضرار في الطابوق العازل وتغليفه بالصوف الزجاجي والبليت المغلون ونصب وربط المشاعل الزيتية والعمل جاري لتأمين المتطلبات الأخرى للتشغيل .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

ب - وحدات التبريد :

تتضمن إعادة تأهيل أبراج التأهيل من نصب مضخات التدوير للمبادلات الحرارية المائية ونصب المحركات الكهربائية للأبراج ونصب مضخات التبريد لخزانات التحضير مع ربط خطوط تبريد لساحبات ودافعات الهواء ونصب مراوح التبريد الخاصة بالمبادل الهوائي . وكذلك نصب خزان سعة ٣م٥٥ مطلي بالأبيوكسي خاص لخرن الماء لمنظومة التبريد .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

ج - منظومة غسل الغازات :

تتكون من ابراج الغسل للغازات باستخدام محاليل الصودا الكاوية . حيث تم نصب وتثبيت خزانات التحضير سعة ٣م٤ وخزانات التعويض سعة ٣م٤ وخزانات التدوير سعة ٣م٢ وربط المضخات الخاصة لهذه الخزانات . وتم فحص البطانه الداخلية لأبراج الغسل وكانت سليمة وصالحة .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

د - خزانات الأدمصاص (الأمتراز) والتجفيف :

تم نصب خزانات سعة ٣م٤ وبعدها ٤ خزان ومعالجة الأضرار الناجمة من العمليات الإرهابية وتصليح أنابيب هذه الخزانات وأكمال ربط شبكة الأنابيب الواصلة الى معدات دفع الهواء .

هـ - معدات سحب ودفع الغازات :

تم نصب وربط ساحبات الهواء عدد ٢/ (٣م٤٤ / ساعة) لسحب الغازات السامة من مخزن (١٣) ودفعها الى المحرقة بعد ان تم تصنيع نواقل الحركة وشراء المحركات الكهربائية (٣٧ KW) . كذلك تم نصب ساحبات الهواء عدد ٢ / مع خزانات الأدمصاص والتجفيف لدفع الغازات المعالجة الى الجو عن طريق المدخنة .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

و- وحدة معادلة السوائل :

تم انشاء وحدة معادلة خاصة لمعالجة سوائل الغسل باستخدام خزان بلاستيك سعة ٣م٣ مع مضخات عدد ٢/ نوع P.P للتدوير مع مضافات المعالجة وتم ايصال أنابيب بلاستيك نوع P.P وربطها بين الحوض الكونكريتي الوسطي الى الحوض الرئيسي وبطول ٢٢٣ م لتفصل مخلفات السوائل .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

ز- وحدة وقود المحارق :

تم نصب خزان سعة ٣م٥٥ للخرن الرئيسي للوقود مع مضخاته وعداداته وتم ربطه مع خزان سعة ٣م١٥ (C.S) مع مضخات (ضغط عالي) ١٠ bar لتوفير الضغط الملائم لحقن الوقود .
ونحن بانتظار الموافقات لشراء وتصنيع الصمامات الكهربائية المغذية لوحدة الوقود مع كافة ملحقاتها .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

ح- سقيفة المنظومة :

تم انشاء سقيفة للمنظومة بمساحة (٢م٢٥٠) كبديل للسقيفة التي سرقت من قبل المجاميع الإرهابية وهذه السقيفة نوع C.S تؤمن الحماية الى غرف الحرق والوحدات التابعة لها .

ط- تم انجاز عمل صببات كونكريتية لأجهزة الحقن وسائلوات السمنت وأنشأت بمنطقتين قرب أماكن ضخ الفوم كونكريت لمخزن ١٣ .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

ك - تم عمل سياج BRC بأرتفاع ٢م وطول ٢٤٠ م
حول منظومة الأتلاف والمعالجة رقم ١٣ وكافة
الوحدات التابعة لها .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

٨- إعادة فتح طريق مفرق سامراء - موقع المثنى وتأهيل
جسر المثنى :
أ- تم التنسيق مع قيادة عمليات سامراء ولواء مشاة ٧٤ التابع
لهذه القيادة وبعد استحصالهم لموافقات قيادة العمليات
المشتركة بإزالة كافة الريايا والحواجز لطريق مفرق
سامراء والواصل الى منشأة المثنى والذي يبلغ طوله بحدود
٤٠ كم.
تمت المباشرة من قبل كوادرنا بإزالة كافة هذه الحواجز
والمواقع الترابية والريايا المتروكة والتي بلغ عددها بحدود
٤٥ عائق او حاجز بحيث أصبح الطريق صالح لمرور
العجلات والآليات الثقيلة .

الأعمال المنجزة في موقع الثرثار

ب - نتيجة لتعرض جسر منشأة المثنى الى التفجير من قبل كيان داعش الإرهابي والذي لم يعد صالحا لمرور العجلات الثقيله . قامت كوادرنا الهندسية والفنية بإعادة تأهيل وتصليح هذا الجسر واصبح صالحا لمرور جميع انواع الآليات .

شرائح العرض الذي قدم من قبل مدير المشروع في 2017/1/12

لم يتطرق العرض للمخازن ومحتوياتها من مخلفات الأسلحة الكيميائية وكمياتها وخطط الإتلاف وقرارات مجلس الوزراء بشأنها والأموال المخصصة للمشروع والمدة الزمنية التي منحت لهم أو المتوقعة لإنهاء المشروع . لقد قرأت بعض الأوليات المتوفرة عن المشروع وعند ربطها بما يحصل في أمر محاولات إخفاء حيثيات المشروع وإبقائه بعيداً عن الأنظار مع تجسيم الأخطار المحيطة به

وتعظيمها بيئياً أو أمنياً مما أثار الكثير من الشكوك التي كانت تحتاج الى تفسير لها.

إن بعض أعضاء اللجنة الإستشارية كانوا من منتسبي منشأة المثنى قبل عام 1991م ، ومن الذين كانوا في اللجنة المشرفة على عمليات إتلاف الأسلحة الكيميائية مع لجنة الامم المتحدة الاونسكوم (UNSCOM) للأعوام 1992-1994م ويعلمون كل شيء عن المشروع ولكنهم اتخذوا موقفاً صامتاً على الرغم من أن بعض من المعلومات أصبحت متاحة ومعلنةً وتم تداولها في مجموعة من المقالات ومواقع التواصل الإجتماعي ولكنهم لم يفصحوا عنها في اجتماع اللجنة الإستشارية .

لقد شُخص إثنان من اللجنة الإستشارية الجالسين في الاجتماع، من منتسبي جهاز المخابرات، فأوعزت بلقاء أحدهم بعد الاجتماع والآخر بعد أيام. فكانت استجابة احدهم إيجابية جداً إذ زودني بالكثير من المعلومات عن واقع المشروع على الأرض.

محاولة زج عناصر جديدة لإدارة المشروع

حصلت القناعة - لإسباب عديدة - بضرورة إدخال عناصر جديدة في إدارة المشروع تكون مؤتمنة ونزيهة ومخلصة ووطنية ، وبتخصيص قريب وملائم للعمل الذي سيكلف به.

وقد كان البحث عن شخص أكاديمي لديه تجربة إدارية سابقا ولديه الإمكانيات والإستعداد للعمل خارج الجامعة وتخصّصه يمكنه فهم الحالة الفنية في المشروع لتمكّنه من اتخاذ بعض القرارات في ميدان العمل. فوقع الإختيار على

الدكتور (ماجد شنون الساعدي) - التدريسي في كلية العلوم / جامعة النهريين (دكتوراه كيمياء) من بين مجموعة من الأسماء المرشحة، وقد عمل سابقاً معاوناً لمدير عام البعثات في وزارة التعليم العالي. فأخبرته بالمهمة التي نود تكليفه بها، في اول لقاء وبعد الشرح الكثير عن المشروع وحيثياته ، أبدى عدم ممانعته بتكليفه بالمهمة. تم الاتفاق بكل سرية، على ترتيب زيارة له لموقع المشروع للإطلاع ميدانياً على واقع الحال قبل اصدار أمر تكليفه. تم الإتفاق مع الوكيل الاداري لوزارة التعليم العالي (الدكتور محمد السراج) لزيارة موقع المشروع ويرافقه (الدكتور ماجد الساعدي) لكي تكون الزيارة رسمية للإطلاع على سير تأهيل الموقع وذات أهداف غير معلنة وغير مصرح بها. تحققت الزيارة بالتنسيق مع (اللواء عماد الزهيري) قائد عمليات سامراء الذي وفر الحماية للوفد في الطريق المؤدي للموقع وداخل الموقع وأدار برنامج الزيارة بنفسه. تحققت اهداف الزيارة من اطلاع د.ماجد على الموقع ومنشآته عن قرب والحصول على الكثير من المعلومات، التي لم تتمكن من الحصول عليها من إدارة المشروع، وذلك عن طريق اجابات بعض العاملين في الموقع. بعد ذلك تحققت مجموعة من الإجتماعات مع (الدكتور ماجد) وسُئِم معظم الأوليات عن المشروع لتصبح لديه قاعدة بيانات ليتصرف على ضوءها بعد أن حصل على الكثير من المعلومات الشفوية والميدانية .





زيارة الوكيل الاداري لوزارة التعليم العالي، برفقته د. ماجد الساعدي، لموقع مشروع المثنى

الحصول على موافقة منظمة حظر الاسلحة الكيميائية للشروع بإتلاف محتويات مخزن 13 :

عملنا على أن نتأكد من محتويات مخزن (13) التي تشير الى أن معظمها مواد صلبة ، سيانيد الصوديوم 180 طن وسيانيد البوتاسيوم 1250 كغم وثالث كلوريد الزرنيخ 75 كغم، والتي كانت تستخدم كمواد أولية لصناعة الغازات السامة ، وحاويات ملوثة بالتابون ومملوءة بالكحول والصودا الكاوية ورؤوس صواريخ مدمرة جزئيا ومملوءة بالزارين . لقد جاءت تقارير لجان الأمم المتحدة الأونسكوم (UNSCOM) ووثيقة تسليم موقع مشروع المثنى الى الجانب

العراقي بقائمة محتويات مخزن (13) على أنها مواد أولية في براميل متهرئة من الصعب نقلها أو اتلافها ولذا تم خزنها.

وبالإعتماد على المعلومة التي تشير الى أن مخزن (13) قد تعرض الى قصف أمريكي مما أدى الى ثقب سقفه وأشتعلت فيه النيران لساعات طويلة. عندها وضعنا افتراضية ترجح إمكانية خلو المخزن من الغازات السامة لجفافه جراء حرارة الحريق الذي حصل في داخله مع تصلب الطبقات الخارجية لأملاح السيانيد وتطاير الغازات السامة من حاوياتها.

وهذه المعلومات تعدّ اشارات ترجح بعدم وجود الغازات السامة في المخزن.

بالإعتماد على المؤشرين المذكورين أُتخذ قرار الشروع بعملية فتح مخزن (13) والشروع بعملية الإتلاف بعد الحصول على موافقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على ضوء الخطة والطريقة التي حصلت موافقتهم عليها مسبقاً .

لقد سبق أن أعلن العراق في عام 2016م بكلمة وكيل وزير الخارجية السيد (عمر البرزنجي) خلال حضوره أعمال المؤتمر المنعقد في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبالإتفاق مع إدارة المشروع عن توقيتات لعملية الإتلاف المؤمل أن تبدأ في نيسان 2017م للتخلص من المتبقيات في مخزن (13) وبطريقة التغليف بالإسمنت الرغوي مع تأجيل المناقشات للإتفاق على تدمير مخزن (41) لعام 2018م. وأتفق على عملية التباحث وتثبيت موعد البدء بالاتلاف في أثناء اجتماع لمثلي المنظمة وإدارة المشروع في عمان- الأردن في الأسبوع

الأول من شباط 2017م ليتم طرحه في اجتماع المجلس التنفيذي (EC84) في آذار 2017 للحصول على الموافقة النهائية .

ورد كتاب من مدير المشروع في 19 / 1 / 2017م يشير فيه الى وصول رسالة من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ، حدد فيها موعد الاجتماع مع ممثليهم سيكون في 1-2 شباط 2017م في (عمان- الاردن) واطاف ان نسبة إنجاز إعداد الورقة الوطنية ومرفقاتها والمطلوب مناقشتها مع ممثلي المنظمة، هي 80٪ مع بقية الوثائق ويطلب الموافقة على إيفاده مع مديريئة الرقابة الوطنية واثنين اخرين من اللجنة الإستشارية لحضور اللقاء في عمان.

ORGANISATION FOR THE PROHIBITION OF CHEMICAL WEAPONS



NV/VER/ODV207693//16

OPCW

Johan de Wittlaan 12
2517 JR The Hague
The Netherlands

Telephone + 31 (0)70 416 33 00

Fax + 31 (0)70 300 35 35

www.opcw.org

The Technical Secretariat ("Secretariat") of the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons ("OPCW") presents its compliments to the Permanent Representation of the Republic of Iraq to the OPCW and has the honour to refer to the meeting held on the margins of the Conference of States Parties on 29 November 2016.

The Secretariat is pleased to provide a summary of the meeting and future actions necessary for the compliance with the Chemical Weapons Convention ("CWC" or "Convention"). The Secretariat notes the urgency in which Iraq is operating to complete the encapsulation of Bunker thirteen (13) at Al Muthanna, and will endeavour to provide the necessary support to assist Iraq in preparing the required documentation.

Representatives from the Ministry of Foreign Affairs and the Iraq National Monitoring Authority indicated to the Secretariat that Iraq intends to begin the work on Bunker 13 in March 2017. The Secretariat noted that the DFI (dated 18 April 2012) submitted as final by Iraq on 15 May 2014 is still valid and will be the basis for the required documentation.

As discussed, in connection with the 84th session of the Executive Council ("EC"), Iraq will need to submit a general plan for destruction as a National Paper for review by the EC, as well as a combined draft facility agreement and agreed detailed plan for verification ("ADPV"), attached to a draft decision, for consideration and approval by the EC. Based on the need for these documents to be submitted to the EC no later than mid-February, the Secretariat will assist in the preparation of all three documents.

Both Iraq and the Secretariat agree that a meeting should be held in Jordan the first week of February for consultation and final review of the documents. Further discussions will be necessary for the destruction activities associated with Bunker 41 scheduled for 2018.

Permanent Representation of the Republic of Iraq
to the OPCW
Johan de Wittlaan 16
2517 JR The Hague
The Netherlands

رسالة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن موعد اجتماع عمان في شباط 2017

لم يتم الردّ على كتاب مدير المشروع لاسباب كثيرة اهمها البحث لايجاد مرشحين مؤهلين من غيرالعاملين في المشروع حتى يتم تسميتهم من قبلنا لضمهم للوفد الذي سيجتمع مع لجنة المنظمة في عمان.

وبتأريخ 2017/1/24م وصلنا تأكيد من مدير المشروع جاء فيه الآتي: وردتنا رسالة من السكرتارية الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتاريخ 2017/1/23 للتأكيد على أنه في حال تأجيل الاجتماع المطلوب مع ممثلي خبراء المنظمة في الأردن المقرر عقده في 1-2 شباط، فلن يتم اقرار توقيتات التدمير في المجلس التنفيذي القادم (EC84) المقرر في آذار من هذا العام علماً بانهم قد ارسلوا رسالة سابقة للتثبت من عدد اعضاء الوفد العراقي القادم الى الاجتماع لأغراض تنظيمية ، وقد أعلمونا بانهم شرعوا بإجراءات حجز الفندق والقاعة لوفد المنظمة وقمنا بإبلاغهم باننا في صدد استحصال الموافقات الأصولية للوفد العراقي وتم إبلاغنا من مكتب سيادتكم شفويا بالهامش (يؤجل الاجتماع) ولم تردنا الاجابة التحريرية.

ونود الإشارة الى إنسحاب السيد مدير هيئة الرقابة الوطنية من الوفد، في حينها، بسبب اجراءات التقاعد. وبهذا الصدد فلن تقرر توقيتات البدء بعملية التدمير من قبل المنظمة. ومن جانبنا أكدنا التزامنا بالبدء في عملية تدمير مخزن (13) ضمن التوقيتات التي تمت مناقشتها في اجتماع اللجنة الإستشارية بتاريخ 2017/1/12م والتي تبدأ في 2017/3/23م بعد تأمين مستلزمات الخطة، ونقترح الوقوف على رأي وزارة الخارجية بهذا الخصوص.

(انتهى النص)

لقد كان ردنا في 28 / 1 / 2017م بالموافقة على إيفاد مدير المشروع وآخر يتم اختياره من قبله ، ويضاف لهم الدكتور (ماجد الساعدي) وشخص آخر من جهاز المخابرات ، وهذه كانت مفاجأة للجميع. إذ تم ابلاغنا في 1 / 2 / 2017م باستلام رسالة من المنظمة تعلمنا بالغاء الاجتماع وحجوزات الفندق وقاعة الاجتماعات ومقترح تأجيل اللقاءات ليصبح موعدها في اذار وعلى هامش اجتماعات المجلس التنفيذي (EC84) في (لاهاي). إن تأجيل اللقاء يعني تأجيل مناقشة وثائق مستلزمات تدمير مخزن (13). ويمكن كذلك أن يؤخر البدء بالتدمير لغاية اجتماع المجلس التنفيذي (EC85) أي بعد مدة لا تقل عن أربعة أشهر.

نسخة رسالة المنظمة في ادناه:

Re: Draft FA for Iraq

Monday, 30 January, 2017 21:35

From: "Laurent.Robert@opcw.org" <Laurent.Robert@opcw.org>
To: "Almuthana Project" <almuthana.project@yahoo.com>
Cc: Elena.Petre@opcw.org kanishareef@yahoo.com Lynn.Hoggins@opcw.org
Philippe.Denier@opcw.org

Dear Dr Attala,

We succeeded to cancel the flight tickets, accommodations and the conference room with some cancellation fees.

We are ready to organise another appointment but I would like to know if you are you willing to meet us prior the EC-84 in Amman? If you assume it is too short to organise something in Amman prior the EC, another course of action would be to meet us prior the next EC in The Hague to finalise the documents and organise and EC meeting (ECM) after the EC-84.

In addition the director general would like you lobby on the other States Parties about the encapsulation process to make sure we would not have some tricky questions and to endorse easily the facility agreement through the Executive Council. Let me know if you know some potential States Parties who could support you in this regard.

Best regards,

Laurent Robert
Head, Chemical Demilitarisation Branch
Johan de Wittlaan 32
2517JR Den Haag
Tel: +31. (0)70 416 3538

رسالة ممثلي منظمة حضر الاسلحة الكيميائية بشأن الغاء اجتماع عمان

لقد حرصنا على عدم اضاءة الوقت وفرصة اللقاء لذا كان اصرارنا على تحديد موعد اخر للاجتماع خلال شهر شباط وفي عمان. وبعد مراسلات عديدة مع المنظمة تمت الموافقة مجدداً على الموعد الجديد بتاريخ 15-16 شباط 2017م وفي عمان - الاردن.

سافر الوفد الوزاري الى عمان، وبالتشكيلة المقترحة من قبلنا، للقاء ممثلي الامانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إذ بدأت الاجتماعات في 15/2/2017م. اتصل بنا (الدكتور ماجد) في أول يوم للإجتماعات ليخبرني بأن حديث مدير المشروع أمام ممثلي الأمانة الفنية كان خلاف ما اتفق عليه، وهو عدم امكانية البدء بعملية الأتلاف لعدم الاستقرار الأمني وخطورة منطقة موقع مشروع المثنى وقربها من تحركات الدواعش الارهابيين. لم يفاجئني الخبر انما جاء ليوثق الشكوك السابقة بعدم رغبة إدارة المشروع بانهاء الملف. لقد كانت اجابتي للدكتور ماجد بأن يخبر وفد المنظمة عما شاهده في موقع المشروع والطرق المؤدية له ووسائل الامان التي وفرت من قبل الجيش العراقي والقوات الامنية وتقديم الدعوة للوفد لزيارة الموقع للاطلاع على واقع الحال.

لقد أبدينا إستعدادنا بكتابة تعهد للمنظمة لنؤكد فيه التزامنا بالخطوة والخطوات المصادق عليها من قبل المنظمة لعملية الإتلاف لمخزن (13) مع توفير الحماية والأمان للعاملين بالمشروع واللجان التفتيشية.

مُنح الدكتور ماجد صلاحية النقاش مع وفد المنظمة لاقتناعهم بالتزام الوزارة بخطة الاتلاف المصادق عليها مع طرح مقترحات للمراقبة والتوثيق الآتية:

1. إستعداد الوزارة لإستضافة اللجان الدولية أثناء عملية الاتلاف وبعتمادهم الزيارات الميدانية المفاجئة مع ضمان سلامتهم عند تواجدهم في المشروع.
 2. إعتقاد النقل الفيديوي المباشر من عدة كاميرات لمراقبة الموقع وعمليات الإلتلاف.
 3. توثيق عملية الإلتلاف فديويًا وإرسالها للمنظمة بعد الإنتهاء من المهمة. فعاد (د. ماجد) للإتصال بنا بعد ساعات ليخبرني بأن وفد المنظمة ابدى عدم ممانعته مع إشرطه أن يكون تعهدنا موثقًا خطيًا. عندها كتبنا التعهد وأرسلناه في اليوم نفسه.
- إستمرت اجتماعات وفدي الوزارة وممثلي الأمانة الفنية في مناقشة إستكمال الوثائق المطلوبة لتقديمها الى اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة (EC84) في بداية آذار 2017م وماهي الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الجانب العراقي من اجل تمرير الاوراق والمستمسكات والتعهدات في الاجتماع للحصول على الموافقة للبدء بعملية التدمير وتواجد المفتشين ؟
- لقد حصل الاتفاق الأولي مع الوفد على إعتداد آلية التوثيق والمراقبة الفيديوية مع إمكانية ضعيفة لحضور المفتشين ولاسيما بعد ان إستلموا تعهدنا. لقد أبدى الوفد الفني للمنظمة التفاعل الايجابي من خلال وعدهم باعلامنا عن أي تغيير يُقترح من قبلهم لاحقاً على أن تستكمل الإستعدادات الفنية قبل موعد أجمع الاجتماع المجلس التنفيذي (EC84).

تم إيصال توصية وفد المنظمة الى وزارة الخارجية للتحرك على الدول الأطراف في المنظمة التي لها تأثير في القرار ولاسيما رؤساء الجامعات المصنفة بحسب المناطق (Regonal group) مثل روسيا ، المانيا ، بريطانيا ، باكستان ، جنوب افريقيا ، كينيا ، الكامرون ، ايطاليا ، ايران ، الهند ، كوبا ، (عن مجموعة عدم الانحياز) وكندا قبل انعقاد المجلس التنفيذي (EC84) لضمان الحصول على الموافقة .

وقد شارك العراق في اجتماعات المجلس التنفيذي (EC84) في (لاهاي) بوفد من عدة مؤسسات كان من ضمنهم مدير المشروع والدكتور ماجد الساعدي.

أعلمنا مدير المشروع بكتابه المؤرخ في شهر 2017/3/19 بموافقة المنظمة على المقترح العراقي للبدء بعملية إتلاف محتويات مخزن (13) بعد أن طرح في إجتماعها للمجلس التنفيذي (EC84) وبموافقة جميع الدول المشاركة . وردت مصادقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على المقترح العراقي بموجب كتاب وزارة الخارجية بالعدد 60 في 2017/3/23 والمدرج نصه في أدناه :

نهدي تحياتنا لكم ، اعلمتنا بعثتنا في (لاهاي) بموجب كتابهم المرقم 397 في 2017/3/16 ، بشأن اجتماعات المجلس التنفيذي (EC84) لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتي عقدت في مقر الأمانة الفنية للمنظمة للمدة 7- 2017/3/9 ، بحضور جميع الدول الاعضاء في المجلس ، وتمت مناقشة جدول أعمال الدورة المتضمن نشاطات المجلس والدول الاطراف في الاتفاقية .

شارك العراق بوفد ترأسه الممثل الدائم في المنظمة وموفد من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء ، حيث القى الممثل الدائم كلمة العراق التي أكد فيها موقف العراق الداعم لبيان وفد جمهورية فنزويلا ، نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز والصين ، وتقدم بالشكر للسيد المدير العام لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية على البيان الذي تقدم به ، أشار الممثل الدائم للعراق في كلمته الى أن العراق يقرب كثيراً من آخر مرحلة من مراحل القضاء على عصابات داعش الإرهابي ، واستعادة كامل أراضيه ، وإن قواتنا المسلحة تقاتل الآن لتطهير ماتبقى من مركز مدينة الموصل ، إذ وضعت السلطات العراقية الجانب الانساني في أولوياتها حرصاً على أرواح المدنيين وتجنباً للخسائر بينهم في عمليات التحرير ، كما بين الممثل الدائم ان خطر استخدام الاسلحة الكيميائية من قبل داعش مازال قائماً على الرغم من ان قدرات التنظيم الإرهابي على صناعة هذا النوع من الأسلحة المحرمة دولياً تعد مدينة جداً ، واصبح استخدامه يتدنى بعد تحرير معظم الأراضي والمدن العراقية. ثم اضاف الممثل الدائم للعراق في المنظمة أن العراق ملتزم بإتمام عمليات تدمير مخلفات الاسلحة الكيميائية في موقع المثنى جميعها، وذلك حرصاً على الامتثال الكامل لأحكام إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، وان العراق اتخذ جميع التدابير الضرورية لتيسير التعجيل بتدمير مخلفات الأسلحة الكيميائية في المخزن رقم (13) ، وطالب المجلس بأن يقر (خطة التدمير العامة التي تحدد ايضاً المواعيد القصوى لتدمير مخلفات الأسلحة الكيميائية) التي قدمت للدول الأطراف .

أفتتحت الدورة برئاسة سفيرة الكاميرون رئيسة المجلس السيدة (اوديت ميلونو) والتي ترأستها للمرة الاخيرة ، إذ ترأس الاجتماع القادم الممثل الدائم لبنغلاديش بإعتباره مرشح المجموعة الآسيوية للمنصب .

استعرض المدير العام للمنظمة التطورات التي حدثت في المدة السابقة ، إذ جرى أول تفتيش لمرفق مركز الدراسات والبحوث العلمية السوري في الاسبوع الذي سبق إنعقاد المجلس ، وأخذ المفتشون العينات المطلوبة وذلك لتحليلها في مختبرات المنظمة .

وفيما يخص آلية التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة بين انها لاتزال تواصل عملها في ادعاءات استخدام السلاح الكيميائي، التي قُدمت من قبل الحكومة السورية وايضاً الادعاءات التي تناولتها وسائل الاعلام .

واضاف ان السلطات الماليزية اكدت استخدام العامل VX المؤثر في الاعصاب والذي أودى بحياة مواطن كوري شمالي في شهر فبراير الماضي في مطار كوالالمبور الدولي والذي يثير قلقاً عميقاً ، وإن ماليزيا إستجابت لعرض المساعدة الذي قدم من قبل الأمانة الفنية حيث قدمت المساعدة التقنية وذلك لمساعدتها في إجراء تحقيق داخلي .

وأضاف أن التقارير التي إدعت إستخدام الأسلحة الكيميائية في الموصل تثير قلقاً بالغاً وأن الأمانة الفنية إلتمست من الجهات العراقية تزويدها بمزيد من المعلومات وعرضت المساعدة ، كما قدمت الأمانة بعض المواد الذي تستخدم لإزالة التلوث ولعلاج الضحايا بناءً على طلب منظمة الصحة العالمية ، وان التقدم في مرفق كزير الروسي متواصل حيث دمرت روسيا بتاريخ

2017/2/28 ، (96،8٪) من مخزونها من الأسلحة الكيميائية من الفئة الأولى ، ومن المتوقع أن يكتمل العمل في المرفق بحلول العام 2020م ، كما اشار الى التقدم الذي حصل في تدمير مخزون الولايات المتحدة الأمريكية من العوامل الكيميائية وبحلول 2017/2/28 ، دمرت الولايات المتحدة الأمريكية 25011 طناً اي 1،90٪ من مخزونها من الفئة الأولى المعلن عنها ، اما بالنسبة للملف الليبي فان الأمانة الفنية تتوقع وبحلول نهاية العام الحالي، 2017م، الانتهاء من أنشطة التدمير للأسلحة الكيميائية من الفئة الثانية في مرفق (غيكاف) في المانيا .

أجرت الممثلة عدداً من اللقاءات الجانبية مع الوفود المشاركة والأمانة الفنية للمنظمة بهدف حثهم على إقامة دورات تدريبية لمتسبي هيئة الرقابة الوطنية وملاك مشروع المثنى بشكل خاص .

أشارت بعثتنا في (لاهاي) الى أن بعض الدول طالبت وبشكل غير رسمي في اللقاءات الجانبية التي أجرتها البعثة مع الوفود المشاركة لضمان عدم اعتراضهم على الخطة العراقية المقدمة لتدمير مخزن رقم (13) ، وضرورة حضور وفد في من قبل السلطات العراقية الفنية في اجتماعات المجلس التنفيذي (EC85) لتقديم شرح مفصّلٍ ومعزّزٍ بالوثائق للتقدم المحرز والعمل الفعلي المنجز في المخزن (13) .

(انتهى التقرير.)

لقد أقرت خطة الإلتلاف في مجلس الوزراء بقرارها المرقم 119 لسنة 2011م بمدة زمنية أمدها ثلاث سنوات وقد تم تمديدها لتصبح لنهاية عام 2017م ولمخزن (13) فقط وبقرار مجلس الوزراء 321 لعام 2013م أي قبل

إحتلال داعش للموقع. وُبُررت عملية التأجيل بسبب عدم قيام الدول الداعمة بتقديم المساعدات وتزويدهم بالمعدات التخصصية وظهور متطلبات جديدة للمنظمة محددة بتوقيات زمنية ملزمة. أُعتبر الإلتزام بالمصادقة على الخطة التفصيلية للإتلاف من قبل المجلس التنفيذي بالإضافة لزيارة فرق المهندسين والمفتشين وبتوقيات تحدها المنظمة على ضوء تقدم العمل مسبباً تأخير وإطالة مدة الإنجاز. لقد اسيء لسمعة العراق أمام المنظمات الدولية نتيجة المماطلة وتغيير المواعيد والمدد الزمنية المقررة لعملية الإتلاف. وإن التعهد الذي تقدمنا به والزمنا به أنفسنا كان له أثر في الإسراع بالمراجعة لإعادة الثقة ومنح العراق فرصته. وقد خُطط للشروع بعملية التدمير في مدة اقل من أسبوع بعد ابلاغنا بموافقة المنظمة.

الاستعدادات للشروع بتدمير مخزن (13) :

في ضوء موافقة المنظمة على البدء بعملية تدمير محتويات مخزن (13) أنفق على موعد البدء بالإتلاف وهو في 2017/3/23 م. وان ما حصل في اجتماع عمّان حفز على الإسراع بضم الدكتور ماجد الساعدي لإدارة المشروع رسمياً؛ لذا تم اصدار أمر وزاري باستبدال معاون مدير المشروع ليحلّ بدله الدكتور ماجد بالكتاب المؤرخ في 2017/2/7 م. الأمر الذي اثار حفيظة مدير المشروع ليسجل اعتراضه ومبرراته في كتابه المؤرخ في 2017/2/9 م. وقد جاء فيه: إن تعيين د. ماجد كمعاون له واعفاء السابق إجراء غير قانوني حيث أن أمر تسمية وتعيين اللجنة الإستشارية مصادق عليه من مجلس الوزراء وأن اعفاء اي من اعضائها مشروط بموافقة مجلس الوزراء.

فضلا عن السبب الاخر هو عدم توفر الخبرة لدى د. ماجد وطلب ان يُنسب للمشروع لمدة سنة قابلة للتجديد ومن ثم ينظر في تعيينه بمعنى انه كان يخطط لابقاء المشروع واستمراره لسنوات عديدة. مشيراً الى أن إصدار الأمر الوزاري يجب أن يقترن بالنشاط الإداري للمشروع ولا وجود لإرتباط للمشروع بدوائر وزارة العلوم والتكنولوجيا وأقسامها او التعليم العالي.

وهذا يخالف ما جاء في مقترحه لاستحداث دائرة معالجة واتلاف المخلفات الكيميائية والبايولوجية الحربية والخطرة في وزارة العلوم والتكنولوجيا، ليكون مديراً عاماً لها ، وبحسب كتاب الوزارة في 2012 /6 /18 ومذكرته في عام 2015م التي يشرح فيها ضرورة الترابط بين الدائرة التابعة لوزارة العلوم والتكنولوجيا ومشروع المثنى.

يرى كذلك أن المعاون المستبدل، له الخبرة الكبيرة ؛ لكونه قد عمل مهندساً في إتلاف مخزون الأسلحة الكيميائية الضخمة للمدة من 1991 لغاية 1994 ولكونه الأساس في إعداد التصاميم للمنظومات الناقلة والإتلاف سواء أكان بالحرق المسيطر عليه او بالتحليل. لقد كانت معظم النقاط التي اثارها في كتابه عبارة عن تحديات فنية ستواجه عمل المشروع عند البدء باجراءات الفتح والنقل والإتلاف للاعتدة والمواد الكيميائية السامة المخزونة في مخزن (41) وليس مخزن (13). وهنا يأتي السؤال عن سبب الإبتعاد عن ذكر مخزن (13) وخطورته التي يدعيها سابقاً ؟ وهل أن مخزن (13) سيكون آمناً عند فتحه وذلك في عدم وجود غازات سامة في أجوائه ؟

وجاء في أحد مضامين إعتراضاته بأنه سيخلق إرباكاً في إستخدام الموارد ،
وسيسبب هدراً في المال العام في حال إعتماذ معاونين للمشروع. مدّعياً أن عدد
منتسبي دائرة الإئتلاف والمشروع لا يتجاوز الـ 211 منتسباً، ولا يستحق ذلك ان
يكون له معاونان، ولكن الأوليات التي لدينا تشير الى ان عددهم وصل الى
ما يقارب 350 منتسب موزعين بين الموظفين التابعين للعلوم والتكنولوجيا ،
والمنسبين من وزارة الصناعة والمخابرات والأمن الوطني والخارجية فضلاً عن
الأجراء اليوميين وذوي العقود ومع ذلك فلم تكن لدينا النية في إعتماذ
معاونين.

إن جميع النقاط التي أثيرت في الكتاب هي معالجة مسبقة ومتخذ بها اجراء
وقد أُنْفِقَ عليها مع الجهات المعنية قبل اصدار الأمر الوزاري. وان الكتاب يمثل
اعترافاً وبشكل غير مباشر بمعرفتهم بمحتويات المخازن ومدى خطورتها أو
غيرها. وكذلك في عدم الرغبة بإدخال أي عنصر غريب أو من خارج حلقة
أختيرت بدقة. نص الكتاب كما هو في ادناه :

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Advisory committee on
Almuthana Decommissioning
Project



جمهورية العراق
اللجنة الاستشارية
لمشروع تصفية مازن المثنى

No.
Date: / / ٢٠١٧

العدد :
التاريخ : ٢٠١٧ / ٩ / ٢٧

السيد الوزير / رئيس اللجنة الاستشارية المحترم
م / منصب معاون

تحية وتقدير ..

اشارة الى الامر الوزاري المرقم ٢٠ والصادر من الدائرة القانونية والادارية لوزارة العلوم والتكنولوجيا العدد ٤٣ في ٢٠١٧/٢/٧ نود الاشارة الى ما يلي :

١- الجانب الاداري :

ا- ان صدور الامر الوزاري المرقم ك ٨/م في ٢٠١١/٦/٩ بتسمية السيد بمنصب معاون مدير المشروع جاء بعد مصادقة مجلس الوزراء على ما ورد في اجتماع اللجنة الاستشارية والمرسل الى الامانة العامة بالاسماء وليس بالمناصب فقط بموجب كتاب الوزارة المرقم في ٢٠١١/٣/٥ (مرفق طيباً) حيث اشارت الفقرة (٤) الى تسمية مدير المشروع ومعاونيه وصدر قرار مجلس الوزراء رقم ١١٩ لسنة ٢٠١١ بالمصادقة على ذلك مما يتطلب اعادة عرض الموضوع على مجلس الوزراء لالغاء المصادقة .
ب- ان تسمية الدكتور ماجد شنون معاون مدير المشروع يجب ان تكون وفق السياق الاداري الدقيق حيث يستوجب تنسيبه الى المشروع لمدة سنة قابلة للتجديد ومن ثم يتم تسميته معاون مدير المشروع بعد ان يتم معالجة الموضوع قانونياً وحسب ما ورد بالفقرة (أ) اعلاه وكان على الدائرة القانونية والادارية التنبيه على ذلك .
ج- الامر الوزاري يصدر من النشاط الاداري للمشروع حيث لا يوجد ارتباط للمشروع بوائنر واقسام الوزارة المركزية .

٢- الجانب الفني :

أ- عمل المهندس في ائتلاف مخزون الاسلحة الكيماوية الضخمة للفترة من ١٩٩١ لغاية ١٩٩٤ حيث كان الاساس في اعداد التصاميم لمنظومات المناقلة والائتلاف سواء بالحرق المسيطر عليه او بالتحلل وتنفيذها وتشغيلها .
ب- عند تاسيس المشروع قام بتصميم المنظومات الموجودة حالياً" والتي تتسم بالتعقيد وبالذات منظومات مخزن ٤١ .
ج- ان التحدي الفني الذي سيواجهه عمل المشروع سيكون عند البدء باجراءات الفتح والمناقلة والائتلاف للاعتدة والمواد الكيماوية السامة المخزونة في مخزن (٤١) مما يتطلب وجود كافة الاختصاصات التي عملت في كل هذه الاجواء الخاصة .
د- ان هناك تداخل قوي لا يمكن تجاوزه حالياً بين دائرة المعالجة والائتلاف ومشروع المثنى من حيث :

اولاً : معظم كوادر مشروع المثنى هو من منتسبي دائرة المعالجة والائتلاف .
ثانياً : معظم المعدات التي تعتمد عليها الدائرة حالياً" هي معدات ائتلاف تابعة للمشروع وهذا الاساس في الحيثيات والمسوغات التي تم رفعها الى الامانة العامة في طلب تاسيس الدائرة حيث تمت الاشارة الى استخدام المنظومات للمشروع والتي تؤول لاحقاً" الى الدائرة وان ادارة المشروع هي من تقوم بادارة الدائرة .

Email : almuthana.project@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Advisory committee on
Almuthanna Decommissioning
Project



جمهورية العراق
اللجنة الاستشارية
لمشروع تصفية مخازن المئني

No.
Date: / /2017

العدد :
التاريخ : ٢٠١٧ / /

سري

هـ- لم يؤشر اي تقصير فني او اداري على المهندس ... طيلة فترة عمله في دائرة المعالجة ولا تلاف ومشروع تصفية مخازن المئني وعلى ضوء ما تقدم اعلاه فان وجود معاونين عدد ٢/ للدائرة والمشروع سيخلق ارباك في استخدام الموارد علما ان عدد الدائرة والمشروع وبكافة مواقعه لا يتجاوز ٢١١ منتسب مما يعني ضرورة المناورة بالكادر .

٣- تم صباح اليوم ٢٠١٧/٢/٩ اللقاء مع الدكتور ماجد شنون خلف الساعدي والتحاور معه بامور عديدة ويتضح امكانية الاستفادة منه في المشروع لخبراته العلمية وطموحه في العمل معنا ويمكن تحقيقه من خلال موافقة سيادتكم للعمل بصفة استشاري يمكن الرجوع اليه في امور فنيه لها علاقة باختصاصه .

مع التقدير ...

المرفقات /

- صورة كافة الاوامر المشار اليه اعلاه .

الخبير المهندس

مدير المشروع

٢٠١٧/٢/٩

Email : almuthana.project@yahoo.com

إن مدير المشروع لا يعلم أن معظم الأوليات عن المشروع قد تم الإطلاع عليها ودراستها وقد أُتخذ القرار بالبداية بعملية التدمير لمخزن (13) برؤى وافتراضات علمية تشير لعدم وجود غازات سامة داخل المخزن او حتى لو وجدت فهي بكميات قليلة ويمكن التخلص منها بسرعة وضمن الامكانيات المتوفرة.

أطلق تمويل المشروع وصرف تخصيصاته المالية ولكن بشروط أهمها أن توقع طلبات الشراء والسلف المالية من قبل مدير المشروع وشخصين آخرين فضلاً عن إجراءات صارمة أخرى تضمن الحفاظ على المال العام.

لقد تمسكنا بإبقاء (د. ماجد الساعدي) المعاون الوحيد لمدير المشروع بالرغم من الاعتراض الذي قدمه مدير المشروع. وقد انيطت بالدكتور ماجد في الأيام الأولى من مباشرته مهمة مراقبة تنفيذ خطة الإلتلاف ومتابعة حسن الأداء وإستمرارية العمل. لقد كانت توجيهاتنا له بضرورة الإعتماد على إدارة المشروع والفنيين العاملين معهم لتنفيذ الخطط والاجراءات ومن ضمنها خطة الإلتلاف، مع الرقابة الشديدة وبكل حذر؛ لكونهم قد حصلوا على الكثير من الخبرة نتيجة مشاركتهم في الدورات التدريبية وحضور المؤتمرات والورش الكثيرة في مختلف دول العالم التي أهلتهم للمهمة. لقد تم رصد بعض الموفدين ممن حصلت لهم فرصة للإشتراك في الدورات التدريبية خارج العراق وهم يقضون مدة ايفادهم تجوالاً في الشوارع والأسواق لعدم امتلاكهم المؤهلات العلمية او إجادة اللغات الاجنبية. ومثال على ذلك هو ايفاد احد السواق العاملين في المشروع لدورة تدريبية على احد الاجهزة المتطورة في تحليل الغازات

لقد كان بعض الموفدين لحضور اجتماعات اللجنة الاستشارية في (لاهاي) يقضي مدة ايفاده بالسهر والتسكع ليلاً والنوم صباحاً من دون الوصول الى مبنى قاعة الاجتماعات.

لقد أُشّر لدى الجهات الرقابية أن الكثير من الإفادات كانت أحد أوجه الفساد في المشروع. حيث رُصد أن بعض الموفدين خارج العراق يقضي اكثر من ضعف المدة المقررة للواجب الذي أوفد من أجله.

تم التهيؤ للمباشرة بعمليات الإتلاف واتخاذ الإجراءات اللازمة ولكن المفاجأة الكبيرة التي حصلت هي باتصال الدكتور ماجد في يوم 20/3/2017، ليخبرني بانسحابه من المشروع؛ وذلك لتعرضه لتهديد وصله من مجهول طالباً منه الانسحاب من المشروع وخلافه سيُستهدف أبناؤه حيث ترك د. ماجد المهمة المناطة به وانقطع عن الدوام.

وفي نفس الوقت وصل تهديد آخر للمهندسة نعمت مديرة مكتبنا، والتي أبلغتنا به لكنها لم تأخذه بعين الاعتبار وأصّرت على الاستمرار بالعمل لأنها كانت مقتنعة بان المهمة وطنية وضرورة إنجازها، ومن اراد عرقلة الإنجاز مشحّص ومعروف ولايجرؤ على تنفيذ تهديده. لقد كان صمودها ليس في استمراريتها بالعمل أو البحث لتزويدنا بما تحصل عليه من اوليات عن المشروع وإنما كانت متابعتها وتوثيقها لمشاريع وطنية مهمة أخرى سبق أن أُنيطت بوزارة العلوم والتكنولوجيا انفق عليها الكثير من الاموال ولكنها لم يظهر لها اي مردود عملي. لقد كانت معتمدة لدينا ومسؤولة عن برامج عديدة فضلا عن مسؤوليتها عن جميع مخاطباتنا وبريدنا السري.

اتصل د. ماجد مرات عديدة بعد انسحابه من العمل ولكنني لم أرد عليه؛ لكونه قد وضعنا في موقف محرج أمام المنظمة التي تعهدنا لهم بالتنفيذ حال حصول الموافقة. والموقف المحرج الآخر أمام إدارة المشروع وأعضاء اللجنة الاستشارية الذين لا يطيب لبعضهم ولا يرغبون أن يتم البدء بالتدمير بحجة عدم إكمال المستلزمات وتردي الحالة الأمنية كما أعلنوا عنها سابقاً .

بعد أيام وصلتنا رسالة من د. ماجد أبدى فيها رغبته واستعداده بالعودة للمشروع ومجابهة المعرقلين متحدياً للتهديدات ، وعلى إثر ذلك استدعي وعُقد إجتماع إتخذ فيه بعض القرارات وأهمها هو تغيير موعد البدء بعملية الإتلاف ليصبح في 2017 /3 /31 بدل الموعد القديم الذي كان في 2017 /3 /23 بحسب الاتفاق وموافقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لقد تم التأكيد على اعتماد الخطط المصادق عليها لعملية اتلاف محتويات مخزن (13) والإجراءات الإدارية والأمنية الواجب إتخاذها قبل بدء العمل.

اتخذت جميع الاستعدادات الفنية وتم نقل الأجهزة المختبرية وأجهزة حفر الكونكريت، التي جهزت من المانيا والمخزونة في دائرة المعالجة والإتلاف في موقع (ابن فرناس) التابع لوزارة العلوم والتكنولوجيا، وبقية مستلزمات التنفيذ الى موقع المشروع. تم اعلام مختلف الجهات الامنية المسؤولة لإتخاذ اللازم ومن ضمنهم قيادة عمليات سامراء متمثلة باللواء عماد الزهيري الذي أبدى استعداداه مسبقاً لذلك. لقد تم توفير الحماية الكافية ابتداءً من الطريق الرابط بين بغداد وسامراء والطريق الفرعي الذي يربط طريق سامراء بالمشروع فضلاً عن حماية موقع المشروع والعاملين فيه .

زيارة جامعة سامراء

خططنا لزيارة منطقة المشروع، قبل البدء بعمليات تدمير بقايا الأسلحة الكيميائية، ولقاء قائد عمليات سامراء اللواء عماد الزهيري للتأكيد على التنسيق والتعاون والعمل المشترك عند البدء بعملية تدمير مخزن (13)؛ لاشعاره باهتمامنا وعزمنا على إنجاح المشروع. وكما سبق أن سمعنا عنه الكثير، شجاعته و إخلاصه في أداء الواجب ووطنيته، فهو - كما وصفوه - يحمل صفات الأبطال والأخلاق الحميدة. وقد أشيع إعلاميا عن غرض الزيارة بانها لجامعة سامراء للإبقاء على سرية خطواتنا في المشروع.

تحققت الزيارة الى سامراء بتاريخ 2017/3/23 وكان برفقتنا المفتش العام في وزارة التعليم العالي د. ضياء المولوي وظهرت في الإعلام بأنها زيارة لجامعة سامراء. امضينا المدة الصباحية من الزيارة في الجامعة ورافقنا قائد عمليات سامراء اللواء عماد الزهيري حيث تجولنا في بعض المباني والقاعات الدراسية والمختبرات ومعرض لاعمال طلبة المرحلة المنتهية لكلية الهندسة المعمارية. تم الاجتماع مع مجلس الجامعة وبحضور ممثلي سامراء في البرلمان وبعض وجهاء المدينة. ثم توجهنا لزيارة الإمامين علي الهادي والحسن العسكري (عليهما السلام) ورافقنا قائد عمليات سامراء الذي كان المخطط والمنفذ لتحرير المنطقة من قبضة عصابات داعش ومن ضمنها موقع مشروع المثنى. تحقق اجتماع، مع اللواء عماد الزهيري، وحديث مثمر ومفصل عن المشروع ومكوناته والتحصينات الامنية المحيطة به ومدى سهولة أو صعوبة الوصول للموقع. وقد ابدى استعداداه لتوفير الحماية الكاملة لكل من يرغب في

زيارة الموقع ، فضلاً عن الفرق التي ستعمل لتدمير بقايا الأسلحة الكيميائية وتأمين الطرق لقدمهم ومغادرتهم مواقع عملهم.

شاهدنا الكثير من المفارز الأمنية في الطريق الواصل بين بغداد وسامراء يجرسها ويؤدي واجباتها عناصر مدنية من مختلف الأعمار صغاراً وكباراً وبالزني المدني. ظهر أنهم من فصائل سرايا السلام التابعة للتيار الصدري ومعظمهم من ابناء جنوب العراق. لقد كان لهم دور مهم في عملية تحرير المنطقة من عصابات داعش، وبالتنسيق مع القوات الأمنية والعسكرية الأخرى، ويعملون على تأمينها وحمايتها واستقرارها بما فيها الطريق المؤدي الى موقع المشى.

إن معظم المعلومات التي حصلنا عليها من قائد عمليات سامراء تؤكد وتتطابق مع المعلومات التي تحدّث عنها أحد عناصر جهاز المخابرات والمنسب للعمل في المشروع.

خطة تدمير مخزن (13)

ان الخطة التي وضعت لإتلاف محتويات مخزن (13) تضمنت الخطوات الآتية:

1. نصب كاميرات ثابتة ومتحركة للمفاصل الرئيسية للموقع لتسجيل وتوثيق كافة مراحل العمل وبواقع (11) كاميرا .
2. نصب وتهيئة أجهزة مختلفة لتحليل وتقييم وفحص الأبخرة والغازات قبل وبعد المعالجة وتثبيت القراءات بسجل يومي للتوثيق والتحقق .
3. ثقب جدار المخزن بفتحة لايتجاوز قطرها الـ10سم لسحب الغازات وتحليل مكوناتها لتتم معالجتها وحرقتها في حال وجود الملوثات الخطرة

والسامة مع إتماد إجراءات الوقاية الصارمة في السيطرة على المطروحات الخارجية .

4. تغطية محتويات المخزن بمخلطة الكونكريت الرغوي القاعدي أو مايسمى بالفوم الصناعي (محلول الأسمنت مع مادة بولي ستايلين) وبارتفاع يقارب الـ5م من مستوى الأرض .مع الحرص على إضافة مادة قاعدية(هيدروكسيد الصوديوم) لضمان عدم تفاعل أي من المواد المخزونة ولتجنب تحررغازات سامة أو أي تفاعل يسبب إرتفاعاً في درجة حرارة الخلطة مما قد يسبب تبخر بعض المواد السامة من داخل الحاويات

5. فرش تل التراب داخل المخزن ، الذي أدخل من فتحة سقف المخزن، التي حصلت جراء قصفه من قبل قوات التحالف واعتمده كقاعدة لصب السقف المدمر.

6. اكمال ملء المخزن بمخلطة الكونكريت البورتلاندي (الإعتيادية والقياسية) التي ستغطي التراب الذي يعدّ ملوثاً، ليصبح كتلة كونكريتية من الصعب تكسيرها ولضمان عدم إمكانية دخول المخزن، من قبل أي شخص، للوصول الى مخزونه من المواد السامة والخطرة.

لقد أكدنا مراراً على توفير وسائل سلامة الأشخاص والبيئة ودعوة المفتشين الدوليين لزيارة الموقع مع التأكيد على تواجد منتسبي هيئة الرقابة الوطنية لمنع إنتشار الاسلحة ومنتسبي وزارة البيئة لضبط الإجراءات والمواد التي ستطرح في البيئة . أجريت جميع الاستعدادات للبدء بالعمل ووضعت

الكاميرات في جميع مناطق العمل في الموقع وأوصلت جميع الأجهزة والمعدات الواجب استخدامها في أثناء الخطوات التي ستتخذ في عملية التدمير فضلاً عما هو موجود في الموقع، والتي جهزت ونصبت سابقاً ، قبل عام 2014 ، وبقيت صالحة للإستعمال وأهمها :

أ- منظومة معالجة الغازات وتشمل :

أولاً : ساحبات هواء .

ثانياً : غرفة حرق (محرقة) تعمل بدرجات حرارة تصل الى (1200م) .

ثالثاً : منظومة تبريد الغازات الحارة الخارجة من غرفة الحرق وتشمل:

مبادل حراري نوع (ماء-هواء) (1200-150م) يليه مبادل حراري (هواء-

هواء) (150-50م) ويبرد ببرج تبريد يستخدم في نفس الوقت لتبريد خزانات

تحضير محلول الغسيل (هيدروكسيد الصوديوم) وتبريد ساحبات الهواء .

رابعاً: برج غسل الغازات بمحلول هيدروكسيد الصوديوم تركيز (5٪)

عدد (2) للتأكد من عملية الغسل بصورة كاملة .

خامساً: أبراج امتصاص بالكاربون المنشط عدد (2) .

سادساً: أبراج امتصاص بالسليكا .



منظومة معالجة الغازات

ب- اجهزة فحص وتقييم الغازات والسيطرة على كميات التلوث ضمن الحدود المسموح بها من قبل البيئة وتشمل

Raid M،Raid S₂،Test ، Gasmaet

Gas Test Device Before Treatment جهاز فحص الغاز المسحوب قبل المعالجة



جهاز فحص

الغازات المنبعثة

من المدخنة

checking gas
device for
gases
emitted by
chimney



أ- استخدام معدات الوقاية والسلامة الشخصية مثل بدلة (L1) مع ملحقاتها .

جهاز
Gasmaet
مع
بدلة الوقاية
(L1)





بدلة الوقاية (L1)

- ب- مكائن تحضير وحقن الفوم الرغوي وتشمل :
- أولاً : ماكينة تعمل بطاقة انتاجية تصل الى 30م³/ ساعة .
- ثانياً : ماكينة تصل الطاقة الانتاجية لها لحدود 5م³/ ساعة .
- ثالثاً : منظومة حقن مادة التعادل .

معدات حقن الكونكريت الرغوي



٤٨

- ت- أجهزة القطع والحفر لعمل فتحات في الجدران الخارجية للمخزن وباقطار مختلفة وتشمل جهاز القطع (الكور) وجهاز القطع (الواير) وهي اجهزة متخصصة المانية الصنع .



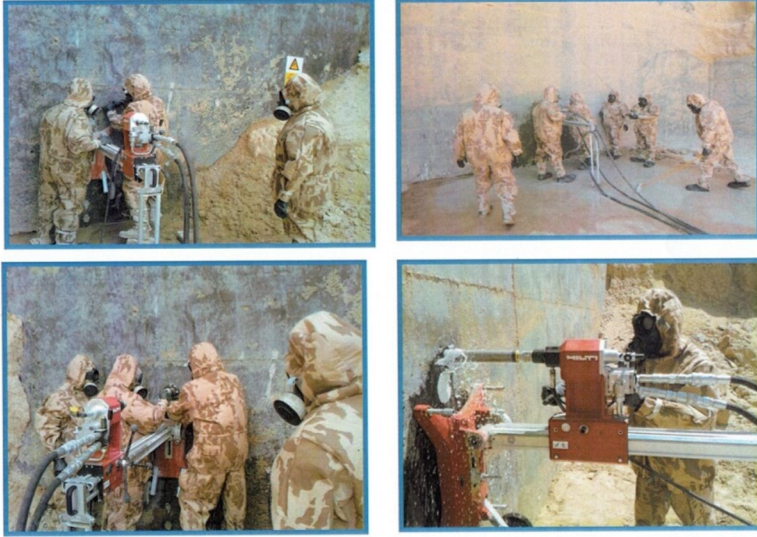




صور لأجهزة حفر الكونكريت

تدمير مخزن (13)

بدأ العمل في اليوم الاول في 31 /3 /2017 والجميع إرتدى الملابس والكمادات الواقية من الغازات السامة وكانت الخطوة الأولى هي فتح جدار المخزن بفتحة دائرية قطرها بحدود 10 سم .



اعمال الثقب في جدار مخزن(13)

أدخل جزء من الخرطوم الى داخل المخزن؛ لكي تُسحب الغازات ومن ثم تغذيتها لجهاز التحليل. أظهرت أجهزة التحليل اشارات بوجود بعض الغازات الغربية، مع الهواء المسحوب من أجواء المخزن، والتي تم ايصالها للمحارق إذ أُحرقت مع اجراءات صارمة في السيطرة على الغازات الناتجة من عملية الحرق ونظافتها لتكون ضمن المحددات البيئية . استمر سحب الغازات من داخل

المخزن لغاية اختفاء مؤشرات الغازات الغريبة والتأكد من نظافة أجواء المخزن بالاعتماد على اجهزة التحليل. وقد كررت العملية عدة مرات عندها حصلت القناعة بعدم وجود اية غازات غريبة او سامة داخل المخزن. عندها اتصل د. ماجد واخبرنا بالتأثير وكان الرد بالحذر والإستمرار بإرتداء الملابس الواقية والكمامات. لكنه عرض صوراً لمجموعة عصافير تقف على الخرطوم الذي يسحب الغازات من المخزن ويوصلها لجهاز تحليل الغازات ، في المنطقة القريبة من جدار المخزن، بالإضافة الى وجود مجموعة من الكلاب السائبة تتحرك بشكل طبيعي بالقرب من المخزن وفي مكان العمل ولكن مع ذلك أكدنا الإبقاء على حالة الحذر وتوسعة فتحة الجدار لتصبح بقطر 30سم وتجربة إدخال مجموعة من الحيوانات المختبرية (فئران) ومراقبة حركتها. إستلمنا في اليوم الثاني (فيديو) يصور تحرك الفئران في فتحة جدار المخزن ذهاباً واياباً فضلاً عن (فيديو) لقفص داخل المخزن وفيه مجموعة من الفئران باقية على قيد الحياة وتتمتع بنشاطها وحركتها.



سحب الغازات من مخزن(13)



فحص التأكد بعدم وجود الغازات السامة في مخزن (13) باستخدام الفئران

حصلت القناعة لدى جميع العاملين بالقرب من المخزن بعدم وجود الغازات السامة؛ لذا تمت إزالة الأقنعة عن وجوههم واستنشقوا هواء المنطقة الذي كان طبيعياً ولم يشعر أحدهم بأي تأثير سلبي .



صورة لبعض المنتسبين عند خلع اقنعتهم بعد التأكد من عدم وجود الغازات السامة

أدخلت مجموعة الكاميرات وصورت محتويات المخزن وهي عبارة عن مئات من الحاويات أو السلنדרات المتآكلة فضلاً عن أكوام من أملاح السيانيدات (سيانيد الصوديوم وسيانيد البوتاسيوم) مع صناديقها وأكياسها التالفة ، والآف من رؤوس الصواريخ المدمرة والتي يعتقد انها معبأة جزئياً بالسارين.





محتويات مخزن (13)

وبعد الإتصالات والتواصل المستمر مع د. ماجد أُتخذ القرار بالبدء بعملية الطمر التي تحتاج الى كميات من الأسمنت التي قد تصل الى ألفي طن لإكمال تدمير مخزن (13) فقط. فضلاً عن المواد الأخرى (البولي ستايلين وهيدروكسيد الصوديوم) التي كانت متوفرة في موقع (ابن فرناس) وقد تم حساب المبلغ التخميني الذي تحتاجه لعملية طمر المخزين والذي قدر بحدود الملياري دينار. تمت الكتابة لرئيس الوزراء د. حيدر العبادي لتمويل المشروع من موازنة المشروع فوافق على التخصيص. وتم تسهيل تمويل كل المبلغ من وزارة المالية، حيث كنت حينها وزيراً للمالية بالوكالة فضلاً عن وزارة التعليم العالي، على ان يتم الإنفاق بحسب حاجة العمل والمشتريات.

تم شراء كمية من الأسمنت المكيس من سامراء للبدء بعملية الطمر حين وصول الكميات الكبيرة من الأسمنت (الفل) الذي إتفقنا عليه، بمساعدة السيد

وسام عبود الطفيلي، مع معامل إسمنت الكوفة للإسراع بعملية التجهيز. فأرسلت الوجبة الاولى بواسطة مجموعة من العجلات ذات السائلوات التي وفرت الحماية لها لتصل بسلام الى الموقع ولكن بعد تفريغ الأسمنت وعودتهم الى اماكنهم أبدى سائقو العجلات رفضهم العودة وجلب وجبة أخرى؛ وذلك لتهديدهم بالقتل - عند عودتهم مرة ثانية - من قبل مجموعة من الأشخاص في منطقة المشروع لم يتمكن من معرفتهم وكشفهم. اتفقنا لاحقاً مع شركة الفاو الحكومية، ذات القدرة العالية، لنقل الأسمنت الى المشروع.

بدأنا بعملية حقن محلول الأسمنت الرغوي، الذي يحضر باذابة خلطة الأسمنت مع مادة البولي ستايلين وهيدروكسيد الصوديوم في الماء، باستخدام ماكينة حقن فوم الأسمنت الصغيرة وبعد وصول كميات الاسمنت (الفل) أُسْتُخِدِمَت مآكِنَتَا الحَقْنِ الصَّغِيرَةِ والكَبِيرَةِ. ان عمل المحلول بعد جفافه هو تغليف المواد والبراميل والحاويات ، ليمنع وصول الماء لها لوجود مادة البوليمر،البولي ستايلين، فضلاً عن الأسمنت .

2Foaming Machine كونكريت



ماكتنا حقن الاسمنت الرغوي

تمت متابعة ما يحصل داخل المخزن ومراقبته أثناء عملية الحقن بالتصوير الفديوي. لقد كان التخوف من حصول تفاعل أثناء عملية الطمر التي قد تؤدي الى انتاج غازات سامة او إرتفاع في درجات الحرارة. ظهرت حالتا اشتعال في بدايات عملية الحقن، مع انبعاث أبخرة بيضاء في الحالتين ولكنهما انطفأتا جراء غمرهما بمحلول الأسمتت الرغوي. وخلاف ذلك لم تظهر أجهزة تحليل الغازات خلال عملية الحقن أي مؤشر غير طبيعي في أجواء المخزن ولغاية الإنتهاء من طمر جميع محتويات المخزن.

بداية حقن مخزن B13 Starting of injection of





مخزن (13) اثناء عملية الحقن بالاسمنت الرغوي

استمر ضخ الخلطة في جميع ساحات المخزن ولارتفاع قارب الخمسة أمتار لتتكون كتلة واحدة لاتسمح وصول الماء الى محتوياتها الداخلية.



مراحل حقن الاسمنت الرغوي في مخزن(13)

وفي أدناه خطوات عملية الطمر بالأسمت الرغوي وكما يأتي :

أ- بتاريخ 2017/3/31 سحب وتقييم ومعالجة الغازات لحين التأكد من أن الغازات الغريبة المتجمعة قد انتهت .

ب- بدأ الحقن للكونكريت الرغوي بمدخل المخزن بتاريخ 2017/4/2 وبكمية 347 طن وتم الانتهاء من هذه المرحلة في 2017/4/28 .

ت- بدأ الحقن للكونكريت الرغوي في الجانب الأيسر من المخزن بتاريخ 2017/4/29 وبكمية 495 طن وتم الانتهاء من هذه المرحلة في 2017/5/16.

ث- بدأ الحقن للكونكريت الرغوي من الجانب الايمن من بدن المخزن بتاريخ 2017/5/17 وتم حقن كمية 9 طن والانتها من هذه المرحلة بتاريخ 2017/6/3.

أنهي طمر محتويات مخزن (13) بالأسمت الرغوي في مدة شهرين عندها قدرت نسبة الانجاز بحدود 85٪، وما تبقى من خطوات لإكمال عملية الطمر لا تشكل أية خطورة وتعدّ أعمالاً ميكانيكية روتينية.

بعد خمسة أيام من الإنتهاء من عملية الحقن وتصلب الكونكريت تمت توسعة الفتحات في جدار المخزن لتمكين بعض من منتسبي المشروع من الدخول الى المخزن لمشاهدة تماسك الصب وعدم وجود ثقوب أو شقوق فيه ، والإتفاق على الآلية التي يجب أن تُتبع لفرش تل التراب في داخل المخزن.





صور لاحدى الفتحات في جدار مخزن(13)

إن الكشف الميداني (للصبة) شَخص تماسكها وعدم وجود أية فقاعات على سطحها مما يؤكد على عدم تحرر أي غاز في الخطوات الاخيرة لعملية الطمر.



عملية الكشف على تماسك صب الإسمنت الرغوي في مخزن (13) عمل فتحتين، بطول 1متر وعرض 50سم، كانت أحدها في المدخل الرئيس والأخرى في الجناح الأيمن لبدن المخزن وفتحة ثالثة بطول 1متر وعرض 1متر في الجانب الأيسر لبدن المخزن لغرض إستخدامها في عملية فرش الأتربة وعملية صب الخرسانة الإسمنتية. كلف بعض متسبي المشروع لفرش تل الاتربة داخل المخزن التي أنجزت في اسبوع.



صورة للبدء بعملية فرش الاتربة داخل المخزن

بعد نجاح الإجراءات والخطوات الأولى في عملية الطمر، وبالتحديد في 2017/4/30، وصلنا تقرير شامل عن مخازن المثنى من مدير المشروع، ويشير فيه للمداولات التي حصلت في اجتماع اللجنة الإستشارية بتاريخ 2017/1/12م، يضم الكثير من المعلومات التي كنا بأمس الحاجة إليها في حينها والتي أصبحت معروفة لدينا عند اسلامنا للتقرير. لقد اشير في التقرير بأن المعلومات التي حصلوا عليها مصدرها هيئة الرقابة الوطنية.
في ادناه نسخة من التقرير :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Republic of Iraq
Advisory committee on
Almuthanna Decommissioning
Project



جمهورية العراق
اللجنة الاستشارية
لمشروع تصفية مخازن المئثى

No.
Date: / /2017

العدد :
التاريخ : ٢٠١٧ / ٤ / ٢٠



السيد الوزير / رئيس اللجنة الاستشارية المحترم

م/ تقرير شامل عن مخازن المئثى

تحية وتقدير

اشارة الى المدارلات الجارية في اجتماع اللجنة الاستشارية الذي تحقق بتاريخ ٢٠١٧/١/١٢ ونتائج اعمال التدمير الجارية لمخزن (١٣) نود ان نقدم تقرير متكامل يهدف الى تقديم صورة دقيقة عن مجريات الاحداث ولتكون وثيقة يمكن اعتمادها لان مامذكور فيها يشهد الله عليه انه دقيق وصحيح وكما يلي :

١. المحور الاول : الاعمال الجارية ونتائج العمل :

- أ. تم وضع المواد عام ١٩٩٤ من قبل اللجنة الخاصة والجانب العراقي (بعض المنتسبين لحاضرين عملية وضع المواد يعملون في المشروع) وتم غلق المخازن وتسليمها للجانب العراقي مع وضع معدات المراقبة والتحصن ولغاية ٢٠٠٣ حيث كانت هنالك مراقبة مشتركة مع اللجنة الخاصة وزيارات للموقع روتينية ومفاجئة للتأكد من سلامة المنشأ .
 - ب. عند تأ سيس المشروع نهاية عام ٢٠١١ تم الاعتماد على الوثائق المبينة في ادناء والتي كانت لدى الرقابة الوطنية والتي تؤكد جميعها موجودات المخازن وبعضها تطرق الى المخاطر المتوقعة واعطاء مقترحات للعمل وكما يلي :
- اولاً : وثيقة تسليم الموقع (Hand over protocol) والتي تم توقيعها من الجانب العراقي واللجنة الخاصة بالتحقيق من تخلص العراق من الاسلحة الكيماوية (unscum) عام ١٩٩٤ والتي تتضمن كافة الفعاليات والاجراءات التي تمت في موقع المئثى لفترة من ١٩٩١-١٩٩٤ حيث ذكر في ص١٢ من ١٨٤ صفحة الى ان مادة سيانيد الصوديوم وسيانيد البوتاسيوم تم خزنها في مخزن ١٣ وتشير الصفحة ١٦,١٥ الى محتويات مخزن ١٣ وكذلك تشير الصفحة ١٠ الى الكميات التي تم تدميرها للفقرة اعلاه (الاولييات المشار اليها مرفق (١) .



Email : almuthana.project@yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Republic of Iraq
Advisory committee on
Almuthanna Decommissioning
Project



جمهورية العراق
اللجنة الاستشارية
لمشروع تصفية مخازن المئني

No.
Date: / /2017

العدد :
التاريخ : ٢٠ / ٤ / ٢٠١٧

ثانياً : ورد الى هيئة الرقابة الوطنية ثلاثة مقترحات من الجانب الالمانى والجانب البريطانى والجانب الامريكى وكان اكثرها فائدة لنا من الناحية العلمية ، المقترح الالمانى حيث تم التطرق الى الكميات الموزعة في داخل المخزن (وهذه المعلومات تم الحصول عليها من وثيقة تسليم الموقع المشار اليها في اعلاه) وكذلك تقديم رؤيا علمية عن انواع الغازات التي يمكن ان تتولد جراء خزن هذه المواد بالاضافة الى تقديم مقترح كيفية التحقق من موجودات المخزن واجراء التحاليل اللازمة لمكونات جو المخزن (الاوليات المشار اليها طياً مرفق ٢) .

ثالثاً : تم الحصول على وثيقة مصنفة (سري للغاية) من الجانب الامريكى من قبل الرقابة الوطنية للمساعدة في اعداد الاعلانات وهي تشير بشكل واضح الى محتويات المخازن وبما يتطابق مع اتفاقية تسليم الموقع وكذلك الى تقديم تحليل علمي لما يمكن ان تكون المواد في المخازن (مرفق ٣) .

رابعاً : بالاستفادة من المقترح الالمانى وبعد قيامنا باستيراد معدات التقب واستكمال معدات التحليل الكيماوي تم عمل تقوب داخل المخازن واجراء التصوير وسحب النماذج النتائج مرفقة طياً (مرفق ٤) ومع الاشارة الى ان هذه الوثيقة لم يظهر لنا تسجيل اي عامل كيميائي سام الا ان بزيارتنا الاخيرة بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٦ تم تأشير وجود ثلاثة عوامل كيميائية عالية الخطورة ولعدد من المرات وحسب الكشف المرفق طياً (مرفق ٥) .

خامساً : ان كافة الوثائق والمصادر العلمية تشير الى تحرير كمية تعادل ٥٠% من سيانيد الصوديوم عند اضافة الماء اليه علماً ان مادة الكونكريت الرغوي المستخدم في تغطية موجودات المخزن ١٣ يحتوي على ٥٠% ماء وهذا التحرر للغازات مانعمل على تجنبه من خلال الاستفادة من قاعدية خليط الاسمنت وازضافة مادة معادلة للملوثات مع التاكيد ان العمل الجاري حالياً هو عملية تغليف بالاسمنت لمدخل المخزن الذي يحتوي على حاويات فيها متبقيات عامل التابون مضاف اليه مادة التطهير في حينه وان كافة فحوصاتنا السابقة التي جرت عام ٢٠١٣ ذكرت عدم وجود لعامل التابون في التحاليل وكما موضحة في الوثيقة المشار اليها في (رابعا علاه) ونرفق طياً مقتطفات مما ورد في الوثيقة NOISH وهي المعنية بالسلامة والتي توضح ذلك (مرفق ٦)



Email : almuthana.project@yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Republic of Iraq
Advisory committee on
Almuthanna Decommissioning
Project



جمهورية العراق
اللجنة الاستشارية
لمشروع تصفية مخازن المئبني

No.
Date: / /2017

العدد :
التاريخ : ٢٠١٧ / ٤ / ٢٠

٢. المحور الثاني : في هذا المحور سيتم التطرق الى اهم المحطات والمراحل التي جرى العمل بها والفترات الزمنية التي استغرقتها .
- أ. تأسس المشروع بموجب قرار مجلس الوزراء ١١٩ لسنة ٢٠١١ وتم تخصيص المبلغ في ٢٠١١/١١/٢٢ عنده بدء العمل الفعلي .
- ب. تم وضع الخطة وقرارها (وعلى ضوء الخبرة المتوفرة لدى الكادر من خلال التعامل مع (Unscop) وكان امدها ثلاثة سنوات وبمبلغ تخميني ٦٩ مليار دينار وتم اقرار الخطة من قبل اللجنة الاستشارية وبعدها من قبل مجلس الوزراء بموجب القرار اعلاه .
- ج. تمت المباشرة بالاعمال المبنية في ادناه والتي هي اما مطلوبة من قبل منظمة حظر الاسلحة الكيماوية او تم اقرارها في اجتماعات اللجنة الاستشارية وكما يلي :
- اولاً : المباشرة باعمال التحصين الامني للموقع والمباشرة بانشاء المجمع السكني علماً ان الخطة الامنية تم اعدادها من قبل وزارة الدفاع وجهاز المخابرات وقرارها من قبل اللجنة الاستشارية وكان من ضمنها موقع المجمع السكني .
- ثانياً : المباشرة باعداد الوثائق المطلوبة وطنياً من قبل المنظمة ومنها :
١. تقرير الاثر البيئي
 ٢. تقرير ادارة المشاريع (Project mengerment)
 ٣. الفكرة العامة لعمليات التدمير على شكل تقرير فني ومخطط عمليات وتقديمه للمنظمة .
 ٤. المباشرة باعمال التصاميم للفكرة .
 ٥. تقرير الفحوصات الجيولوجية .
 ٦. تقرير تقييم المخاطر .



Email : almuthana.project@yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Republic of Iraq
Advisory committee on
Almuthanna Decommissioning
Project



جمهورية العراق
اللجنة الاستشارية
لمشروع تصفية مخازن المئذني

No.
Date: / / 2017

العقد :
التاريخ : ٢٠١٧ / /

ثالثاً : على ضوء المناقشات مع المنظمة ولوجود ما يعرف بالحالة الفريدة اقترحت المنظمة ان يتم عقد لقاء على مستوى الخبراء للدول الفاعلة والمؤثرة في امريكا حيث عقد اللقاء بحضور خبراء امريكا ، بريطانيا ، المانيا ، الامانة الفنية للمنظمة حيث تم مناقشة الفكرة العامة للتدمير والتصاميم التي تم اعدادها حيث تم اقرار الفكرة العامة للتدمير وتزويدنا بمتطلبات المنظمة وخاصة من حيث الوثائق التي يتطلب تقديمها وقرارها قبل المباشرة بعملية التدمير والتي تستغرق وقتاً طويلاً .

رابعاً : على ضوء الاجتماع المشار اليه في (ثالثاً) اعلاه تم اعداد دراسة تفصيلية وتم تقديمها الى مجلس الوزراء الموقر وقرارها من حيث الفترة الزمنية حيث تم تمديد عمل المشروع لنهاية ٢٠١٧ و اقرار الموازنة المطلوبة لتنظيم شراء المعدات التخصصية لتدمير موجودات مخزن ٤١ وكذلك متطلبات تسوية المواقع القديمة الى الارض وكلف المفتشين .

خامساً : ومع ذلك فانه في نهاية عام ٢٠١٣ كانت كافة منظومات التقييم والاتلاف عدا المعدات التخصصية جاهزة للعمل وتم تشغيلها تجريبياً وكذلك تم شراء ونصب معدات السيطرة النوعية ومنظومات التطهير كافة .

أ . كان يرافق كافة هذه الاعمال تحرك على الجهات الامنية وعلى اعلى المستويات ابتداء من مكتب القائد العام للقوات المسلحة ولعدة اجتماعات تنسيقية الا ان الحد الاقصى من المتطلبات الامنية لم يتم تحقيقها ولغاية الربع الاول في عام ٢٠١٤ حيث بدأت الاوضاع الامنية بالتدهور وازدادت التعرضات على الموقع مما دعانا الى سحب الكادر واخلاء الاجهزة الحساسة والمؤثرة وانتهى الامر باحتلال الموقع من قبل كيان داعش منتصف شهر حزيران عام ٢٠١٤ ولغاية نهاية الشهر العاشر لنفس العام .

ب. بعد تحرير الموقع جرت عدة اجتماعات مع قيادة العمليات المشتركة وحضو اجتماعين لمجلس الامن الوطني كان اخرها منتصف عام ٢٠١٦ حيث تم توجيه قيادة العمليات المشتركة بان تتولى قيادة عمليات سامراء فتح المقر المسيطر وترتيب اجراءات الحماية وعلى ضوء ذلك تم عقد لقاءات مع السيد قائد عمليات سامراء وكانت النتيجة انه تم الاتفاق على توقيات البدء باعمال التأهيل ونقل معدات وللمباشرة بالعمل .



Email : almuthana.project@yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Republic of Iraq
Advisory committee on
Almuthana Decommissioning
Project



جمهورية العراق
اللجنة الاستشارية
لمشروع تصفية مخازن المعنى

No.
Date: / /2017

٢٠١٧ / /

العدد :
التاريخ :

ج. ان فترة التوقف التي يمكن حصرها من الربع الاول لعام ٢٠١٤ لغاية الشهر العاشر
٢٠١٦ ت استغلالها وبما يتوفر من تخصيص لجرد لمفقودات والاجزاء التي تم تخزينها
واشراء منظومات الكونكريت الرغوي وتدريب الكادر .
د. وكما نرفق طياً وثيقة صادرة من المشروع وتم تقديمها الى ديوان الرقابة المالية عن
المخطط وماتم تنفيذه والاسباب الموجبه للاعتراض عن تنفيذ المخطط للفترة من ٢٠١١
ولغاية ٢٠١٧ (مرفق طياً) .
للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير


الخبير المهندس

مدير المشروع
٢٠١٧ / ٤ / ٢٠



Email : almuthana.project@yahoo.com

بعد الإنتهاء من عملية الحقن بالاسمنت الرغوي في شهر حزيران أُعدّ تقرير مفصل عن الإجراءات ومستوى الإنجاز في مخزن(13). قدم التقرير في إجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (EC 85)، والذي عقد بتاريخ 2017/7/11 م، وحسب الإتفاق الذي حصل في المجلس التنفيذي (EC 84) وممثلي منظمة حظر الاسلحة الكيميائية في اجتماع عمان بتاريخ 15 شباط 2017. وعلى إثر النتائج الإيجابية للتقرير تمت الموافقة على إكمال عملية الطمر لمخزن (13) وحسب الخطة المصادق عليها سابقا.

تم التعاقد مع شركة الفاو بتاريخ 2017/7/17 م؛ لإكمال عملية ملء بقية الفراغ في مخزن (13) بمخلطة الكونكريت البورتلاندي أو الكونكريت الإعتيادي(سمنت،حصو، رمل) وبمحدود 2300م³، لضمان سرعة الإنجاز لما لدى الشركة من إمكانات فنية وعُدّد وآليات. تم إكمال طمر المخزن واغلقت الفتحات الخارجية في جداره بتاريخ 2017/8/23 م. بلغت مجموع المبالغ التي أنفقت لعملية الطمر بمحدود المليار دينار وبزمن لم يتجاوز الخمسة اشهر. لقد كانت متابعتنا للعمل في المشروع متواصلة ومستمرة من خلال الإتصالات الهاتفية اليومية المعززة بالصور والفيديوات.



صور لغلط فتحات جدران مخزن (13)

مقترح تبديل خطة اتلاف مخزن (41)

بعد الإطمئنان والنجاح الذي حصل في الأسابيع الأولى، عند فتح مخزن (13) ومن خلال عملية طمره تولدت القناعة لدينا بضرورة المباشرة بإجراءات تدمير المخزن (41) والحصول على موافقة المنظمة لكسب الوقت وإنهاء ملف مشروع المثني باكملة بالسرعة الممكنة.

ولابد من أن نشير الى أن النجاح الذي تحقق في تدمير مخزن (13) شجعنا لإطلاق وتبني مبادرة لتعديل خطة تدمير مخزن (41) وإعتماد الطريقة نفسها التي أستخدمت لتدمير مخزن (13). وبعد مباحثات عديدة مع بعض الخبراء في اللجنة الإستشارية بشأن مقترح الخطة الجديدة ، أوعزنا بإعداد دراسة عن مدى إمكانية تغيير الخطة المقترحة لتدمير مخزن (41) والمتفق عليها مع المنظمة عام 2013م؛ وذلك بسبب تلف وتآكل الحاويات وانسكاب محتوياتها داخل المخزن مما يصعب عملية اخرجها من المخزن فضلا عن بعض الإشكاليات والمخاطر عند اعتماد الخطة السابقة. تم إعداد الدراسة وقدم طلب لمناقشتها بحسب المذكرة الداخلية المؤرخة في 9 /5 /2017م وكما هي في ادناه:

العدد، حاخلية

التاريخ: / / ٢٠



إدارة مشروع تصفية مخازن
المؤبى (المغاة)
مكتب معاون مدير المشروع

السيد الوزير رئيس اللجنة الاستشارية المحترم

م/ تعديلات في خطة تدمير موقع ٤١

تحية طيبة

يرجى التفضل بالاطلاع والموافقة على تحديد موعد للمداولة مع مجموعة من خبراء مشروع مع سيادتكم لغرض مناقشة رفع الخطة الطارئة الخاصة بموقع ٤١ والمتضمنة إجراء تعديلات في خطة التدمير ليتسنى لنا رفعها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لغرض مناقشتها واعتمادها والشروع في تنفيذها، وكما يلي توضيحات حول الخطة والمبررات والتعديلات المقترحة للخطة وباللغتين العربية والانكليزية.

خطة طارئة للتخلص من مخاطر محتويات مخزن ٤١

المقدمة

سبق و قدم العراق الإعلان الأولي في الشهر الثالث من عام ٢٠٠٩ إلى منظمة منع انتشار الأسلحة الكيميائية (OPCW)، وبموجب الإعلان أصبح العراق دولة لطرف في الاتفاقية لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية وبموجب الالتزام ببنود الاتفاقية. كما وسلم العراق في عام ٢٠١٣ خطة لتدمير والتخلص من متبقيات، تدمير الأسلحة الكيميائية الذي قامت به اللجنة الخاصة (UNSCOM) وتحت إشراف الأمم المتحدة وبموجب القرارات الصادرة في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ من مجلس الأمن والتي تم خزنها بعد عملية

العدد: داخلية



التاريخ: / / ٢٠

التدمير في مخزني ١٣ و ٤١ (حسب ترقيم الأمم المتحدة) حيث قدم فيها خطة التدمير وبما يعرف باتفاقيه الموقع المفصلة (DFI) Detail facility information .
في حزيران عام ٢٠١٤ تم احتلال الموقع من قبل عصابات داعش الإرهابية بعد ان تم إنشاء جميع الوحدات الضرورية لعملية التخلص من مخلفات الإتلاف (محتويات مخزن ١٣ و ٤١) حيث قامت هذه العصابات بتدمير معظم البنى التحتية لإغراض الإتلاف.
وفي الشهر العاشر من عام ٢٠١٥ تم تحرير الموقع من قبل القوات المسلحة العراقية وتسليمه إلى إدارة المشروع. نود الإشارة إلى وجود مخاطر حقيقية من قبل العصابات الإرهابية في المنطقة المحيطة بموقعي المخازن (١٣،٤١) وذلك إلى اجتمالية وجود خلايا نائمة لهذا التنظيم علما ان المنطقة لا زالت ضمن مناطق العمليات العسكرية.
من هنا تنشأ الحاجة إلى إجراء تعديلات في الخطة، نجدها ضرورية لضمان إكمال عملية التدمير ضمن الوقت والخطة المتفق عليها في الموقع ٤١.

✓ المبررات التي بموجبها يستوجب تعديل خطة التدمير لمحتويات مخزن ٤١

- **الوضع الأمني :** إن المنطقة المحيطة في موقع مخازن المثنى لا زالت مهدده بالعصابات الإرهابية لوجود تحركات ملموسة في المناطق المحيطة بالإضافة إلى وجود خلايا نائمة والتي قد تتشط عند توفر الظروف أو المبررات المناسبة لها.

العهد: داخلية



التاريخ: / / ٢٠

- إن جميع محتويات مخزن ٤١ هي عبارة عن مخلفات لمعالجة الأسلحة الكيميائية التي قامت بها اللجنة الخاصة (UNSCOM) بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٤ وهي مرحلة برنامج تدمير الأسلحة الكيميائية في العراق.
- إن عملية فتح مخزن ٤١ ونقل مخلفاته الخاصة بالتدمير السابق خارج المخزن (٤١) يشكل تهديدا حقيقيا للوضع الأمني الداخلي للبلد، علما إن الحاويات والمواد الأخرى قد أصابها الصدأ والتآكل جراء الخزن الطويل وذلك ماوضحه التصوير الذي اجري سنة ٢٠١٤ وبالتالي هذا الأجراء قد يسبب مشاكل فنية عند إخراجها لغرض التخلص منها.
- إن عملية فتح مخزن ٤١ ومعالجة وإتلاف المخلفات يستوجب إنشاء وحدات جديدة ومحارق مختلفة للسوائل والصلب والغازات، بالإضافة إلى وحدات التخلص من الغازات الناتجة Off gas units وهذا يتطلب تخصيصات مالية كبيرة تنقل كاهل البلد كون العراق يعتمد حاليا سياسة التقشف كونه يواجه فعليا الحرب العالمية مع تنظيم داعش الإرهابي.
- إن عملية الفتح ومناقلة المخلفات خارج المخزن قد يسبب إخطار صحية على العاملين من جانب ويوفر فرصه للخلايا الإرهابية النائمة في المنطقة للتحرك والقيام بعمليات غزو واحتلال الموقع والذي قد يؤدي بالنتيجة إلى استخدامها ضد المدنيين.
- التعامل مع الطريقة السابقة نجدها غير مجدية وذلك وكما بين سابقا إلى وجود تآكل وصدأ كبير بالإضافة إلى وجود تعوب لا تضمن سلامة المعالجة الخارجية.

العدد: داخلية

التاريخ: / / ٢٠



✓ التعديلات المقترحة لخطة الإلتلاف

لغرض تجنب المخاطر السابقة التي تم الإشارة إليها في البند السابق، وكون الجانب العراقي يمثل دولة طرف في اتفاقية منع انتشار الأسلحة الكيميائية وتنفيذاً لمتطلبات الاتفاقية يقترح العراق استخدام المعاملة أو المعالجة الكيميائية والإملاء بالكونكريت للرغوي لمخزن ٤١ كوسيلة لتدمير محتوياته وكخطة بديلة أو معدلة لما ورد في اتفاقية الموقع المفصلة والمقدمة في عام ٢٠١٣. ونود الإشارة هنا إلى إن نفس الأسلوب قد تم إتباعه في عملية تدمير محتويات مخزن ١٣ والذي تمت عليه الموافقة من قبل المنظمة سابقاً وحالياً جاري العمل به لحين الانتهاء من عملية التدمير. نود إن نشير هنا إلى ترحيب الجانب العراقي وإدارة المشروع إلى إجراء المناقشة للخطة المعدلة للتدمير في مخزن ٤١ مع السكرتارية الفنية (Technical Secretary) للمنظمة في حالة إبداء الرغبة من قبلها في أي وقت وأي مكان تقترحه المنظمة.

مع التقدير...

مقدم الملاحظات
لجنة الخبراء ممثلة بمعاون المشروع

٢٠١٧/٤/٢٨



وبعد الإطلاع على الدراسة وجهنا بتشكيل لجنة فنية لبيان رأيهم فيها. لقد جاءت توصيات اللجنة عائمة ولم تُشير بشكل واضح وصریح لمحاسن أو مساوی التعديل ولكنها ركزت على محاور فنية أخرى تشير لأفضلية التغيير. وكما هو في أدناه لبعض فقراتها:

- اشارة الى موافقة سيادتكم على مطالعتنا العدد 921 في 2017/5/9 والمتضمن مقترحاً بتشكيل اللجنة لغرض دراسة المقترح البديل لخطة إتلاف محتويات (41) فقد إتخذت الإجراءات الآتية :

1. تم عقد الأتماع الأول بتاريخ 2017/5/23 وقد إستعرضت موجودات المخزن على ضوء المعلومات المتوفرة لدينا ولاسيما وثيقة تسليم الموقع التي جرى توقيعها بين الجانب العراقي واللجنة الخاصة عام 1994م وكذلك تقييم الغازات والتصوير الذي تم تنفيذه عام 2013م ، وإستعراض الخطة المعتمدة مع المنظمة للتدمير والخطة البديلة ومزاياها والمساوی المتوقعة في حال تنفيذها. فكان رأي الجميع ألا نتوقف عن هذين المقترحين وأن اللجنة ترحب بأي مقترح بديل يؤمن السرعة في التنفيذ وبتكاليف أقل ويمكن تمريره في منظمة حظر الأسلحة الكيماوية .

2. ولغرض معرفة المتغيرات الحاصلة على تركيب الغازات داخل المخزن ولحصول المشروع على أجهزة أكثر تطوراً عما كانت متوفرة عام 2013م ، فقد أوصت اللجنة بإعادة التصوير لموجودات المخازن وإعادة التقييم للغازات بإستخدام الأجهزة الحديثة وأجري ذلك على مدخل المخزن وسيُجرى التصوير والتقييم لبدن المخزن بداية الأسبوع القادم .

3. بتاريخ 2017/5/29 تم عقد الإجتماع الثاني بكامل الأعضاء حيث تمت مناقشة نتائج التقييم لغازات مدخل المخزن وتم الإتفاق على اعادة التقييم عند إجراء التقييم لبدن المخزن و تم كذلك الإتفاق على إتخاذ الإجراءات التنفيذية الآتية :

- الوقوف على رأي وزارة البيئة بشأن المقترح البديل ، إذ كانت الموافقة الممنوحة للموقع مشروطة بالطريقة المحددة بتقرير الأثر البيئي .
- بعد ذلك يتم مفاتحة وزارة الخارجية لترتيب عقد لقاءات فنية مع الأمانة الفنية للمنظمة إذ سيُطرح الموضوع عليها.
- في كلتا الحالتين (تنفيذ المقترح الأساس أو المقترح البديل) لابد من إعادة تأهيل الأضرار لبعض فقرات منظومة الحرق التي يمكن المباشرة بها حالياً وبما يتوفر من التخصيص المتبقي من أعمال تدمير مخزن (13) .
- مما تقدم في أعلاه ولغرض تقليل كلفة إصلاح منظومة (41) فيمكن اللجوء الى الخيارات الآتية :

أ- في حال تنفيذ مقترح التغليف بالإسمنت الرغوي ينبغي القيام بالآتي:
أولاً: صيانة منظومة حرق ومعالجة منظومة (41) من دون الحاجة الى صيانة الفرن الغرفي .

ثانياً: إستخدام المنظومة المتنقلة من دون الحاجة الى صيانة المنظومة الحالية .

ب- في حال تنفيذ مقترح الفتح وإخراج المواد وإتلافها ينبغي القيام بالآتي :

أولاً: صيانة منظومة حرق ومعالجة (41) مع صيانة الفرن الغري ومنظومة سحب السوائل علما بأن جميع هذه الفقرات مخطط لصيانتها عند تنفيذ عقد المبيدات مع وزارة الزراعة ودائرة المعالجة .

ثانياً: إستخدام المنظومة المتنقلة مع صيانة الفرن الغري ومنظومة سحب السوائل ،مع الإشارة الى جميع الخيارات في أعلاه تتطلب دراسة هندسية معمقة بعد تحديد إتجاه العمل بشكل دقيق .

(انتهى المحضر)

تعتمد الخطة القديمة لتدمير مخزن (41) على إخراج الحاويات والصواريخ الملوثة بالخردل من داخل المخزن لتتم معالجتها خارجه ، والتي تشكل الكثير من المخاطر على العاملين وعلى البيئة. وبما أن الأوليات تشير الى أن الخردل والمواد الكيميائية الفعالة في المخزن، لاتتفاعل مع المحيط القاعدي ، لذا جاء مقترحنا في اعتماد الإسمنت الرغوي القاعدي لتغليفها والكتلة الكونكريتية التي ستحيط بها تضمن تلفها واستحالة الوصول لها .

بعد إجراء الكثير من الحوارات والاجتماعات، ولأسباب كثيرة منها فنية وأمنية وبيئية ومالية جاء إصرارنا على إعتقاد مقترح الخطة البديلة لتدمير مخزن (41) والمشابهة لتدمير مخزن (13) فضلا عن النجاح الذي تحقق والإنجاز الذي وصلت نسبته 85% لغاية حزيران 2017م. وقد أوعزنا بإعداد تقرير مفصل للخطة البديلة لغرض عرضه في إجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (EC85) الذي سيعقد بتاريخ 2017 /7 /11م بالتزامن مع عرض تقرير الإنجاز لمخزن (13) مع طلب الحصول على موافقتهم.

حضور المجلس التنفيذي (EC 85)

شارك العراق في إجتماع المجلس التنفيذي (EC85) بوفد من الوزارة، و برئاسة مدير المشروع وعضوية بعض أعضاء المجلس الإستشاري، فضلا عن ممثلي وزارة الخارجية والامن الوطني. لقد كانت نتائج المشاركة وتوصيات المجلس على درجة عالية من الايجابية وكما هي موضحة في تقرير الايفاد الآتي:

تقرير الإيفاد:

إشارة الى الأمر الوزاري العدد 725 في 2017 / 7 / 6 والمتضمن إيفاد المدرجة اسمائهم في أدناه الى (هولندا / لاهاي) وذلك لحضور إجتماعات المجلس التنفيذي (EC85). فقد تمت المغادرة بتاريخ 2017 / 7 / 9 الى (لاهاي) عبر الأردن وتم تنفيذ البرنامج المخطط للزيارة بحسب الآتي:

- 1- اليوم الأول : تم الاجتماع مع ملاك السفارة العراقية في لاهاي والمعني بمتابعة الملف والتداول معهم بالفقرات المخطط إثارتهما والإستفسار عن آراء الأمانة الفنية ولكل ملف. ثم أُجري اللقاء مع السيد السفير وأعلم بما تم التوصل إليه من إستنتاجات للنقاش الذي تم مع ملاك السفارة.
- 2- اليوم الثاني : أُجري اللقاء مع الوفد الأمريكي المكون من ممثلي وزارة الدفاع والخارجية الأمريكية فضلا عن أحد المختصين في تدمير الأسلحة الكيميائية (من العاملين سابقاً بتدمير البرنامج العراقي ضمن UNSCOM) وقُدّم لهم انجاز عن النجاح المتحقق بتدمير مخزن (13) والمعايير التي اتبعت في التوثيق والحفاظ على سلامة الأشخاص والبيئة.

وقد طلبنا استثمار هذه الخبرة بالإضافة الى أسباب الأخرى في تدمير محتويات مخزن (41) وقد كان رد الفعل إيجابياً ووعده بالتدخل بهذا الخصوص.

3- اليوم الثالث :

- أجري اللقاء الساعة التاسعة صباحاً مع الأمانة الفنية للمنظمة إذ اتضح أن الوفد الامريكي قد مارس ضغطاً على مدير عام المنظمة والأمانة الفنية من أجل تمرير مقترح التغليف بالكونكريت لمخزن (41) وضمن إجتماع المجلس التنفيذي الحالي وعلى ضوء ذلك تمت المباشرة معهم بإعداد الأوراق التي تقدم (إتفاقية الموقع وخطة التدمير والورقة الوطنية العراقية) حيث جرى عمل مكثف لهم فضلاً عن عرض موجز قدمه مدير المشروع والمعاون الى إجتماع المجلس التنفيذي .

- وفي ذلك اليوم تم تقديم عرض تقييمي للدول التي عنيت بالمهمة والأمانة الفنية على مراحل العمل بمخزن (13) إذ قام مدير المشروع بإستعراض العمل تفصيلاً معززاً بالصور الإيضاحية وتم الإستنتاج من قبل الأمانة الفنية والدول المعنية بأن موقع (13) قد تم تدميره بشكل كامل من الناحية الكيماوية وهذا عزز الثقة في مقترح العراق لسرعة تدمير (41) وبنفس الطريقة .

4- اليوم الرابع والأخير : طلب السيد السفير المداخلة مع اعادة فتح الجلسة المغلقة إذ حصلت الموافقة على ذلك، وبعدها اعطى السيد السفير ايجازاً بسيطاً عن الموضوع وقام بتقديم مدير المشروع ليقدم الإيضاح عن سبب

- الطلب والإيجابيات المتوقعة من ذلك وبعد الانتهاء تم اقرار المقترح
بالاجتماع ومن دون إعتراض أو أسئلة وبموافقة 191 دولة .
- 5- أمور مهمة :
- إن الوقت المحدد لبداية العمل هو 2017/7/31 ولغاية نهاية العام الحالي مما يتطلب التحرك السريع لتأمين التخصيص المالي من خلال موازنة اضافية .
 - لا بد من أن نذكر الجهد الرائع الذي قامت به وزارة الخارجية والسفارة العراقية في (لاهاي) بالتحرك الدؤوب على الدول الاطراف من أجل تمرير المقترح .
 - 6- يرجى التفضل بالاطلاع والتوجيه ومن جانبنا نقترح مفاتيحة السيد وزير الخارجية المحترم لتوجيه كتاب شكر وتقدير الى كل من السادة المدرجة أسماؤهم في أدناه:
 - السيد السفير سيوان البرزاني
 - كاني محمد جزا شريف سكرتير أول
 - د.نجاح ذياب الصباغ مستشار
 - علي طالب الحمداني/ رئيس قسم نزع السلاح في وزارة الخارجية

كلمة الوفد

أود ان أعرب عن إمتناني للسماح لي باعادة فتح منهاج الجلسات حيث كنا نخطط لاثارة هذا الموضوع في اجتماع ال(EC86) إلا أننا وفي ضوء الأحداث الأخيرة المتصلة بتحرير الموصل قبل ثلاثة أيام مضت بالإضافة الى

الصور الفوتوغرافية من داخل مخزن (41)، إضطررنا التفكير في مدى جدوى الإحتفاظ بالأجهزة والمعدات في موقع المثنى لمدة ثلاثة اشهر أخرى .

حققت القوات العراقية نجاحاً كبيراً في الموصل الا أن ذلك أدى الى حالة تتمثل في أن أعداداً من (ISIS) قد غادروا مدينة الموصل ، إلا أن وجهتهم لايمكن معرفتها بدقة الا ان التعرضات على طريق (بغداد - مشروع المثنى) مستمرة ولأجل إستمرار العمل في مشروع المثنى لابد من نقل هؤلاء الموظفين من والى موقع المثنى علماً أنه في عام 2014م قامت عصابات داعش بإحتلال موقع المثنى وتسببت بأضرار جسيمة للمعدات التي كان من المخطط إستخدامها في التدمير وهذا مالايجب السماح به مجدداً أن يحدث ، كذلك لم تكن الصور من داخل مخزن (41) متوفرة وأن الخطة السابقة تم بناؤها بالإستناد على معلومات الUNSCOM مما أظهر وقاد الى الإعتقاد بأن الدخول الى المخزن وإجراء التقييم للموجودات ليست بالمهمة الصعبة إلا أن الصور الأخيرة أظهرت عكس ذلك تماماً .

لا أريد أخذ المزيد من وقت المجلس ، إلا أننا نعتقد أن المشاركة لبعض الصور تعطي تصوراً واضحاً عن حال المخزن (صور عدد 7) .

ولن لم يتمكن من مشاهدة العرض الذي تم تقديمه يوم أمس ، فنقدم ايضاً عدداً من الصور لمراحل تغليف مخزن (13) (صور عدد 7) .

وكما توضح الصور أن التغليف لمخزن (13) كان عملاً ناجحاً ، والمهم أن الصور من داخل مخزن (41) التي تم عرضها توضح أن حركة هذه المحتويات قد تؤدي الى مخاطر غير متوقعة وأن الحاويات المتآكلة قد تحتوي على متبقيات

سوائل وان أية حركة لها قد يسبب تحطيمها وفتحها وبالتالي تسبب خطورة على العاملين والبيئة .

ان قذائف المدفعية مغطاة تحت الأتربة والأنقاض وهي على الأغلب تحتوي على بقايا الخردل، إن حياة العاملين لا يمكن تعريضها للخطورة عند إخراج هذه القذائف من تحت الأتربة ، وعليه يجب أن نمضي للأمام وبالسرعة الممكنة لعملية تغليف محتويات المخزن بإستخدام الكونكريت الرغوي لضمان سلامة الأشخاص والمعدات في الموقع .

وقد عُرضت سبع صور مثلت مختلف مراحل عملية اتلاف مخزن (13) التعليق الذي كان يذكر مع عرض كل صورة كما يأتي:

1. السلندرات الموجودة في مدخل المخزن حيث ويلاحظ بدء إنسكاب السمنت الرغوي والمادة المعادلة .
2. يمثل مرحلة من مراحل عملية التغطية ويلاحظ تغلغل مادة الكونكريت الرغوي بين السلندرات وحوها.
3. تمثل لحظة دخول السمنت الرغوي لتغطية صواريخ 122 ملم المملوءة بالسايرين المدمرة جزئياً .
4. عملية تغطية حاويات السيانيد .
5. عملية تغطية حاويات السيانيد.
6. تمثل المرحلة النهائية التي وصل إليها الكونكريت الرغوي .
7. منظومة عمل الفتحات في بدن المخزن .

وعُرضت - كذلك - سبع صور لمحتويات مخزن (41) قبل عملية الإتلاف .والتعليق الذي كان يذكر مع عرض كل صورة كما يأتي:

1. يُلاحظ شدة التآكل في معظم السلندرات مع ملاحظة إنسكاب محتوياتها على الأرض.

2. يُلاحظ الانسكاب المتكامل للمواد على الارض وهي تحطم السلندر من شدة التآكل .

3. يُلاحظ التآكل الشديد الذي قد يسبب تحطيمها عند المناقلة .

4. يُلاحظ المادة السوداء على الأرض التي تؤكد إنسكاب معظم المواد .

5. يُلاحظ وجود انابيب وصمامات ملوثة وانقاضاً ملوثة .

6. يوضح إنتشار بعض قنابل المدفعية مغطاة بالأتربة والانقاض .

7. لقد لمس الوفد إشادة من المجتمعين في منظمة حظر الأسلحة الكيماوية؛

وذلك بالإنجاز الحاصل في تدمير مخزن (13) والموافقة على الخطة

الجديدة لتدمير المخزن (41) وبموافقة 191 دولة مشاركة في الاجتماع .

(انتهى التقرير)

وقد رأينا أن السبب في حصول موافقة المجلس التنفيذي على تعديل

خطة إتلاف مخزن (41) وجود أمرين أساسين وراء الموافقة وهما:

1. تزامن طلب التعديل مع إعلان إنهاء إتلاف محتويات المخزن (13) مما

أعاد الثقة للعراق وبرنامجه في التخلص من بقايا الأسلحة الكيماوية.

2. إقتناع ممثلي وزارتي الدفاع والخارجية الامريكية، المتواجدين في

(لاهاي) لحضور إجتماع المجلس التنفيذي (EC85)، بالخطة الجديدة

لتدمير مخزن (41) إذ أيدوا ورحبوا بالخطة بعد إطلاعهم عليها وعلى الإنجاز الذي حصل في مخزن (13) مما حفز بقية أعضاء المجلس للموافقة على تعديل الخطة.

من خلال لقاءات الوفد العراقي مع اللجان الفنية في المنظمة فقد قُدمت دعوة لهم لزيارة مشروع المثنى والإطلاع على الإنجاز في مخزن (13) ميدانيا. وفي ايلول 2017م زار جمع من منتسبي المنظمة من الفنيين موقع مشروع المثنى واطلعوا على الإنجازات المتمثلة في إنهاء تدمير مخزن (13) وغلق منافذه والخطوات الأولى في تدمير مخزن (41) وبعد إنتهاء جولاتهم طلب رئيس الوفد مقابلتنا، وعند اللقاء تقدم أعضاء الوفد بمجموعة من الأسئلة عن المشروع حيث تمت الإجابة عليها ، ثم عبروا عن إشادتهم وإعجابهم بالإنجاز من خلال منحنا وسام المنظمة الذي لم يمنح الى أية دولة منذ عام 1997م تمشينا للخطوات الجادة والحقيقية التي اتخذت لإنهاء المشروع وسرعة الإنجاز وبعد سنوات من الإنتظار.



وسام منظمة حظر الاسلحة الكيميائية



منحنا وسام منظمة حظر الاسلحة الكيميائية في ايلول 2017م

تدمير مخزن (41)

بعد موافقة المجلس التنفيذي (EC85) على التعديل في خطة تدمير مخزن (41) وعودة منتسبينا من (لاهاي) تمت المباشرة بتاريخ 2017/7/17م، بتهيئة الموقع وشراء المستلزمات الضرورية التي ستستخدم في عملية التدمير. لقد كان التوجس والحذر لدى العاملين باحتمالية وجود كميات كثيفة من غاز الخردل في أجواء المخزن بسبب محتوياته من الحاويات والقنابل وقذائف المدفعية الملوثة بالخردل. ومن الطريف أن بعد إزالة كميات من الأتربة والاطيان - التي كانت كثيرة في بعض الأماكن المحيطة بجدار المخزن - للمباشرة بعملية ثقبه وُجدَ عشر طيرٍ في رفّ داخل جدار المخزن، الأمر الذي بعث الاطمئنان في نفوس العاملين.





الصورة تشير الى عمق الاتربة المحيطة بجدار مخزن (41)



عش في جدار المخزن (41)

ثقب جدار المخزن بفتحة قطرها 5 سم استخدمت لسحب الهواء لتحليله.



الفتحة في جدار المخزن

لم تظهر أجهزة التحليل أية اشارة لوجود غازات غريبة مع الهواء المسحوبة من داخل المخزن.

بدأت عملية الإتلاف، بعد فتح جدار المخزن، بتاريخ 2017/7/30م، بضخ خلطة الإسمنت الرغوي القاعدي الى داخل المخزن، ومن خلال المراقبة الفديوية لإنسيابية الخلطة السائلة بين محتويات المخزن لوحظ طفو بعض الحاويات على محلول الإسمنت الرغوي، لمدة زمنية قليلة وبعدها تغطس لإمتلائها بالمحلول، مما يدل على فراغها وعدم احتوائها على أية مواد ، فضلا عن عدم ظهور أي مؤشر لإشتعال او إنبعاث غازات كما حصل في مخزن (13).



بداية عملية الحقن في مخزن (41)

إستمرت عملية الحقن بالإسمنت الرغوي ليصل إرتفاعه 5 متر عن سطح أرض المخزن.



محتويات مخزن (41) خلال عملية الحقن

وقد تُعوقد مع شركة الفاو لإكمال ملء المخزن بالكونكريت البورتلاندي وبآلية نفسها والقياسات التي إعتمدت في مخزن (13)، ثم تمت المباشرة بعملية الصب بعد التأكد من تصلب الإسمنت الرغوي وجودته وتماسكه.



عملية ضخ الكونكريت البورتلاندي في مخزن (41)
إكتملت عملية طمر محتويات مخزن (41) وأغلقت فتحات الجدار
الخارجي في نهاية تشرين الثاني 2017م.



اغلاق إحدى الفتحات في جدار مخزن (41) بعد الإنتهاء من تدميره

لقد أُشير في التقرير الذي قُدم للمنظمة عام 2016م الى أن المدة الزمنية التي ستكتمل فيها عملية التدمير هي نهاية عام 2019م. وقد جاء في التقرير الذي قُدم للمنظمة في تموز 2017، أن مدة الطمر لمخزن (41) ستستغرق سنة واحدة. ولكن النجاح في انجاز المشروع بأكمله وبمدة زمنية تقل عن ثمانية اشهر بالرغم من عدم التعاون وإخفاء سر المشروع، فضلا عن حادثة عهدنا على البرنامج وعوامل أخرى عُدّت من التحديات. أما تخصيصات المشروع فهي 124 مليار دينار انفقت الادارة السابقة بمحدود 58 مليار دينار غير أن مجموع ما أنفق - في حقبة استيزارنا - لإنجاز المهمة لم يتجاوز الملياري دينار.

زيارتنا لموقع المشروع:

تحققت زيارة المشروع في 17 تشرين اول 2017م، وقبل غلق مخزن (41)، للإطلاع على سير العمل وللبت في تصفية مقتنيات المشروع. وقد رافقنا في الزيارة قائد عمليات سامراء اللواء (عماد الزهيري). فقمنا بإهداء بعض الموجودات التي تخدم القطعات العسكرية، مثل محطة تصفية الماء ومجموعة من الكرفانات ومواد الأسيجة....، وتقرر نقل المتبقي من الأجهزة والعدد الفنية الى مواقع قريبة من مصادر الملوثات الكيميائية الخطرة التي تحتاج الى مشروع للأتلاف.



زيارتنا لموقع مشروع المثنى

المخازن الأخرى ضمن مشروع المثنى

يضم موقع مشروع المثنى مجموعة من المخازن، المشابهة لمخزني (13 و41)، محصنة ومغطاة بالتراب بعضها مغلق وبعضها الآخر مفتوح المنافذ وفارغ. وقد إستخدم أحد هذه المخازن ليصبح المخزن الرئيسي للموقع، وخصّص جزء من أرض المخزن ليُصبح مكاتب ادارية والمتبقي مفتوح لحزن مواد متنوعة المعدات ، مثل المضخات ، الاثاث ، الأدوات الاحتياطية ، ...وكما في الصور ادناه :



مدخل المخزن





أحد مخازن المثني الذي إستخدم مخزن المشروع

احداث جانبية :

حصلت بعض الأحداث والمنغصات على الرغم من النجاح الذي تحقّق في المشروع ومن تلك الأحداث ما يأتي :

1- وصلتنا رسالة الكترونية من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في شهر ايلول 2017، مع عبارات التعجب والإستغراب، تشير الى إستلامهم رسالة من العراق، ومن هاتف نقال أدرج رقمه ، تشكك في إجراء اتنا وتنفي إنجازنا في تدمير مخزن (13). علما ان المنظمة كانت متأكدة من سلامة إجراءاتنا وصحتها من خلال خبرائهم ولجنة التفتيش التي زارت الموقع. لذا كانت إجابتنا بعدم صحة المعلومات وإحالة القضية الى لجنة تحقيقية.

خاطبنا الجهات المعنية لمعرفة عائلية الهاتف ومن أين تم إرسال الرسالة . وبعد أيام وصلنا الجواب الذي يشير لعائدية الهاتف الى أحد منتسبي دوائر العلوم والتكنولوجيا وهو رئيس مهندسين اقدم م.ع.ع ومكان إرسال الرسالة هو مطار بغداد مع تاريخها. بعد ذلك شكّلت لجنة تحقيقية، بكل سرية، وأستدعي المتهم من قبل اللجنة من دون علمه عن الغرض من الإستدعاء، ثم وُجّهت له عدة إستفسارات، منها بيان الغاية من كتابته الرسالة التي أرسلت للمنظمة واذا به ينكرها في بادئ الأمر إلا أنه اعترف بعد ان علم بوجود الاوليات لدى اللجنة مدّعياً انه قرأ عن المشروع في الصحف ولكنه لم يسمع عنه في الوزارة؛ لذا كتب بذلك للمنظمة ، مع العلم أن العمل في المشروع لم يصرح به في الاعلام ولم يكتب عنه بأية صحيفة. فهذه الحالة تحتاج الى دراسة وتحليل لكونها الشائعة ضمن مفهوم (الحقد والكره لقصص النجاح)

2- من خلال الحديث مع رئيس الوزراء بشأن المشروع ونسبة الإنجاز والإنفاق والمدة الزمنية والمبلغ المتوقع لإكمال المشروع وأسباب تأخر إنجازها الذي بدأ العمل به منذ عام 2011م ، فقد حصلت القناعات بوجود مؤشرات فساد فيه ، لذا شكّلت لجنة تحقيقية من اعلى المستويات وسُحبت يد مجموعة من المتسبين في إدارة المشروع مما اضطرننا لإستبدالهم وتسمية د. ماجد الساعدي مديراً للمشروع مع تسمية آخرين كاعضاء للإدارة الجديدة وذلك بعد الإنتهاء من تدمير مخزن (13) .

وبعد ما يقارب الشهر من إستبدال إدارة المشروع قُدمت لنا طلبات، من قبل بعض المتسبين من دوائر العلوم والتكنولوجيا، بعدد (100-120)، يرغبون فيها بتقليص الدوام وزيادة عدد خطوط النقل ومنحهم مخصصات خطورة وطلبات اخرى فيها خرق للقوانين والتعليمات والأنظمة. وفي الوقت نفسه كانت تصلنا معلومات بأن بعض المتسبين يجرضون على التظاهر في أثناء مدة الدوام الرسمي ، لذا أوعزنا بالتعميم في محاسبة الموظف ومسؤوله في حال ترك الدوام والتظاهر خلال فترة الدوام الرسمي. وبعد أيام تجمع بعض المتسبين خارج مبنى الوزارة أو عند بوابتها مع اثنين من أعضاء مجلس النواب ومراسلين لفضائيتين ، وظهر بعض المتسبين على الفضائيات يتحدثون عن مطالبهم واعتراضهم على إجراءات كانت معتمدة في الوزارة قبل استلامها ، فضلاً عن كلام منافٍ للحقيقة وفيه تجاوز على القيم الوظيفية والأخلاقية. وقد رُصد ثلاثة متجاوزين لكي تُسحب يدهم وتم إحالتهم الى لجان تحقيقية مع تحذير الآخرين . إلّا أنهم في اليوم الثاني خرجوا أيضاً بتظاهرة أمام الوزارة

وبعد لا يتجاوز الـ30 متظاهراً، يطالبون بالعفو عن زملائهم مع عدة إتصالات من بعض المسؤولين والبرلمانيين لإعادة النظر بإجراء اتنا في سحب يد الموظفين الثلاثة. وقد عُقد اجتماع مع بعض المتظاهرين وتحدثنا اليهم بشأن الفساد المالي والإداري المؤشر على بعض مسؤولي ومنتسبي العلوم والتكنولوجيا وعن المبلغ المبالغ فيه الذي أنفق على مشروع المثنى وما انفقناه من مبلغ معقول ، بيد أن المشروع على مشارف الإنتهاء. فعندها قام احدهم معتذراً ومعتزفاً بأنهم مدفوعون للتظاهر من آخرين وقد صرّح بعدم علمهم بحقيقة الأمر. هذه الحالة تحتاج الى وقفة وقرار لكونها تمثل الأيدي الفاسدة الخفية التي تدفع بالمغفلين من المسالمين لخرق الانظمة.

3- الشكاوى في القضاء : بعد حصول موافقة رئيس الوزراء د.حيدر العبادي على الإعلان عن انتهاء برنامج الأسلحة الكيميائية ،نظمت إحتفالية في القاعة الكبرى في جامعة بغداد، لحصول العراق على الوثيقة التاريخية من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 13 /3 /2018م. حيث اشترت في كلمتي عن تأريخ وحيثيات المشروع والمبالغ المخصصة له والانفاق الذي حصل والمدة الزمنية التي إستنفذت من دون إنجاز قياساً بالمدة الزمنية التي أنجز فيها المشروع ولم يذكر اسم أي شخص.

كذلك قدم د.ماجد الساعدي عرضاً تفصيلياً فنياً عن المشروع ومخاطره والالتزامات المفروضة على العراق بسببه ، إلا أنه بعد ايام من انتهاء الإحتفالية وردتنا بلاغات قضائية لدعاوي مقامة علينا والدكتور ماجد الساعدي بدعوى التشهير بإدارة المشروع القديمة واتهامنا لهم بتهم بعيدة عنهم وعندها تم تحويل

قانونيين من التعليم العالي ليترافعوا عنا بالوكالة وبعد عدة جلسات حُسم الأمر لصالحنا. ولم ينته الامر بعد ، حيث اقيمت دعوة قضائية أخرى على الدكتور ماجد وشكوى اخرى قُدمت للبرلمان مع العلم بأن الادارة القديمة قد أحيلت الى لجنة تحقيقية شكلت من خارج الوزارة وبالإضافة الى أن أوليات المشروع كلها أحيلت الى لجنة النزاهة. فهذه الحالة تمثل عهداً تفشّى فيه عدم الحياء وعدم الخوف لذلك كنا نحتاج الى وقفة جريئة لإلزام الجميع على الالتزام بالأنظمة والقوانين.

ومن خلال مؤشرات عدم الإنضباط والتمادي في أعلاه وغيرها والتي اصبحت حالياً ظاهرة منتشرة في الكثير من دوائر الدولة يجب الوقوف عندها واتخاذ الإجراءات الازمة للحد منها وبالاعتماد على دراسات علمية إجتماعية ونفسية. إن بعض المفسدين يتصرفون وكأنهم اصحاب حق، ولو كانت الاجراءات تتخذ بشأنهم ضمن القوانين والضوابط وعدم تشريع العفو العام بين الحين والآخر، لساد الإنضباط والإحترام والنزاهة بين أوساط المجتمع العراقي.

تصفية الالتزامات الأخرى لمشروع المثني

لقد كان الهدف من جميع الإجراءات والأعمال في مشروع المثني، هو الوفاء بالتزامات العراق أمام المنظمة الدولية لحظر الاسلحة الكيماوية وأمام المجتمع الدولي وهو {التخلص من بقايا الأسلحة الكيماوية في مخزني (13و41) } .

في لقاءنا مع رئيس وفد المفتشين الذي زارنا في ايلول 2017م والذي قدم لنا وسام المنظمة حيث بين استعدادهم لمساعدتنا في تدمير ما تبقى من المنشآت التي كانت تستخدم لتصنيع الأسلحة الكيميائية والبايولوجية وأعطى إشارة واضحة بوجود التزامات أخرى غير تدمير المخزنين. لم أرد على الحديث والمقترح لعدم علمنا انها ضمن الالتزامات الدولية على العراق؛ لذا لم نعلق على المقترح ، إلا أنه حاولنا البحث والتحري عن الحالة ولكن لم نحصل على الإجابة الوافية ، لأن بعض الذين عرضنا السؤال عليهم لم يعلموا وكان الآخرون متخوفين من الاجابة ولأسباب عديدة . بعد أيام اتصل د. ماجد ليخبرنا بأن احد منتسبي المشروع حالياً، مستعد لمساعدتنا، وكان من منتسبي المنشآت قبل عام 1991م ومن المشاركين مع الUNSCOM في عمليات تدمير برنامج الاسلحة الكيميائية السابق (1992-1994). لقد كان شرطه ألا يعرف به الآخرون؛ تجنباً لوقوع المخاطر على حياته. فحدّد له موعد لمقابلتنا، في إحدى الامسيات في وزارة التعليم العالي، ليعلمنا عن المباني المدرجة ضمن برنامج التصفية في مناطق الثرثار والفلوجة وبغداد. وقد كلفنا د. ماجد الساعدي برئاسة لجنة لزيارة تلك المواقع للوقوف على واقعها ومن ثم البت في عملية تصفيتها . فجاء تقرير اللجنة كالآتي :

1- المباني الواقعة في منطقة الثرثار

وهي مجموعة مبانٍ يبلغ عددها 46 مبنى، بعضها كان يستخدم لتصنيع الأسلحة الكيميائية، بعضها دُمّر كلياً وبعضها الآخر مُدمّر جزئياً أو كان سليماً ولم يطله القصف ، والبعض منها ملوث كيميائياً أيضاً. وتبعد هذه المباني عن

موقع المخازن في منطقة الثرثار بحدود 1-2 كم وبعضها مشيد فوق الارض وبعضها الآخر تحت الارض وترتبط بانفاق سرية. أما المباني التابعة لما يسمى بالفلوجة (3) فهي تقع قرب ناظم التقسيم في منطقة بحيرة الثرثار وهي مدمرة جزئياً وأبعد نسبياً عن موقع المخازن.

2- المباني الواقعة في منطقة الكرمة - ذراع دجلة

هي مبانٍ سمّيت بالفلوجة (1) والفلوجة (2) تقع في منطقة الكرمة وهي مبانٍ مدمرة جزئياً غير صالحة للإستخدام وفي منطقة نائية ومدرجة ضمن إلتزامات العراق مع المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيماوية ، والمطلوب هو التخلص من هذه المباني وتسويتها مع الأرض.

3- مجموعة مباني في منطقة الرشاد في بغداد

وهي مجموعة مبانٍ بعضها مدمرة جزئياً وبعضها الآخر صالح للإستخدام، وقد خصص لإحدى الوحدات العسكرية لممارسة نشاطاتهم وواجباتهم فيه على الرغم من أنها مدرجة ضمن إلتزامات العراق بتصفيتهما .

لقد كان الإلتزام الجديد مفاجأة لنا ، إذ إن عملية هدم بعض المنشآت سيحتاج الى اموال طائلة ووقت طويل وخطتنا وهدفنا هو الإعلان عن إنهاء العراق الإلتزاماته بشأن بقايا الأسلحة الكيماوية في اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة (EC87) وموعده منتصف اذار 2018م . فتحدثت مع السيد رئيس الوزراء بشأن الإلتزام الجديد والرأي الذي سي طرح على المنظمة بإبقاء المباني غير المتضررة وتدمير المباني المتضررة نتيجة القصف الامريكى في عام 1991م وعندها حصلت موافقته مؤيدا المقترح.

وتم التخطيط لتقديم المقترح مع مبرراته الى المنظمة على أمل الحصول على الموافقة. والمقترح هو هدم المواقع المتضررة وابقاء الصالحة منها كي يتم استخدامها من قبل المزارعين في تلك المناطق لحزن عددهم ومكائنتهم وبذورهم وذلك لعزم العراق على ان تكون تلك المناطق مناطق زراعية توفر ايادي عاملة وتدعم الإقتصاد العراقي بعد ان كانت تستخدم لصناعة ادوات الموت والإبادة الجماعية.

من خلال زيارة إحدى الفرق التفتيشية في كانون ثاني من عام 2018م ؛ للاطلاع على منجز طمر مخزن (41)، قمنا بطرح مقترحنا بشأن المتبقي من مشروع المثنى والابنية الواجب التخلص منها وحاجتنا للصالحه منها للإستخدام، إلا أننا لم نحصل على الإجابة الحاسمة ولكن كانت اشاراتهم ايجابية وكانوا قد وعدونا بالإجابة بعد عودتهم الى (لاهاي)ومناقشة المقترح مع اللجان الفنية في المنظمة.





صورة لإحدى الفرق التفتيشية عند زيارتهم الموقع في كانون ثاني من عام 2018م وصلنا الرد الايجابي بعد أيام من عودتهم وخلال شهر كانون الثاني 2018م وذلك بتصفية المباني المهدامة جزئياً وإبقاء الصالح منها. لقد كان الوقت محرجاً جداً ولكن أعتُمدت فرقتان لعملية التصفية كل منهما تعمل في موقع ، وقد أنجز العمل في بداية شهر شباط إذ تم إعلام المنظمة التي بدورها حددت موعداً في شباط لزيارة المواقع من قبل مجموعة من المفتشين للتأكد من الإنجاز الذي وثق بصور وفيديوات.

وقد اطلع وفد المنظمة عند زيارتهم في شباط 2018 على الانجاز الذي حصل في جميع المواقع ، وكما هي العادة لم نحصل على القرار الإيجابي إلا بعد أن عادوا الى (لاهاي) إذ وصلنا ردّ المنظمة بأن الإنجاز الذي حصل قد إستوفى

إلتزامات العراق بالتخلص من برنامج الأسلحة الكيميائية ومخلفاتها لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.



صور لوفد منظمة حظر الاسلحة الكيميائية عند زيارتهم للموقع في شباط

2018م



اللقاء الاعلامي مع رئيس وفد منظمة حظر الاسلحة الكيماوية عند زيارتهم في شباط 2018م

ان تقرير المنظمة الذي قدم لإجتماع المجلس التنفيذي (EC87) والذي إعتد على مشاهدات المفتشين خلال زيارتهم في شباط 2018م كان ايجابيا وكما هو في ادناه:



OPCW

Executive Council

Eighty-Seventh Session

13-16 March 2018

EC-86/NAT.

22 February 2018

Original: ENGLISH

IRAQ

REPORT TO THE EIGHTY-SEVENTH SESSION OF THE EXECUTIVE COUNCIL ON PROGRESS ACHIEVED TOWARDS DESTRUCTION OF BUNKERS 13&41, FALLUJA (1,2,3) AND AL MUTHANA SITES

Introduction

1. The decision of the Executive Council at its Eighty-Fourth Session (EC-84/Dec.2, dated 8 March 2017) requires Iraq to report at each session of the Executive Council (hereinafter “the Council”) on the progress achieved towards the complete destruction of the chemical remnants stored at the Al Muthana Site. This report is submitted in accordance with the guidelines set forth in the said decision.
2. Iraq submitted to the Council, at its Eighty-Fourth Session, its general plan for destruction of chemical remnants stored at the Al Muthana site. (EC-84/Nat.4, dated 24 February 2017). The plan referenced the neutralization and encapsulation of Bunker 13 at the Al Muthana site.
3. At the Eighty-Fifth Session of the Executive Council, Iraq submitted Modifications to the General Plan for Destruction of Chemical Weapons Remnants Stored at the Al Muthana Site (EC-85/P/NAT.7, dated 13 July 2017). The modifications, noted by the Council, allowed Iraq to proceed with the neutralization and encapsulation of Bunker 41 at the Al Muthana site.

Progress achieved

Bunker 13

4. Eleven cameras recorded and documented all steps of the neutralisation encapsulation process. Additional documentation recorded the quantities of foam concrete used in the injection process. Recording of fuel quantities used for the incinerator and generators was also maintained.
5. Documentation records were submitted to the Technical Secretariat through official channels.
6. The completion of Bunker 13 was reported at the Eighty-Sixth Session of the Council (EC-86/P/NAT.3, dated 15 September 2017).

Bunker 41

7. On 24 November 2017 and 14 December 2017, Iraq submitted compact discs (CD) and 3 hard drives of recordings of all aspects of the neutralization and encapsulation process to the Technical Secretariat.
8. On 14 December 2017, Iraq notified the Secretariat of the completion of destruction operations for Bunkers 13 and 41 at the Al Muthana Site.
9. OPCW verification team (DCN:CWPF/68/18/7108/014) , 19-25 Feb.2018, verified and confirmed the complete destruction of Bunkers 13&41 under paragraph 26 of Article V of the Verification Annex.

Falluja 1

10. OPCW verification team (CWPF/70/17/7038/008) , 3-10 Dec.2017, indicated that all specialized and standard buildings and equipment

were completely destroyed except one standard building (canteen). Iraq destroyed that building.

11. OPCW verification team (DCN:CWPF/70/18/7108/012) ، 19-25 Feb..2018، confirmed the destruction of the standard building (canteen). The team confirmed the complete destruction of Falluja 1 under paragraph 26 of Article V of the verification annex.

Falluja 2

12. OPCW verification team (CWPF/71/17/7038/010) ، 3-10 Dec.2017، confirmed the complete destruction of Falluja 2 under paragraph 26 of Article V of the verification annex.

Falluja 3

13. OPCW verification team (CWPF/72/17/7038/012) ، 3-10 Dec.2018، confirmed the destruction of all specialized and standard buildings and equipment except four standard buildings (canteen، maintenance، information and administration). Iraq destroyed these buildings.

14. OPCW verification team (DCN:CWPF/72/18/7108/010) ، 19-25 Feb..2018، confirmed the complete destruction of the four standard buildings. The team confirmed the complete destruction of Falluja 3 under paragraph 26 of Article V of the verification annex.

Al Muthana Site

15. OPCW verification team (CWPF/68/7038/14) ، 3-10 Dec.2018، confirmed the destruction of all specialized and standard buildings and equipment except six standard buildings (water pumping station ،canteen، handling directorate، technical directorate، stores

administration, and production administration). Iraq destroyed these buildings.

16. OPCW verification team (DCN:CWPF/68/18/7108/014) ، 19-25 Feb..2018، confirmed the complete destruction of the six standard buildings. The team confirmed the complete destruction of Al Muthana Site under paragraph 26 of Article V of the verification annex.

Iraq wishes to thank the members of the Executive Council for their support and understanding throughout this project.

حصل اتفاق على حضورنا إجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة (EC87) المقرر عقده في (لاهاي) في 12 /3 /2018 ليتم الإعلان عن إنهاء العراق جميع إلتزاماته بشأن تصفية مخلفات الأسلحة الكيميائية.

المشاركة في إجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (87) (EC

باشرنا التحضير للمشاركة في اجتماع المجلس التنفيذي وإعداد كلمة العراق في المؤتمر الذي يتزامن مع إنتهاء مهمة المدير العام للامانة الفنية لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية السيد احمد اوز مجو واستبداله بالسيدة سفيرة جمهورية سلوفاكيا.

صباح يوم 3 /12 حضرنا المؤتمر مع السفير العراقي في هولندا الدكتور هشام العلوي وممثلين من الجهات الأمنية العراقية ومن وزارة الخارجية حيث القيت كلمة الوفد العراقي وهي:



بيان وفد جمهورية العراق

السيد الرئيس

اسمحوا لي في البداية أن أنضم الى المتحدثين السابقين في التعبير عن
سعادتنا لرئاستكم لاجتماعنا هذا واسمحوا لي أن أوكد لكم بأن وفد بلادي
سيتعاون معكم بشكل كامل في سبيل انجاح اعماله .

السيد الرئيس

لقد اتاحت لنا الاجتماعات السابقة فرصة كبيرة لمناقشة تعزيز تدابير
التنفيذ الوطنية بشأن تنفيذ الالتزامات الواردة في الإتفاقية الكيميائية وخصوصا
فيما يتعلق بتدمير بقايا البرنامج الكيميائية السابق وقد أبرزت تلك المناقشات
تاكيدها على ضرورة تعزيز تلك التدابير ليس فقط من اجل تنفيذ الالتزامات
وانما من اجل منع اي شخص من استحداث أو إنتاج أو تخزين أو إقتناء أو
حفظ أو نقل أو الوصول الى واستخدام المواد الكيميائية أو المعدات في أي
ظرف من الظروف لأغراض غير سلمية ، إضافة الى المساهمة الفاعلة في بناء
القدرات الوطنية للدول الأطراف لمواجهة التهديدات والتحديات الناتجة عن
مخاطر المواد الكيميائية .

السيد الرئيس

لقد عمل العراق ومن خلال مؤسساته الوطنية وفي مقدمتها وزارة الخارجية العراقية وهيئة الرقابة الوطنية لمنع الانتشار بوصفها الجهة الوطنية المسؤولة عن متابعة و تنفيذ العراق لإلتزاماته بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقرارات ذات الصلة بمنع الإنتشار ونزع السلاح على التعاون الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعلى متابعة و تنفيذ العراق لإلتزاماته بموجب إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية من خلال التنسيق بين مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات العراقية ذات الصلة حرصاً منه على دعم الأمن والسلم الدوليين .

السيد الرئيس

لقد عمل العراق ومنذ إنضمامه الى الاتفاقية الكيميائية في عام 2009 على التعاون مع المنظمة لتنفيذ إلتزاماته في كافة المجالات وخصوصاً في مجال تدمير ماتبقى من برناجه الكيميائي السابق و أنشأ من أجل ذلك لجنة مختصة تولت وضع ميزانية وخطة عمل مفصلة للتدمير وتشكيل إدارة لمشروع تصفية مخازن موقع المثنى في عام 2011 واستكمال وتهيئة كافة مستلزمات العمل بالتعاون مع المنظمة و عدد من الدول الصديقة التي قدمت المساعدة التقنية إلى الحكومة العراقية في هذا المجال ، غير أن الهجمات الإرهابية لعصابات داعش التي استهدفت العديد من المناطق والمؤسسات في العراق ومنها موقع المثنى حالت دون بدء عملية التدمير التي كان من المقرر أن تبدأ في نهاية عام 2014.

السيد الرئيس

بعد إستعادة موقع المثنى والطرق المؤدية إليه من قبل الجيش العراقي تم إجراء تقييم تقني للأضرار التي لحقت بالموقع ونظام التدمير والبنية التحتية المرتبطة به وبعد الانتهاء من التقييم تم اعادة الهياكل الأساسية والمرافق ذات الصلة بالتنسيق مع السلطات التقنية ذات الصلة ثم البدء في تنفيذ خطة التدمير في نهاية آذار من عام 2017 بتدمير المخزن رقم (13) والمخزن رقم (41) بطريقة المعادلة والطمر بالكونكريت الرغوي ثم الكونكريت العادي وتوثيق كل عمليات التدمير من خلال 11 كاميرا ، و تم تزويد المنظمة بكافة الأقراص المدجة التي وثقت تلك العملية . ومن الجدير بالذكر هنا ان فريقين متخصصين من المنظمة قد زارا العراق الأول في كانون الأول عام 2018م والثاني في شباط 2018م واطلعا على سير عمليات التدمير بما فيها الابنية (11) المشمولة بالتدمير في مواقع المثنى والفلوجات 1 و 3 حيث إعتبر فريق التفتيش والتحقق موقع فلوجة(2) مدمراً بالكامل.

السيد الرئيس

لقد تحققت المنظمة من خلال فريق التحقق الذي زار العراق في شباط 2018 من تدمير كافة البنيات المحددة من قبلها ، إضافة الى تدمير المخزين (13 و 41) وفق ما إتفق عليه العراق مع المنظمة وهذا ما اكده التقرير الأولي للفريق المذكور بعد إنهاء زيارته للعراق .

ويسعد وفد بلادي اليوم أن يعلن للمنظمة وللدول الأطراف فيها بأن العراق قد أكمل تدمير مخلفات البرنامج الكيميائي السابق و أصبح خاليا من الأسلحة الكيميائية ومخلفاتها ومواقع إنتاجها ومعداتنا وبذلك فقد أوفى العراق بإلتزاماته بموجب أحكام الفقرة 2 من المادة الأولى من إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية .

السيد الرئيس

تؤكد حكومتي على أهمية إستكمال تدمير الأسلحة الكيميائية ومخلفاتها والمرافق التابعة لها مع تأكيدها على إمتثالها الكامل لجميع المعاهدات والإتفاقيات المتعلقة بمنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح بما يتماشى مع أحكام الدستور العراقي والذي تنص المادة (9هـ) منه على مايلي: تحترم الحكومة العراقية وتنفذ إلتزامات العراق الدولية الخاصة بمنع إنتشار وتطوير وإنتاج وإستخدام الأسلحة النووية والكيمياوية والبايولوجية ويمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها وإستخدامها من معدات وتكنولوجيا وانظمة ايصال. وتؤكد حكومتي أيضا التزامها الكامل بالتعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأعضاء لتحقيق أهداف الإتفاقية الكيميائية المتمثلة بالسعي إلى إقامة عالم خال من الأسلحة الكيميائية بشكل خاص ومن جميع أسلحة الدمار الشامل بشكل عام بغية تحقيق السلم والأمن الدوليين .

السيد الرئيس

ختاما وباسم حكومتي لايسعني الا أن أقدم شكري وامتناني الكبيرين لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية وللأمانة الفنية فيها ولكل الدول الصديقة

والداعمة لتقديمها المساعدة الفنية والاستشارة العلمية لتمكين العراق من تحقيق هذا الإنجاز .

شكرا سيدي الرئيس



الوفد العراقي المشارك في مؤتمر المجلس التنفيذي (EC87)

بعد الانتهاء من كلمتنا في المؤتمر تم اقرار الإعلان عن الانجاز العراقي من قبل رئيس الجلسة بانهاء العراق جميع التزاماته بشأن تدمير بقايا برنامجه للأسلحة الكيميائية وبتصفيق من قبل الحضور وبعد انتهاء الجلسة وفي مدة الإستراحة جاء كثير من رؤساء الوفود من مختلف دول العالم ليقدموا التهاني . على هامش جلسات المؤتمر تم تسليمنا شهادة إتمام العراق لبرنامج تدمير الاسلحة الكيميائية من قبل السيد المدير العام للأمانة العامة الفنية لمنظمة حظر الاسلحة الكيماوية السيد احمد اوز مجو والتي أعلن عنها بالمؤتمر .



CERTIFICATE

شهادة

for the Completion of the Programme
for the Destruction of Chemical Weapons in Iraq

إتمام برنامج تدمير الأسلحة الكيميائية في العراق

The Hague, the Netherlands
لاهاي، هولندا

12 March 2018
١٢ آذار/مارس ٢٠١٨

This is to certify that, in accordance with the provisions of Article IV of the Convention on the Prohibition of the Development, Production, Stockpiling and Use of Chemical Weapons and on their Destruction (hereinafter "the Convention") and Part IV(A) of the Verification Annex to the Convention, and under the verification of the Technical Secretariat of the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons, Iraq completed the destruction of the Chemical Weapons Remnants in Bunker 13 and 41 and the former production facilities located in Falluja and Al Muthana, that it had previously declared pursuant to Article III of the Convention.

هذه شهادة بأن العراق قد أتم، وفقا لأحكام المادة الرابعة من اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ("الاتفاقية") والجزء الرابع (ألف) من مرفق الاتفاقية المتعلق بالتحقق، ويتحقق من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تدمير مخلفات الأسلحة الكيميائية في العنبرين ١٣ و٤١ ومرافق الإنتاج السابقة الموجودة في فلوجة والمثنى، التي سبق أن أعلن عنها عملا بالمادة الثالثة من الاتفاقية.

Ahmet Üzümcü
Director-General

of the Technical Secretariat of the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons

أحمد أوزمجو

المدير العام

للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

الشهادة التي سلمت للوفد العراقي والتي وثقت ان العراق قد انهى جميع
التزاماته بشأن تدمير مخلفات برنامجه للأسلحة الكيميائية







صور للوفد العراقي مع مسؤولي المنظمة خلال مراسم استلام شهادة انتهاء
العراق التزاماته بشأن مخلفات الاسلحة الكيميائية

دعا السفير العراقي رؤساء البعثات الدبلوماسية لجميع الدول العربية ، سفراء وقائمين بأعمال السفارة، لاحتفالية عشاء في داره مساء استلامنا الشهادة للاحتفال بالمناسبة التي تزامنت مع الانتصارات العراقية على عصابات داعش الارهابية.



ممثلي السفارات العربية في بيت السفير العراقي في هولندا الدكتور هشام العلوي بعدعودتنا للعراق نظمت الاحتفالية المركزية في قاعة جامعة بغداد للاعلان عن الانجاز العراقي وبحضور ملاكات من التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والكثير من الفضائيات وفيها كرم من كان لهم تأثير في انجاز المشروع .



تكريم قائد عمليات سامراء اللواء الركن عماد الزهيري

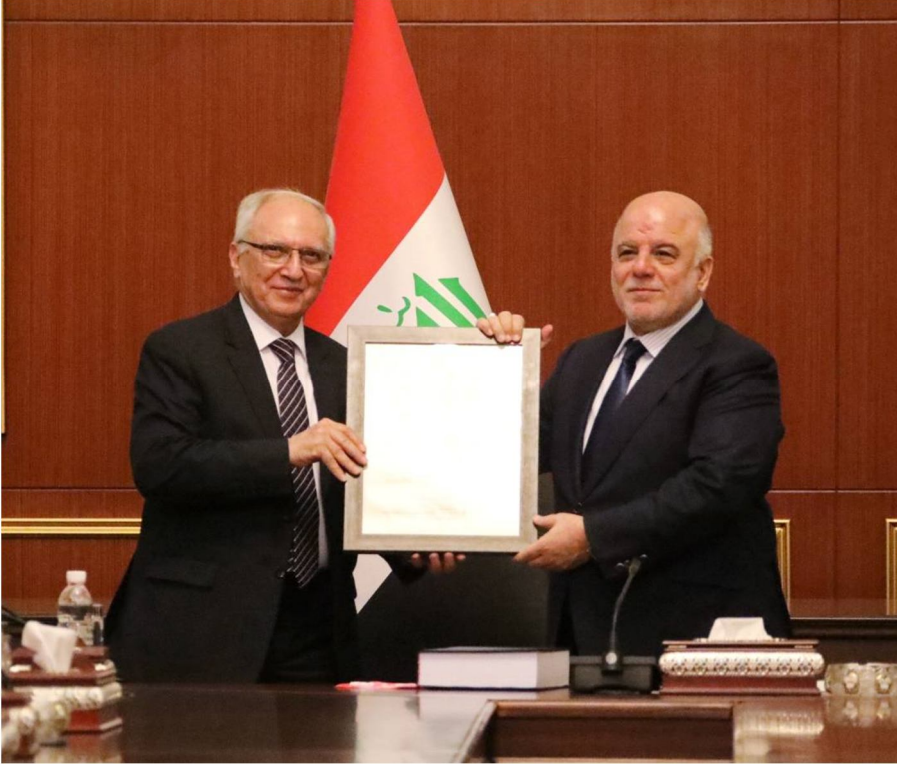


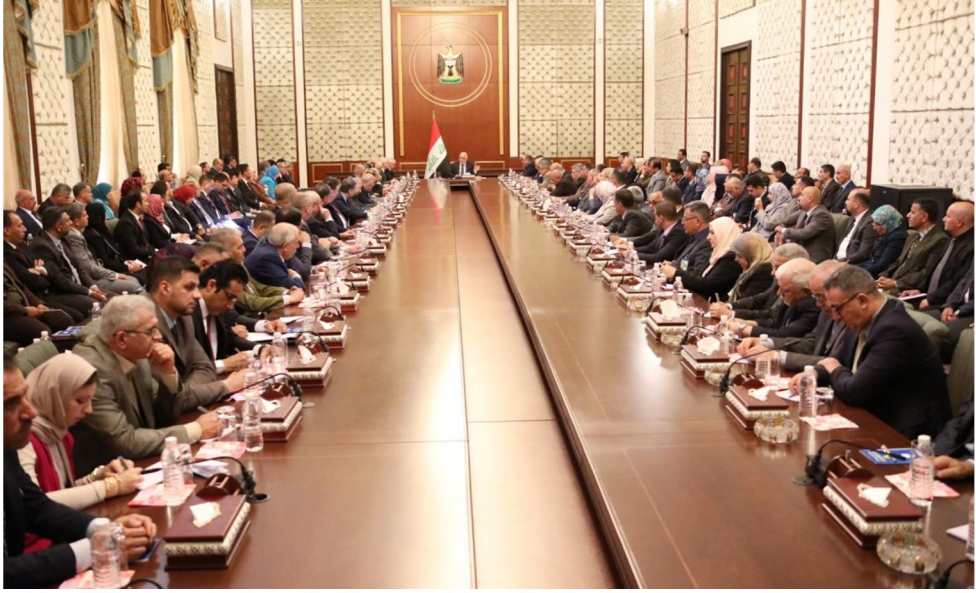
تكريم الدكتور ماجد الساعدي



صور للاحتفالية التي اقيمت في جامعة بغداد بمناسبة انتهاء العراق التزاماته بشأن
مخلفات برنامجه للأسلحة الكيميائية

قدمت نسخة من شهادة إنهاء العراق التزاماته لمخلفات برنامج الأسلحة الكيميائية للسيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في إحتفالية أقيمت برعايته وبحضور رؤساء الجامعات ونخبة من التدريسيين من جميع الجامعات العراقية في القصر الرئاسي.





صور للاحتفالية التي اقيمت في قصر الرئاسة عند تسليم السيد رئيس الوزراء وثيقة انتهاء العراق التزاماته لمخلفات برنامجه للأسلحة الكيميائية وبحضور وفود من الجامعات العراقية

لقد صُمِّمَ وأنشئ نصب من الكتل الكونكريتية الناتجة جراء ثقب جدران مخزني (13 و41)، إذ يمثل هذا النصب ضحايا العراق نتيجة تعرضهم للضربات بالأسلحة الكيميائية وقد تم إزاحة الستار عن النصب في احتفالية وجلسة افطار رمضانية وبحضور الملاك المتقدم في وزارة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا وبعض أعضاء البرلمان والمثقفين والإعلاميين .





صور لاحتفالية ازاحة الستار عن نصب يمثل ضحايا الاسلحة الكيميائية
العراقية

أهم التحديات التي واجهتنا في مدة إنجاز المشروع :

نودّ الإشارة الى أبرز التحديات التي واجهتها إدارة المشروع الجديدة منذ
بداية عام 2017:

1. الوضع الأمني الصعب وخطورة المنطقة وصعوبة التنسيق مع الجهات
الأمنية لحماية موقع المشروع في ظل الحرب على عصابات داعش
الإجرامي وإنشغال القوات الباسلة بتحرير المدن العراقية .

2. الموازنات المالية المتقشفة وعدم توفر الموارد المالية اللازمة لإستكمال خطة التدمير والإغلاق والعمل باضيق ما تم توفيره من أموال (أنفق 2 مليار دينار من أصل 120 مليار دينار خصصت للمشروع).
3. عدم توفر المعلومات الكافية والدقيقة عن المشروع وذلك بسبب التعتيم على أهم التفاصيل التي يجب توافرها لإنجاز المهمة مما إضطر رئاسة اللجنة الجديدة للمشروع بمضاعفة الجهود والعمل لساعات طويلة جداً للحصول على المعلومات ومن ثم البدء بالعمل.
4. خسارة بعض الملاكات التي كانت قد تدربت سابقاً وأعدت لهذه المهمة بسبب تنحيتها لعدم تعاونها مما إضطر اللجنة الحالية الى مسابقة الزمن ووضع خطة عاجلة وحديثة للتدريب وإعداد ملاك علمي تنفيذي.
5. صعوبة استرداد الثقة الدولية بتنفيذ العراق لالتزاماته الدولية مع مجلس الأمن والمنظمات الأُممية التي كانت شبه مفقودة بسبب التلكؤ في التنفيذ منذ 2009.
6. محدودية المدة للتنفيذ بأقل من عام (آذار 2017 لغاية تشرين الثاني 2017).
7. تزامن مدة التحضير للبدء بالتدمير مع تكليفنا بإدارة وزارة المالية (من 17 / 1 / 2017 ولغاية 24 / 5 / 2017)

إن الجهود الإستثنائية للقيادة العليا للحكومة العراقية والمتابعة والتنسيق ابتداءً برئاسة الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة المستشارين ومجلس الأمن الوطني وقيادة العمليات سواء بسامراء أو بغداد كانت أهم عناصر الدعم وتذويب الكثير من التحديات ، فضلاً عن الجهد الكبير الذي بذلته الادارة الجديدة بإعادة دراسة خطط المشروع وتعديلها والوقوف على أدق التفاصيل العلمية والتنفيذية الفنية وحتى الامنية والتوجيه والمتابعة المستمرة اليومية على الرغم من الإلتزامات الكثيرة في قيادة ثلاث وزارات في وقت الشروع بإنجاز المشروع إضافة الى الجهد الكبير للتنسيق مع الجهات العليا في الدولة العراقية.

ولكن في النهاية تكلّل الجهد بالنجاح وقد حرصنا على أن نُجَنّب وطننا الحبيب مخاطر لا تحمد عقبها إضافة الى إفاء العراق بإلتزاماته الدولية ضمن الإتفاقية المذكورة آنفاً. فقد تم الإعلان من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيماوية بشهادة مفادها: إن العراق قد اتم وفقاً لأحكام المادة الرابعة من إتفاقية حظر وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية وتدمير تلك الأسلحة (الاتفاقية) والجزء الرابع (الف) من مرفق الإتفاقية المتعلق بالتحقق، وبتحقيق من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، تدمير مخلفات الأسلحة الكيماوية في العنبرين 13،41 ومرافق الإنتاج السابقة الموجودة في الفلوجة والمثنى، التي سبق ان أعلن عنها عملاً بالمادة الثالثة من الاتفاقية على وفق شهادة رسمية سلمت للوفد العراقي بتاريخ 12 آذار 2018 في مقر المنظمة في (هولندا- لاهاي) خلال الإجتماع الـ 87 للمجلس التنفيذي للمنظمة وبحضور أغلب اعضائها ضمن تكريم رسمي مهيب تويجاً لتلك الجهود.

الفصل الخامس

الرؤى والافاق التي نتجت بعد انهاء ملف الاسلحة الكيميائية

الرؤى والآفاق التي نتجت بعد إنهاء مشروع المثنى:

تقدم مدير مشروع المثنى السابق ، في شباط 2017 ، بطلب للموافقة على التعاقد مع وزارة الزراعة لإتلاف كميات كبيرة ، بعشرات الاطنان وبأجور باهضة من المبيدات المستوردة والمنتھية الصلاحية والمخزونة في محافظة واسط. والمقترح هو أن تتم عملية اتلافها في مشروع المثنى؛ لذا لم تحصل الموافقة على الطلب بهدف التركيز على الغرض الذي أنشئ لاجله المشروع وكى لا تشتت جهود العاملين. أثرت مجموعة من الاسئلة وعلامات الإستفهام عن أسباب تقديم الطلب والابتعاد عن هدف المشروع ونقل بعض مواد لغرض الإتلاف من منطقة مستقرة وآمنة الى موقع غير آمن بحسب تقارير وادعاءات ادارة المشروع. شُخصت بعض الإشارات والدلالات التي أبعدت المشروع عن مساره وهدفه مما ادى الى تأخير الإنجاز، وأهمها :

- التوسع في البنى التحتية للمشروع من مكاتب ووحدات سكن وعجلات ومولدات وصيانة طرق ومعبر و . . . ، ومنظومة الحرق الكبيرة التي تفوق حاجة المهمة التي أنشئت من اجلها. ومع ذلك كان بالامكان البدء بالتنفيذ ضمن المستلزمات التي اكتملت ، في نهاية عام 2013م، وإنجاز المهمة في السنوات الثلاث الأولى من تأسيس المشروع عام 2011م، ولكن عمليات

التأخير وإطالة المدة لأسباب غير مبررة وغير الموضوعية التي يشوبها الفساد المالي والسياسي، أدت الى تاخير الانجاز.

○ ان ما تم التأسيس والعمل عليه هو إنشاء محطة ثابتة دائمية لإتلاف المخلفات من المواد الكيميائية الملوثة والخطرة بيئياً وهي فوق حاجة المشروع. والدليل على ذلك هو الطلب المقدم من وزير العلوم والتكنولوجيا الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإستحداث (دائرة معالجة واتلاف المخلفات الكيميائية والبايولوجية والحربية) والمرقم س75 في 2012 /6 /18 وكما هو في أدناه :

REPUBLIC OF IRAQ

MINISTRY OF SCIENCE
& TECHNOLOGY
Minister Office



(سري)

Ref:

Date:

جمهورية العراق
وزارة العلوم والتكنولوجيا
مكتب الوزير

الرقم: ٧٥٧

التاريخ: ١٨ / ٦ / ٢٠٠٢

إلى / الأمانة العامة لمجلس الوزراء الموقر / مكتب السيد الأمين العام المحترم

م / استحداث دائرة

تحية طيبة ...

١. إشارة إلى قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٦٩) لسنة ٢٠١١ المتخذ بالجلسة الاعتيادية الثامنة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٤/١٢ المبلغ إلينا بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد ش.ز/١٠/٥/١٢٢٢٥ في ٢٠١١/٤/١٤ والخاص بالموافقة على تشكيل لجنة استشارية للأشراف على تنفيذ الخطة المرسومة لتصنيفية مخازن منشأة المشى العامة الملغاة وتسمية إدارة المشروع لتنفيذ الخطة التي تعتبر جزء من التزامات العراق لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وخاصة فيما يتعلق بتصنيفية المتبقيات الخطرة الموجودة في مخازن المنشأة ذات العلاقة .

٢. بناء على ما تقدم فإن اللجنة مستمرة بأعداد التحضيرات اللازمة للبدء بالعمل الميداني المطلوب وعقدت عدة لقاءات خارجية مع ممثلي الدول ذات العلاقة بتنفيذ الاتفاقية وقد تم إعلام الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالتطور في تنفيذ العمل بموجب كتابنا العدد من ٦٤ في ٢٠١٢/٣/١١ .

٣. لكي يتم استثمار البنية التحتية والمنظومات التي يتم إنجازها في مشروع تصنيفية مخازن المشى ضمن إطار مؤسسي لم ينضمه قرار مجلس الوزراء الموقر المشار إليه في أعلاه مع عدم وجود جهة متخصصة في العراق تعنى بإتلاف ومعالجة الملوثات الكيميائية والبيولوجية والمعدات الملوثة الخطرة بمختلف أنواعها ، يرجى التفضل بالموافقة على اقتراح استحداث دائرة بأسم : ((دائرة معالجة وأتلاف المخلفات الكيميائية والبيولوجية والحربية)) ضمن دوائر وزارة العلوم والتكنولوجيا مع الموافقة على منح الصلاحيات الإستثنائية الواردة في المقترح المرفق طيا للحاجة الماسة لها في استقطاب العمالة المتخصصة في العمل في هذه الظروف التخصصية الخطرة جدا .

البريد الإلكتروني: scitech@mof.gov.iq

7780013

البريد الإلكتروني: jadriya - baahad

البريد الإلكتروني: scitech@mof.gov.iq

٧٧٨٠٠١٣

العنوان: الجادرية - بغداد

فاكس

العنوان

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF SCIENCE
& TECHNOLOGY
Minister Office

جمهورية العراق
وزارة العلوم والتكنولوجيا
مكتب الوزير

الرقم: / /
التاريخ: / /

4. تتولى هذه الدائرة المهام الواردة في أدناه:

أ- أتلّف ومعالجة المخلفات والمواد الكيميائية والبيولوجية الخطرة المشار إليها طياً والتي ترد من وزارات الدولة والقطاعين الخاص والمختلط ومجالس المحافظات بموجب كشوفات.

ب- تكمير ومعالجة مخلفات الحروب من الأعتدة والأغام والذخائر والمعدات والأسلحة الخاصة.

5. الموافقة على تسمية مدير المشروع الحالي (الخبير المهندس باسل عطا الله محمد) ليتولى إدارة هذه الدائرة.

للتفضل بالموافقة على عرض الموضوع على مجلس الوزراء الموقر للمصادقة على استحداث الدائرة أعلاه ... مع التقدير

المرفقات
- وصف المقترح (متضمنا الأسباب الموجبة والمهام والواجبات والهيكلة والصلاحيات الأستثنائية)

E-mail : scitech@most.gov.iq
Fax : 7780013
Address : jadrifa - baghdad

البريد الإلكتروني: scitech@most.gov.iq
فاكس : 7780013
العنوان : الجادرية ، بغداد

تمت موافقة مجلس الوزراء في جلسته 26 في 19/6/2012 على إستحداث دائرة عامة لمعالجة وإتلاف المخلفات الكيميائية والبايولوجية والحربية الخطرة ضمن هيكلية وزارة العلوم والتكنولوجيا وأن يتولى إدارتها مدير مشروع تصفية مخازن المثنى. مما يؤكد على ان القائمين على المشروع كانت أهدافهم استحداث تشكيل لضمان مناصب إدارية لهم ولم يكن التركيز لإنهاء المهمة المناطة بهم وتخليص العراق من الإلتزام الدولي بشأن مخلفات الأسلحة الكيميائية.

1- لم يُنظر الى المصلحة العامة والجدوى الإقتصادية لإنشاء محطة لاتلاف المخلفات الكيميائية في محافظة أمانة لتخدم محافظات العراق جميعها ولاسيما المحافظات الجنوبية التي عانت من الحروب العبثية لنظام صدام حسين والتي تراكمت فيها الكثير من مخلفات الحروب الملوثة بكافة انواعها الكيميائية والبايولوجية والإشعاعية الخطرة. فضلاً عن ان المحافظات الجنوبية يُنتج فيها الكثير من المخلفات الكيميائية الملوثة والخطرة المصاحبة لإستخراج النفط؛ لذا لم يتم الاخذ بنظر الاعتبار الحالتين المذكورتين والعمل أو التفكير في إنشاء محطة للإتلاف في المحافظة التي تنتج أكبر كمية من المخلفات الخطرة وهي البصرة أو المحافظات القريبة منها؛ نتيجة استخراج الكميات الكبيرة من النفط بل أنشئت في منطقة غير مستقرة امنياً وبعيدة عن مصادر انتاج المخلفات الكيميائية الخطرة .

إنشاء محطة إتلاف البصرة والتعاقد مع شركات إستخراج النفط:

تقدمت شركة بتروناس الماليزية لإستخراج النفط، العاملة في حقول محافظة ميسان، بطلب للتعاقد مع دائرة معالجة وإتلاف المخلفات الكيميائية في تشرين أول 2017م لإتلاف المخلفات الكيميائية الخطرة الناتجة عن طريق إستخراجهم للنفط.. . لقد تزامن تقديم الطلب مع قرب إنتهاء مشروع المثني.

تمت دراسة واقع حال المخلفات الكيميائية الملوثة والخطرة المصاحبة للنفط في أثناء عمليات إستخراجه فوجدنا أن بعض الشركات الخاصة المحلية والأجنبية قد تعاقدت مع الشركات المنتجة للنفط لتعمل على إتلاف تلك المخلفات. ولكن ما يحصل في حقيقة الامر ان معظم هذه الشركات غير مرخصة من وزارة البيئة. ولكنها حصلت على وثيقة الأثر البيئي من مؤسسات غير مخولة بمنح التراخيص. فبعضها جيئ بها من احدى الجامعات والأخريات من مكتب إستشاري غير متخصص بالمهمة. كذلك فإن تلك الشركات ليس لديها الأجهزة والمعدات المتخصصة لعملية الاتلاف فبعضها تدعي انها تشحن هذه المخلفات الى خارج العراق لتتم عملية الاتلاف خارج العراق وبعضها الآخر يدعي أنهم يقومون بعملية الإتلاف في داخل العراق ومن دون ان يحدد مكانها. للأسف لم نجد اي مؤشر او دليل لعملية إتلاف حقيقي لتلك المخلفات التي تصل كمياتها لآلاف الأطنان سنويا ولا يوجد أي منشأ مخصص لعملية الإتلاف في جميع المحافظات الجنوبية وإنما تسحب هذه المخلفات ويُرْمى معظمها في أماكن يمكن أن تصبح ذات تأثير سلبي على البيئة وتزيد تلوثها.

لقد كانت المبالغ التي تدفع للشركات لإتلاف الطن الواحد من المخلفات عالية جداً مما يسبب إرتفاع تكلفة إستخراج البرميل من النفط ضمن آلية عقود جولات التراخيص. بعد عدة اجتماعات ومناقشات كثيرة حصلت القناعة على إنشاء ثلاث محطات لإتلاف المخلفات الكيميائية المصاحبة لاستخراج النفط في المناطق الجنوبية وواحدة في بغداد وأخرى في كركوك.

حصلت موافقة الأمانة العامة لمجلس وزراء للتعاقد مع شركة بتروناس الماليزية لإتلاف مخلفاتهم وتعويد معهم في 19 تشرين اول 2017م على أمل أن تُنشأ محطة إتلاف ضمن المخطط في إحدى المحافظات الجنوبية. وقد رحبت محافظات البصرة وذي قار وواسط بإنشاء محطات إتلاف في محافظاتهم.



صور عند توقيع العقد مع شركة بتروناس لاستخراج النفط

ظهرت بعض العوائق لإنشاء المحطة وأهمها هي:

1. عدم وجود تخصيصات لعملية نقل مستلزمات المحطة ونصبها ، محرقه وسيلوات ومستلزمات أخرى، وعدم إمكانية الإنفاق على أي مشروع استثماري إستحدث في عام 2017م ، لكونه غير مدرج ضمن الموازنة.
2. عدم توفر الأرض ذات الأثر البيئي الإيجابي التي يمكن إستخدامها للمشروع.

تقدمت شركة الفيحاء للخدمات النفطية المحدودة ، وهي شركة تعمل كمقاول ثانوي مع شركات إستخراج النفط ، لعقد مشاركة لإنشاء محطة إتلاف للمخلفات الكيميائية في البصرة كونهم يملكون الأرض المناسبة لإقامة المشروع والممنوحة لها (اثر بيئي) من وزارة الصحة . وقد ابدوا كذلك إستعدادهم للإنفاق على تأسيس وإنشاء المحطة على ان تكون الأرض وجميع المباني متوفرة من الشركة ، وأما المعدات الفنية والمحارق فتوفّر من الوزارة وتحمل الشركة نفقات نقل المعدات والمحارق من مشروع المثنى الى البصرة ونفقات النصب كذلك وتأهيل المشروع . لقد كان طلبهم في البداية أن تكون استحقاقاتهم من الأرباح هي 60% وحصّة الوزارة 40%. وبعد اجتماعات ونقاشات عديدة أُتفق على أن تكون حصّة الوزارة 60% تسجل لحساب وزارة المالية وحصّة الشركة 40% من الأرباح بعد دفع جميع رواتب منتسبي الوزارة وإعادتها لوزارة المالية كذلك . وأتفق على ان تكون أجور إتلاف كل طن من المخلفات النفطية هو الف دولار والذي يمثل 20% - 30% من الاجور التي كانت تُستوفى من قبل الشركات غير المعتمدة مهنيا ومؤسساتياً للإتلاف. فقد خوِّطت الامانة

العامه بشأن المشروع فحصلت موافقة مجلس الوزراء على عقد الشراكة وعلى تحويلنا بالتوقيع بحسب قرار مجلس الوزراء في 16/12/2017 وكما هو في أدناه :

خوّل مجلس الوزراء السيد عبد الرزاق العيسى وزير التعليم العالي والبحث العلمي صلاحية توقيع عقد المشاركة مع شركة الفيحاء للخدمات النفطية المحدودة للمباشرة في بناء المحطة المطلوبة في محافظة البصرة، لغرض معالجة وإتلاف المخلفات الكيميائية باستخدام تقنيات حديثة وآمنة؛ لغرض توليد مخرجات صديقة للبيئة بحسب المحدّات البيئية العراقية، وعلى وفق ما جاء في تفاصيل عقد المشاركة، إستناداً الى احكام المادة (41/ اولاً/ ا) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية / 2017.

وقرر المجلس قيام دائرة معالجة وإتلاف المخلفات الكيميائية والبايولوجية والحربية الخطرة، وهي إحدى تشكيلات وزارة العلوم والتكنولوجيا المدججة، بأعمال المعالجة وإتلاف مثل هذه المخلفات الخطرة.

وتشير الجدوى الاقتصادية من المشاركة الى ان قيمة اتلاف الطن الواحد تتراوح بين (1000-3000) دولار وان طاقة معالجة واتلاف المخلفات للدائرة بحدود (20) طن يومياً من المخلفات، وبذلك تبلغ الإيرادات المتحققة المسترجعة لميزانية الدولة العراقية 60٪ من صافي أرباح قيمة العقد.

(انتهى القرار)

عُدَّت الموافقة على إنشاء محطة البصرة كسبًا؛ لكونها ستخدم المدينة وأبنائها للأسباب الآتية:

1. إستثمار المحطة للتخلص من الكثير من مخلفات سنوات الحروب التي مرت بها، والمواد الكيميائية أو أية مواد ملوثة للبيئة كيميائية أو بايولوجية.

2. ستوفر بعض فرص العمل لابناء المدينة، إذ أُتفق على ان يكون العاملون من اهالي البصرة حصراً. واعتماد الاوائل لأصحاب شهادات الدبلوم والباكلوريوس.

فُكِّت معدات الإتلاف في مشروع المثنى بعد التوقيع الذي حصل مع شركة الفيحاء لتُنقل الى محافظة البصرة وتم نصبها بعد إكمال البنى التحتية للمشروع. وقد افتتحت (محطة البصرة لاتلاف المخلفات الكيميائية النفطية) في نيسان 2018م بحضور وكيل وزير الصحة لشؤون البيئة، وحُدِّت ساحة عمل المحطة ضمن محافظتي البصرة وميسان فقط.



توقيع العقد مع شركة الفيحاء لانشاء محطة البصرة لاتلاف المخلفات الكيميائية النفطية





افتتاح محطة البصرة لاتلاف المخلفات الكيميائية النفطية

مميزات النجاح

لقد كانت الفرحة والشعور بالنصر في مشروع المثنى الذي رافق النصر على عصابات داعش لعدة مزايا ؛ يمكن تلخيصها بالآتي:

1. غلق ملف تصفية الأسلحة الكيميائية كإلتزام دولي على العراق إستنزف منه الكثير من الجهود والاموال.
2. وجّهت رسالة من الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للشعب العراقي تعترف بكفاءة مؤسساته ومنتسبيها، ولاسيما عندما تتوفر لهم البيئة السليمة والصادقة، لإنجاز ماعليهم من واجبات بكل اخلاص وشفافية، إذ ان إنجاز مشروع المثنى بالمدة القياسية ، أقل من ثمانية أشهر، وبكل أمانة واتقان. بلغ الإنفاق مبالغ لا تتجاوز الـ 2٪ من المتوقع.

3. إستثمار المشروع في مدة قياسية من مشروع يستنزف أموال الدولة الى مشروع يدرّ أرباحاً للدولة ويدعم ميزانيتها من خلال تخفيض كلفة إستخراج النفط.
4. تحويل المشروع من مشروع يهدد البيئة العراقية الى مشروع صديق للبيئة تستخدم معداته للتخلص من أهم الملوثات التي تنتج مع المصدر الاساس لإقتصاد العراق وهو النفط.
5. إعتقاد دائرة معالجة وإتلاف المخلفات الكيميائية والبايولوجية المخوّل الحصري لعمليات إتلاف المواد الكيميائية والبايولوجية في العراق.
6. فتح آفاق لإنجاز مشاريع ذات إلتزامات دولية معتمّ عليها كما كان مع مشروع المثنى. إذ فُتِح ملف تصفية بقايا المفاعلات الذرية وابتدئ بتصفيتها في آب 2018 لتكون قصة نجاح اخرى.
7. فتحت ابواب لمشاريع يشوبها الفساد، في بعض دوائر العلوم والتكنولوجيا، تم احوالها الى النزاهة فضلا عن مشروع تدمير مخلفات الاسلحة الكيميائية.
8. أثبتنا ان العزيمة والإرادة والإخلاص والنزاهة والتخطيط العلمي ونكران الذات وإبعاد المنافع الشخصية يحتم تحقيق الإنجاز والجاح.

المحتويات

13..... المقدمة

الفصل الأول

الأسلحة الكيميائية

19..... تاريخ الأسلحة الكيميائية

22..... منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)

24..... انضمام العراق الى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

27..... برنامج العراق للأسلحة البايولوجية

32..... دور الشركات الألمانية في بناء البرنامج الكيميائي العراقي

37..... تأثير الحرب العراقية – الإيرانية على البرنامج الكيميائي العراقي

39..... ضحايا الغازات السامة

الفصل الثاني

منشآت تصنيع الاسلحة الكيميائية العراقية

49..... منشأة المثنى العامة

58..... توصيف البنيات في المواقع التابعة لمنشأة المثنى :

63..... منتجات منشأة المثنى من الأسلحة الكيميائية

65..... المواقع الساندة لمنشأة المثنى خارج موقع الثرثار

- 70..... تدمير موقع المثنى
- 71..... إعتقاد منشأة المثنى كمخزن
- 78..... واقع حال منشأة المثنى والمواقع المساندة لها بعد عام 1994 م
- 81..... بروتوكول تسليم موقع المثنى

الفصل الثالث

مشروع المثنى

- 85..... تأسيس مشروع تصفية منشأة المثنى
- 89..... التزامات العراق وفق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية
- 91..... الهيئة الوطنية والحلول المقترحة
- 92..... مقترح الولايات المتحدة :
- 93..... المقترح الألماني :
- 93..... المقترح البريطاني :
- 94..... عمل اللجنة المشكلة بالأمر الديواني 83
- 95..... الخيارات الفنية المطروحة :
- 97..... مراحل العمل المقترحة :
- 98..... توصيات اللجنة المشكلة بالامر الديواني 83 :
- 100..... اللجنة الاستشارية لتصفية مشروع المثنى :
- 101..... أمر تأسيس مشروع تصفية منشأة المثنى الملغاة:

- 103..... الهيكلية المقترحة لمشروع تصفية منشأة المثنى:
- 105..... اللجنة العليا لإدارة مشروع تصفية منشأة المثنى:
- 106..... بعض الملاحظات بشأن القرارات الصادرة:
- 108..... المناقشات الفنية في منظمة حظر الاسلحة الكيميائية بشأن تصفية مشروع المثنى:
- 109..... 1- اجتماعات المجلس التنفيذي 58:
- 110..... 2- اجتماع الخبراء الفنيين
- 110..... أولاً: المواضيع الرئيسية
- 111..... ثانياً: المناقشات الرسمية
- 113..... اجتماعات المجلس التنفيذي 59:
- 113..... اجتماعات المجلس التنفيذي 60:
- 113..... اجتماعات المجلس التنفيذي 61:
- 115..... اجتماعات المجلس التنفيذي 62:
- 115..... اجتماعات المجلس التنفيذي 63:
- 115..... اجتماعات المجلس التنفيذي 64:
- 115..... اجتماعات المجلس التنفيذي 65:
- 116..... اجتماعات المجلس التنفيذي 66:
- 119..... اجتماعات الطاولة المستديرة في ابردين / امريكا:
- 121..... اجتماعات المجلس التنفيذي 67:

اجتماعات المجلس التنفيذي 68:	125
اجتماعات المجلس التنفيذي 69 :	128
اجتماعات المجلس التنفيذي 70:	128
ضيق فرص البدء بتدمير مخزن (13) :	135
محاولة رئاسة الوزراء لتغيير ادارة المشروع:	138

الفصل الرابع

الانجاز

ايقاف الانفاق على المشروع.....	149
المكافآت النقدية :	152
مخصصات الساعات الاضافية:	152
مخصصات الخطورة:	152
مخصصات اطعام:	153
الحصول على اوليات المشروع.....	153
محاولة زج عناصر جديدة لإدارة المشروع.....	168
الاستعدادات للشروع بتدمير مخزن (13) :	184
زيارة جامعة سامراء.....	192
خطة تدمير مخزن (13).....	193
تدمير مخزن (13).....	204

- 228..... مقترح تبديل خطة ائتلاف مخزن (41)
- 236..... حضور المجلس التنفيذي (EC 85)
- 236..... تقرير الإيفاد:
- 253..... زيارتنا لموقع المشروع:
- 255..... المخازن الأخرى ضمن مشروع المثنى
- 258..... أحداث جانبية :
- 261..... تصفية الالتزامات الأخرى لمشروع المثنى
- 287..... أهم التحديات التي واجهتنا في مدة إنجاز المشروع :

الفصل الخامس

الرؤى والافاق التي نتجت بعد انهاء ملف الاسلحة الكيميائية

- 291..... الرؤى والافاق التي نتجت بعد إنهاء مشروع المثنى:
- 296..... إنشاء محطة إئتلاف البصرة والتعاقد مع شركات إستخراج النفط:
- 302..... ميزات النجاح

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى



دكتوراه كيمياء عضوية معدنية- جامعة ليفربول - بريطانيا
(1976-1979) .

بكالوريوس كلية العلوم - كيمياء - جامعة البصرة (1970 -
(1971) .

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا (18 اب 2016 -
24 تشرين اول 2018)

وزير مالية بالوكالة (17 كانون ثاني 2017 - 24 ميس 2017)

منتخب لرئاسة مجلس وزراء التعليم العالي العربي للفترة كانون اول 2017 لغاية
كانون اول 2019

الوكيل الاداري لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (5 اب 2016 - 17 اب
2016)

- مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (اذار 2015 - 4 اب 2016)
- مستشار ثقافي - عمان للأعوام (نيسان 2012 - آذار 2015) .
- مستشار ثقافي-انقرة (تموز 2014 - تشرين الاول 2014) .
- مستشار ثقافي - لندن (تشرين اول 2011 - نيسان 2012) .
- رئيس جامعة الكوفة (ميس 2006 - تموز 2011)
- حاصل على لقب افضل رئيس جامعة عراقية لعام 2010
- حاصل على لقب الأستاذ المعروف عالمياً للأعوام 2008 و 2009 بحسب
تكريم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- عضو مجلس جامعة الكوفة (نيسان 2003 - ميس 2006) .
- عضو مجلس محافظة النجف (نيسان 2003 . - أب 2003)

- عضو مجلس جامعة الكوفة كممثل للتدريسيين (1992-1993)
- ممثل كلية الطب / جامعة الكوفة للتعليم الطبي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (1991-1993)
- عضو استشاري في مجلس جامعة الكوفة (1987-1988)
- رئيس لجنة الترقيات العلمية في كلية الطب (1987-1992)
- مشرف لقسم الشؤون العلمية في كلية الطب/ جامعة الكوفة (1986-1994) والتي تضم وحدات الدراسات العليا والعلاقات الثقافية والتعليم المستمر
- رئيس قسم الكيمياء الحياتية -كلية طب الكوفة (1980-1986)
- مشرف على 14 رسالة ماجستير
- ناشر 17 بحث في مجلات علمية عراقية وعالمية
- ناشر اكثر من 100 مقالة علمية وثقافية
- مشرف على اكثر من عشر كتب توجيهية وتنظيمية
- رئيس لعشرات وعضو لمئات من اللجان العلمية والادارية